

۱۱۱

کتابخانه
مجلس شورای
اربابی

۱۲۱۷



الحمد لله
عائنه نصر من در سمنه
از سید محمد همدان طالق



کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: رساله در فضیلت ارباب فضل در علم
نویسنده: دکتر زکریا رکن صوفی
مؤلف: آقا سید محمد تقی حائری
جلد: ۱۲۱۷ (خطی) از کتب (خطی) اهدائی
شماره ثبت کتاب: ۳۱۹۴
۴۲۰۹

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اساسی
۱۲۱۷

۱۲۱۷



الحمد لله
عائنه نصر من در سمنه
از سید محمد همدان طالق



کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: رساله در فضیلت ارباب فضل در علم
نویسنده: دکتر زکریا رکن صوفی
مؤلف: آقا سید محمد تقی حائری
جلد: ۱۲۱۷ (خطی) از کتب (خطی) اهدائی
شماره ثبت کتاب: ۳۱۹۴
۴۲۰۹

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اساسی
۱۲۱۷

۱۲۱۷



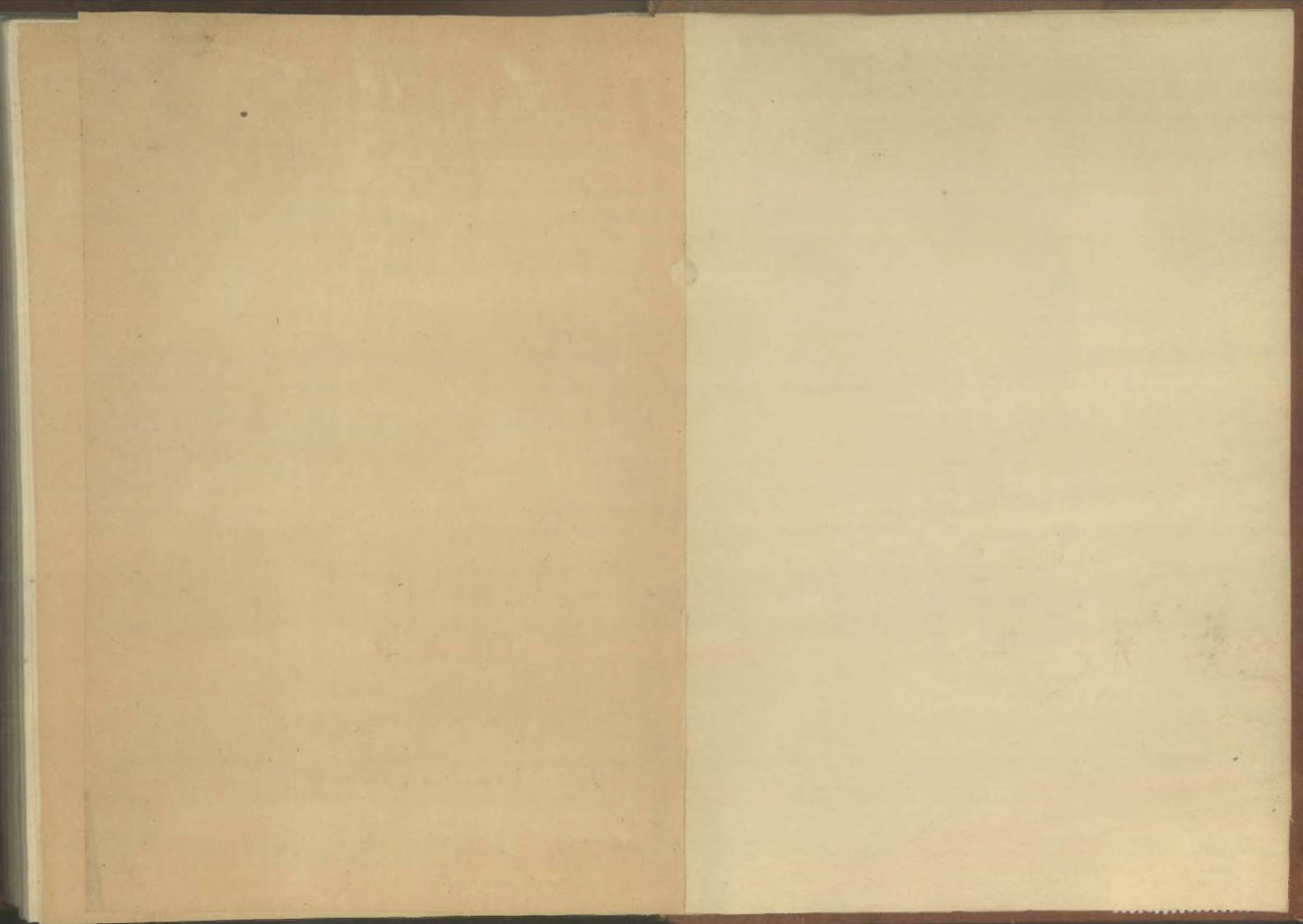
الحمد لله عايشه رضوان الله علیها

از کتب نه هجاری طالع



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: نه هجاری طالع	
نویسنده: از کتب (خطی)	
آدمی سید محمد تقی طالع	
تاریخ: ۱۳۱۷	
موضوع: خطی	
شماره ثبت کتاب	۳۱۹۴
شماره قفسه	۴۲۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی ۱۲۱۷
----------------------------------	--------------------





100

Handwritten text, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. The text appears to be organized into several paragraphs or sections, with some lines being more distinct than others. The ink is light and the paper is aged and discolored.

Small vertical handwritten note or signature, possibly reading "J. H. H."

قوله مع احتمال الخ أقول لا ينبغي ان المتعلق بهذا العلم ليس الالبيان تعرفه إلا
الثاني ولا ثم لا يراد المعنى الأول لاستبعاد دعوى التطابق بينهما كما هو الظاهر من مقالة
كثير منهم وصحح كلام بعضهم حيث حملوا الاصول في اعتباره الإضافي على اللفظ
والفقه على الاحتكام الشرعية الشرعية لا مطلق ما ينبغي عليه الفقه لعدم التطابق
بينهما ولا يذهب عليه ان المتفاد من كلامه قدس سره ترد يدع الامر بان
يكون اراد المعنى الأول بخرجه من ادب ولا يكون مستنداً الى فرض من حيث دعوى
التطابق المستفاد من مقالتهم او يكون الفرض فيه ما ذكر من بيان المناسبة الصحيحة
للفصل في الثاني ولا يخفى ما في **قوله** وليس مبيها على المعنى السابق اه اقول يدل
يدل على المعنى مضافاً الى ما افاده طاب ثراه عدم حصول المعنى السابق في صحة
الثاني **قوله** فهو حقيقة بالاشتراك اه اقول حصر الاحتمال فيما ذكر من الوجهين
مع ان الوجوه الممكنة تزيد عليها لا مكان الاشتراك المعنوي او ان يكون حقيقة

حقيقة في المعنى الثاني وبجاء في المعنى الأول لعدم احتمالها في المقام لمعلومية كونه
حقيقة في خصوص المعنى الأول من اللغة والعرف فلا يحتمل في المقام الا ما ذكر من الوجهين
واظهرها الاول لا شفا وما هو من خواص الجواز ولو اذ من العرف والمعارضة
والفرعية في الاستعمال فان الاستعمال في المثال كاستعمال في الاول **قوله** من حيث
ان احدها ظاهره الفعلي الخ اقول ان كل واحد من الجدين الاولين من حيث
الحقيقة راجع الى اكثر الا ان الاول منها ظاهره الفعلي والثاني منها الظاهر
وكذا الحال في الجدين الآخرين الا ان الظاهر منها عكس ما في الاولين **قوله** بالترام
النقل في لفظ الفهم اه اقول لا ينبغي جواز حصول النقل في بعض الالفاظ
المشتقة وان لم يحصل في المصدر **قوله** وفي الخلافة على البواقي وجهان الخ
الاقام المصوارة في الاعتقاد ثمانية ولا ريب في ان الملا والعلو علم على قسم
منها وهو الثابت الجازم المطابق للواقع حقيقة عرفاً ولغة كل في ان الملافة على
ما ينبغي منه الجزم من اقسامه مجاز كل علم في الملافة على الثلاثة الباقية وهي
الاعتقاد الجازم الغير الثابت ولا المطابق او الثابت الغير المطابق او العكس
وجهان اظهرهما الجازمية ويدل عليها مضافاً الى ما ذكره وجود امارات المجاز
في **قوله** او مطلقاً اقول اي وتكلفت ناشئة عن الممارسة في غير

ما اضيف اليه كملكة الفقه الحاصلة من الممارسة في الاصول او بالعكس **قوله**
او مطلق التهيؤ اه اقول اي وان لم يكن ناشئة عن الممارسة كالمملكة الموهبة
قوله بعلاقة المجاورة او الحلول اه اقول حمل الاحكام التكليفية والوضعية
على ما يعم الشرعية منها وغيرهما من العقلية والعرفية حمل على خلاف الظاهر منها و
الحمل على الظاهر منها مستلزم لما افاده من الاستدراك **قوله** ومن التزم بخرجها
منه الخ اقول ما يتصور في الاحكام الوضعية وجود الاول اتحادها مع
الاحكام التكليفية مفهوماً والثاني اتحادها مصادراً فيكونان مجموعتين
لجعل واحد والثالث ان يكونا مجموعتين لجعلين متعلين والرابع ان يكون
الاحكام التكليفية مجعولة على غير الاستقلال والوضعية مجعولة بالتبع والخامس
عكس الرابع والسادس ان يكون الجعول بالاستقلال نارة الاحكام التكليفية و
يتبعها الحكم الوضعي في الجعول نارة بالعكس والسابع ان لا يكون الحكم الوضعي
مجعولاً مطلقاً بل يكون مفهوماً اعتبارياً انما عيانش التكليفى وبان الحق الوجوه
للكوثر يتوقف على بيان معنى الحكم الوضعي واسماه وهو عبارة عن وضع
الشاع امراتية تب عليه الحكم التكليفى وهو ينقسم الى السبب الشرط
والمانع والجزء والصحة والفساد وغيرها والاول عبارة عن ارتباط شئ بشئ

بشئ شئ بحيث يلزم من عدمه عدمه ومن وجوده وجوده والثاني ما يلزم
من عدمه عدمه ولا يلزم من وجوده وجوده والثالث ما يلزم من وجوده
عدمه والرابع كالثاني والفرق بينهما بالخروج والدخول والخامسة في العبادات
عبارة عن حصول الاشتغال وموافقة المالى للمامور به او ما يلزم من سقوط
القضاة في المعاملات عبارة عن توقيف الآثار عليها والسادسة لتقييد
الخامسة وقد عبر الاول والثاني في كثير من كلماتهم بالسببية والشروطية
والثالث والرابع بالمناحية والجزئية ولا ينبغي ان هذه المفاهيم اعتبارية
انواعية داخلية في العقول الثانية كالواجبية والحرمية والشئانية
واللاشئانية والفرسية والانسانية وغيرها فمن ينفي الجعول في الاحكام
الوضعية ان اراد بالنسبة الى تلك المفاهيم فلا اذن احداً يخالفه
وكل ان اراد بالنسبة الى حكم السبب والشرط وهو انه يلزم من عدمه
العدم او يلزم من وجوده الوجود وهوها فان هذه الاحكام عقلية و
ليست بجعلية فان العقل حاكم بانقضاء المعقيد بانقضاء العقيد ووجود
المعلق بوجود المعلق عليه وانقضاءه بانقضاءه سواء كان التعليق والتقييد
عقليين او عرفيين او شرعيين وان اراد بالنسبة الى اطلاق لفظ السبب

او الشرح وهو ما تلا في الحنفية ان ادا نفي طيقته وضع البطلان
 ان اراد نفيه كونه كما اذاه بعض مشايخ العصر ادام الله بقائه فهو
 بمكانه من المضعف كما تعرف انتم تعلمون في المقتدين للحكم الوضعي واما ما
 وما في بطلان غرض ان الحكم الوضعي عين الحكم التكليفي على ما هو ظاهر فحكم ان الشيء سبب الواجب هو الحكم
 كما اعترف به بعض
 بين وان اراد في جعل
 غير جعل التكليف
 يكون بجعل واحد
 في بطلان الجعل
 يجعله بان يجعل التكليف
 سبب لغيره بطلان
 هذه الوجوه وان اراد
 بجعل الحكم الوضعي
 بجعل الشارع لا يحكم
 في الوضعي معلوم
 ويح

الكرام وان الشافعي منهم من امتنع عن الاول لا يحتاج الى جعل معيار الجعل ولا الى بيان مخالفته لسيا
وطدا اشتد في السنة الفقهاء وسببه الاولك وامنية الخصم وليرد من الشارع ^{نفا} الا
طلب الصلوة عند كاول وطلب تركها عند الثاني فان اراد ساء ما هو وما هو المهر ^{في} فان
كيف هما ^{ان} مختلفا الموضوع وان اراد كونهما جوهريين يعطينا فالحال على الجعل ^{ان}
لا يراها وكذا لو اراد كونهما جوهريين ^{على} واحد فلو وجدنا شاهد على ان السببية ^{لغة} والمنا
في المثالين اعتبارا ان منعتا كان السببية والشروطية والمنوعة مع ان قول الشارع
ولوك الشمس يجب الوجوب الصلوة ليس جلا لا يجب استيعابا كما ذكره من الاعتبار عن
حقق الوجوب عند الاولك انتهى كلامه دام بقاءه اقول ^{بم} الحواله الحواله على الوجه ^{ان}
فانه شاهد بصدد تعليق على الخيرة فكما ان مناه لا يطلب مناه النسبة التقييدية ^{ايضا}
ومنها ينتزع هو ص السببية في المحيى والسببية في المرتب عليه كما ان ينتزع مناه ^{مقاهم}
اعتبارية كثيرة فظهر ما ذكر ان الشرطية والمناقية منعتا عنان من التقييدات المتقدمة من
الشارع في الطلب والطلب السببية التقييدات الصادرة من التكليف المتقدمة
من بيان نفا وظهور ولا يرد في انهما من مجموع الشارع كان التكليف كذلك لميت
من القاهيم الانواعية والراجع الى الوجدان هل يجد من نفسه اذا قال جملة
المحيى سببا للوجوب اكرام زيد الاجعل ربط بين المحيى وجوب الاكرام بحيث

لوحقق الأول تحقق الثاني وهذا ليس أمراً كافيّاً وإن استلزمه أومنع قوله
لا صلح لا يظهر هل ما يفهم منه أولاً جعل التكليف أو تقييداً لصلح حقيقة أو
محمدة بالطهارة فالشرعية والمافعية والسببية المنزوعة من التكليف المقيدة
المعللة لا تنزع منه إلا محض تقييد لها لعلها لا تخرب نفسها وهذا البناء
والشروط والأجزاء المصتبة في المكلفين أظهر وأتم فإن اعتبار التقييد والركيب
له يرجع إلى اعتبار هذه التكليف لوضوح عدم المفاداة بين شرط الأول والثاني
الملاقاة الثانية كالإبر بالصلوة فانه غير شرط في حصول الطهارة وهي شرطية فكيف
يرجع جعلها إلى جعل التكليف مع أن اعتبار التقييد والركيب في التكليف مقدّم
على اعتبار التكليف وجعله فارجع جعلها إلى جعل غير معقول كالإفخاف وإثبات
جعل الجزئي في المكلفين أو الشرط له راجع إلى الإبر بآتيانه في صفته أو مقدّم عليه
قلت لا يجب أن يجرى وجوب إثبات شيء في صفته آخر أو مقدّم عليه أو حرمته كل شيء
لا يتحقق الجزئية والشرطية أو المافعية لا مكان التقييد فلا بد من إخراج خصص
أخرى يقتضو ذلك ولا يعني البوضع الأهذا فظهر ضعف ما افاده ولم يقابلاً
لبعض المتقدم عليه من أن كون الشيء سبباً الواجب هو الحكم بوجود ذلك الشيء
عند حصول ذلك الشيء فقولنا لا خلاف الصبي سبب لفانته أنه عليه عرقة

فإنما
عامة المثل والقيمة إذا اجتمع فيه شرائط التكليف من البائع والعقل والنيّة وغيرها
خاطب الشارع البالغ العاقل الموسر بعله اعلم ما للقيمة فحله صغيرا لا يتعد من هذا
الخطاب معنى بغيره بسببية الائتلاف للضمان ويقال إنه ضامن بمغول يتجر عليه الغرامة
عند اجتماع شرائط التكليف وليس المراد إجماع الحكم الوضوعي في مورد غير قابل للحكم التكليفي
كالصبي والنائب وبشبهها وكذلك الكلام في غير السبب وإن شرطية الطهارة للصلاة ليست مجموعيّة
يجعل معانيها كذا وجوب الصلوة الواقعة حال الطهارة وكذا ما في غيبة الغيبة ليست كذا فتع
في المنع عن الصلوة في الخس وكذا الجزئية فتع من كذا المراد كذا في ذلك الخطأ من
إنشاء التكليف وتيقده على الائتلاف فكأن الأول أم حقيق صادر عن الشارع فكذلك الثاني
ويخرج منه بسببية الائتلاف للصلاة ومعلوم أن ترتيب التكليف على شيء ليس من التكليف بل
الامر بالصلاة الواقعة حال الطهارة والامر بالركعة المستقيمة الامر بالركعة الاولى الامر بالتكليف بالصلاة
وتعديدها بالطهارة ومن الامر بالركعة الاولى بالركعة الاولى وتكبيده ومعلوم أن تعديدها بالمكعب وتكبيده
معايير التكليف والامر بالركعة الاولى بالمكعب كالحرف وقد اقدم بقائه أنه لا معنى لتكبيده بسببية
عمومية بما خرج من حكمه حتى يتكلم له جعل مستقل أو لا فإنا لا نقول له جعل الدلو سببا فصلا عند
لا يرى كالأشاعة الأحكام منوطه بالمصالح والمفاسد الموجودة في الأفعال إذا كانت الواجب
عند الدلو والآلية بسببية الغائبة بالدلو ليست من الواجب ذاتها بل يكون فيه معنى

الحال الشارع فعلا عند حصوله ولو كانت لم يكن يجوز له الشارع ولا تعقلها الله صفة
 او جودها الشارع فيه باعتبار الفصول المنقولة ولا خصوصية المصلحة او الشخصية انتهى
 كلامه دام بقاءه قوله قد رأت مفهوم السببية ليس من محمولات الشارع بل اعتبارها
 انتزاعا داخل في المقولات الثمانية وانما المحل من حيث انتزاع هذا المفهوم وهو تعليق
 الوجوب على الاول فان الامر بالتعلق متحقق لانها بان انتفاء الوجوب المتفاد
 صيغة افعال وما في معناها وانتفاء التعليل في المتفاد ما يدل عليه فن يفي بالمراد كلام
 بالمصالح كالاشارة بغيرها عن كل منها ومن يثبتها اسمها كالمطاع عند كل منها غير
 المطاع في الآخر الا وجهه بان تكون الجهة المقضية لاحدها من الجهة المقضية لآخر فكما
 ان التكليف على هذا الوجه ينطبق بمصلحة مقتضية لانتفاءه فكذلك ترتيبه على امر
 دولي وغيره منوط بذلك ايضا والمحال للتكليف العلوي عليه حسب المصلحة المتعددة
 ذاتا او جهة جاعل الامر في التكليف وكون ذلك الامر من حيث تعليق التكليف على سببية
 خصوصية الزوعية او الشخصية او الشفعية وهذا غير خفي فظهر ما ذكر ان جميع ما يترق
 الشارع من التقيد ولو بالاطلاق كما في الماء بالنسبة لا بعضا حكما والتعليل في التكليف
 او المكلف او الركبة في الاخير واعتبر شيئا ما ذكر في المعاملة امور وضعية محمولة من
 الشارع المقدس في ينتزع منها الشفعية والسببية والماتعة بالصفة لاصول التكليف

الاصول التكليف او صحة المكلف او ترتيب الشارع على المعاملة او الجزئية للعبادة والمعاملة
 الصحيحة اعم من كل في السببية والشرط والجزء والماتعة واما الصحة والفساد فيحق
 انها لا تنزع عن الشيء وحكمها عليه من حيث انتفاء المصلحة جميع ما يعتبر فيه الشرط والاشارة
 باعتبار لا في المطاوعة وعدم انتفاء عليه بل انما الحكم مطاوعة او اقتضا للمطاع في مقتضى
 وانما صفة مرتبة لا في مرتبة او عدم الترتيب ولا في تعلق من التكليف المتعلق به ولا
 من حيث وقوعه وانما الحكم مطاوعة او مرتبة بغيره الا ان ذلك بعض اشياء العصور
 بقاء واما الصحة والفساد انها في العبادات موافقة الفعل لما في به للفعل المأمور به وحقا
 لروى المعلوم ان هاتين المواضع والمخالفة ليست تجعل جاعل واما المعاملة فانها ترتب
 الاثر عليها وعدمه فمخرج ذلك السببية هذه المعاملة لا ترها وعدم سببية ذلك
 فان لو خبط المعاملة سببا لحكم التكليف كالبيع لباحة الصفات والنكاح لانها لا تستحق
 فالكلام فيها تعرف ما سبق في السببية واخرها وان لو خبط سببا لغيره كسببية
 البيع للملكية والنكاح للزوجية والعقود للحرية وسببية الفعل للمطاع في الامور
 ليست احكاما شرعية نعم الحكم بقوى ما شرعي وحقايقها اما امور اعتبارية من غير مقتضى
 الاحكام التكليفية كابق الملكية كون الشيء حيث يجوز الانتفاع به ويقع في
 كون الشيء حيث يجوز استعماله الاكل والشرب والصلوة تعيق الحاجة واما الامور

كثفت عنها الشارع واسبابها على الاول في الحقيقة اسبابا للتكليف فبغير سببية تلك
 كسببها امور انتزعية وعلى الثاني يكون اسبابا لافعال السببية امور واقعية
 مكتوبة عنها بيان الشارع وعلى التقديرين فلا جعل في سببية هذه الاسباب
 وما ذكرنا تعرف الحال في غير المعاملات من اسباب هذه الامور كسببية الفعل في
 النجاسة والملاقات لها والاسباب الموقفية والتشكيل الجزئية والانتزاع لا تفهم الا في
 وغير ذلك الا في كلامه دام بقاءه قوله الحق في الصحة والفساد في العبادات
 ما ذكرنا وهذا لم يكن يجوز ليعين على هذا البيا الية الا انها غير مترعين في الحكم التكليفي
 بل هما حكومان على الفعل من حيث انتفاءه على امور وضعية من الاجزاء والشرط وكذا
 في المعاملات على جميع العقود المذكورة في كلامه اما على التقدير الاول فان اراه
 ان مفهوم السببية ليس من محمولات التجليات فقد عرف مرارا ان من المقولات الثمانية فليس
 امر انتزاعيا والمقابل جعل الوضعيات لا يقول بعمل هذا المفهوم وان اراد ان من
 انتزاعا ليس امر وضعي بل حكم تكليفي فقد عرف بطلانه واما على التقدير الثاني
 فان كان المراد ان مفهوم الملكية والزوجية والحرية ليس محمول فلان هذه المفاهيم
 ليست من تجليات ولا يقع احد جعلها وان اراد ان الاثر الحاصل في البيع وهو الملك
 والسلفه امر اعتباري من غير الحكم التكليفي فظاهر البطلان لان الوجوب الصحيح

التكليف
 فان الوجوبان الصحيحين هما على ان اثر البيع والنكاح والعقود ارجحية بغيره عليه الحكم
 وليس مفاد هذه الاسباب اعتبارا بامتناعها عن الحكم التكليفي والحق كالتكليف في ذلك
 والنجاسة امران وضعيان يترتب عليهما ما الحكم التكليفي ولو كانت الطهارة ركوب الشيء
 بحيث يجوز استعماله الاكل والشرب والصلوة كالحل في جواز استعماله في الامور
 المذكورة كاقصود الاضطرار لاستعماله في طاهر او كان كل ما يجوز استعماله كذلك
 كبعض الاجزاء مما لا يترك للمحرمن الحيوان نجسا ولا ينجس لملان الا ان من عند الاختيار
 وانتزاع النجاسة من بعض الزواهي دون بعض الحكم وان قلت في منع الملازمة فلا
 ان نجاسة كل نجس من غير من النجس استعماله في الحلة فنجس من حقه في حال الاضطرار
 وان جاز استعماله في غير هذا الحال قلت قضية بل من على هذا يكون
 في حال الاضطرار نجسا وطاهرا لانه كما تنتزع النجاسة من عدم الجواز في الحلة كما تنتزع الطهارة
 من الجواز في الحلة والقول بان انتزاع الاول من ثبوت في الحلة والاولى في الحلة كاترى قد يقال ان
 الاجتناب الشيء وما لا ينجس في الاكل والشرب افضل من الانتزاع النجاسة لانه حرمة استعماله
 الامور المذكورة وفيه ان يلزم على هذا عدم معقولية النجس في النجس واللازم باطل لان المتنجس
 معص على قول وغدا الاستفاد غير معقود بعض وانما ناضحين الا انها معقولة في
 من الطهارة والنجاسة امر غير الحكم التكليفي المذكور لافضل الاول لا يعقل انتزاعه كما لا يعقل جعله آلات

اتبع الشيء من نفسه غير معقول فعلى هذا يكون الظاهر ان اعتبار ان من الحكم التكليفي وهذا
 لما قد مر من انهما متعارضان من الحكم التكليفي وحسب الشرائع او من العقل في غير محلهما
 ولم يجهز ان يكون الشارع جاعلا ما وضعه او مرتب على ما حكمه بخلافه لو كان من الشرع ان الحكم
 التكليفي المرتب عليه لا يقتضي اولها بالبره فكيف يكونان من الشرائع العقلية والحال انهما
 في العقول الثانية التي يلزم عقلا تعللها تأييدا بعقل العقول لا لوليها او لا وليه في الله
 لا يلزم عقلا عقل مرتبة استعمال الشيء وما يلزمه بطريق الاكل والشرع الصانع عقلها
 ولا يضر عقلا جواز استعماله كلفعلها بل العقل لا يفرقها ولا يفرقها الا من طريق الشارع وبما ان الشارع
 يفرق بين العلم بمرتبة استعمال الشيء كلفعلها في العلم بمرتبة استعماله شرعا وكذا العكس وهذا ناشئ
 علنا بان كل احكام الشارع بغير استصحاب حكم مرتبة استعمال الحكم بمرتبة حكم جواز استعماله كلفعلها
 يستلزم ان مرتبة الحكم التكليفي قد يعكس الله والحاصل القول بعدم جواز استعماله لان كون
 هو الحكم التكليفي لا يفرق او يتبع العقول منة ولا يعقل الثاني واضح بالاطلاق وكذا الاول القطع بان ليس
 منها ولا الحكم التكليفي بل المراد من شرعنا ان معنى السببية والمسببية من الامور الاعتبارية لا من
 واما عقول العقول الثانية كما مر مرارا ولا يتفاوت الحان في ذلك بل ان تلاحظ العاصلة
 سببا الحكم التكليفي او امر انما هو افعي ولما فصل السببية في خطبة النسبة الى الحكم التكليفي فهو من
 كان السبب لك فلا سبق سببه ولا فرق في ذلك بين ان يكون السبب ملة او غير ملة احكام الشارع

فكان الشارع جعل الحكم تكليفيا شرعا عليها فكذلك جعلها سببا وان لو حذر بالنسبة الى اعتبار
 اعتباري الا ان الامور التي جعلها اعتبارية ليست باعتبارها انما هي المقصود من اعتبارها
 للكلية والزوجية وهو ما انفس الاثار المترتبة على تلك الاشياء في جملتها الشارع اودا
 كلف هذا الشارع وان لو حذر بالنسبة الى الامور الواقعية المكتشف عنها ببيان الشارع وكذا
 ايضا مع ذلك هي اسبابها احكاما ونصته الشارع لان فهو تعالى في جعله يرتب عليها
 منوط الحكم الشارع ببلوغها ومصادرها وهذا يقتضي العمل حيث لم يرتب في الشارع الاحكام
 الشارع وان كان تأييدا غير حكم الشارع كان الاحكام الشرعية وان كانت تقريرات للاحكام
 مجعولة لغيرها فتكون على رضى مطلق حتى يرد فيه انشاء من هذا الحكم وان كان مطابقا للعقل
 فكذلك احكام الشارع ان كانت تقريرات للعرف فتكون افعال الله البيع او الفسخ جائز في الحالين
 انشاء من افعال هذا الحكم وان كان مطابقا للعرف فتكون افعال هذا الحكم جعل الحكم
 الوضعي الحكم التكليفي هل هو مجعول مع التكليف هل هو احداهما او مجعول من عقليتين
 حكم او التكليفي تابع للوضعي حكم او بالعكس لكلا وجهين فان حكم او جعلان من جهة الواحد
 والتعدد والاعلان قد يحد في الجمل مع كل شرط التكليف اسبابها الفاصلة
 تقييد التكليف او تعليقه فانها مجعولة لجعل التكليف لان نسبة التكليف للمعقد
 او المعقود الاجل واحدا بالنسبة الى التكليف وتقييد او تعليقه قد يحد في كل شرط

والاحكام المعبرة في المكلف فان اعتبار التركيب او التقييد في المكلف قبل انشاء
 مقدم على جعله قد اشرقت في الشئ المدقق في بعض ما تارة لا ان قال لا يسمى هذا
 حكما وفيه ان هذا وجه ما افاده او لا الاختلاف بان شئت الا في قول امر آخر التكليف
 انه لا يسمى حكما وهذا يقتضي جواز حكم الاحكام التكليفية فانها ليست احكاما
 بانفسها لانها انشاءات ومع ذلك حتى حكمها ببعض اعتبارات تلك الاحكام
 الوضعية هذا في العمل اما في الكثرة فقد يكون ذلك الخطاب عليها في مرتبة واحدة
 كما في الامور التقيدية والعلاقة وقد يراد الخطاب على الوضعية صالحة بالمطابقة وعلى الوضعية
 بالمتبع والالتزام كل قوله في الصانع الا بغيره وقد يعكس كل في الامور النواهي
 الخاصة المقتضية كقولنا استوف الصلوة فاقبل الميراث في الصلوة فانها متقابلة بالتكليف
 باقية في الصلوة وتوكل فيها وتبعا شرطية الاول وما نفيته الثاني هذا قوله لا يتبع
 فساد العمل على بعض الوجوه الا في قوله او قوله الوجه الا في توفير الكيفية
 لبيعة العمل وخصوصية فتح اذا فرت الموصولة بطلتها او مطلقا اعداها او مطلقا
 الشيء يتبع فطرح المبدأ لا يذهب عليك الخ اقول تفسير الموصولة
 بالمآل والنسب او مطلقا الاحكام تفسيرها بما راجع الى الفرع ان العمل ومنسوب اليه
 مختلف تفسيرها بغير ما ذكر من المعاني فانه تفسيرها بما هو منسوب الى النسب اليه

المنسوب اليه فيكون منسوبا الى الفرع لا الفرع الا بالاولى او واسطتين قوله
 لئلا يتقصر على بعض المحلود الوجه المتقدم الخ اقول في ان مورد قوله
 الحكم بما ذكره رحمه الله تعالى ليس من المسائل الشرعية ولا متقنها للسبب
 الشرعية بقسم وجوب الاعتقاد بذلك من المسائل الشرعية الاصولية لكنه
 يخرج تقييد العمل وربما امكن تخصيصها الى الاول الاول من الوجوه
 هو تقييد الحق وتخصيص الحكم او العكس الثاني ولا يفرق في العمل على تقدير ما لا
 الاعتقاد بانواع من الامور ولا يفرق في العمل على الاول لا يتبع قوله في الجنب لا يفرق
 ان فسر العمل بما هو معقول على الامور المختلفة الحقيقة يكون يجب ان فسر العمل على
 الامور المتقدمة الحقيقة يكون في الجنب وان فسر المالك قلنا باحتمال المالك انما هو
 حقيقة كالمولى فان تلك النسبة في الحقيقة هي الشيء بالملك فانما اختلف الشبان في
 اختلافات فعلا وملكنا وانما للمالك والصدق قلنا بما يراه بعضهم من ان
 حقايق الصلوة تابعة لحقايق الصلوات او بالادراك قلنا باحتمال الصلوة
 نوعا كان الصلوة وان فسر المالك قلنا باحتمال الملكات مجزئة النسبة والافان
 او بالمقدد في ولا يفرق في بعضها او بالادراك ولا يفرق في ذلك ولا اختلاف في ذلك
 وان كان فسر الجنب لا يذهب عليك الخ اقول مراد الله تعالى ان هو

الموجود في العلم نسبة الى العلوم المختلفة متساوية فيكون كالجسم مراتبه المختلفة نوعا حتى يكون
 وفيه لا يتحقق لانه على هذا التقدير لا يكون انما حجب وانما كالتحقق ان الشريد والضعف
 متساويان بالذات لا بالاعتبار وامتنان الشريد والضعف فيهما هو راجع الى ذاته وما به الا
 عاين عليه الاشتراك الا ان الحق ان التشكيل في كل شيء يرجع الى مفهومه الذي لا يشك
 في نفسه المفاهيم والمهارات وانما التشكيل في كل شيء راجع الى وجوده المسمى به حيث لا يتغير
 شذبا وضعفا وخوها حتى نفس الوجود فان التشكيل فيه ليس من حيث مفهومه بل من حيث
 عينية ما يختلف فيه وشؤنه كما اذا بعض الاساطين فيهم ان الوجود مع ما هو في الكثرة
 انما هو حقيقة واحدة وان الاختلاف فيه ليس بشيء والضعف والقدم والآخر في
 والحاجة ولا يربط في الحقيقة والنوعية وخوها من جوارض المفاهيم والمهارات في العقل
 ولا يتصف بها الوجود العيني فلا تحصل هناك ماهيات مختلفة المتساوية في عاينها حتى يكون
 هذا حجباً وذلك نوعاً في اعتبارهم من عدم مرجع التشكيل الى الماهية واختلاف التشكيل
 والضعف نوعاً فاقال بعضهم ضعيف قول وينبغي ان تؤخذ الصفات منسوبة الى
 لا يخفى ان اخذ الصفات الصفة منسوبة في الاعتبار لا يقتضي ما هو مقصود من اخرج
 والنسبة بل يقتضي الاحتراز عن الصفة المنسوبة فلا يحصل الاحتراز عن الصفة المجرية واعتبارها
 منسوبة في التمثيل بقوله كتابته وخيا لانه لا ينعقد ذلك الوجود في كمال الصفا والانعقاد

وقد ذكر الصفات والافعال منسوبة هو عدم قيامها بانفسها بل قائمة بالذات لا بالاعتبار
 عن الذات والصفات والافعال القائمة بها قول عن مثل العلم القياس الخ او مثلها
 عدم الخلاف وعدم ظهور الخلاف والاستقامة وليس من قبيلها اصول البرائة والاستفال والاشارة
 فانها بانفسها راجعة الى العقل والنقل من الكتابات لانه فان قضيتها العلم بالبرائة عند حصول
 والاشارة عند الشك في البرائة بعد العلم بالتحقيق والاشارة عند الشك في المعرفة وهذا هو
 من قبيلها او من قبيل اصول المذكورة والحق ان ذلك لا يمكنه العقل فهو لا حصول ان قضيتها
 ان تمت كانه عليه هو بقاء ما ثبت اولا في زمان يشك في بقائه كانه لم يبق على ذلك
 وان قلنا بغيره بالنقل فهل الوجود في غير الاجزاء العينية او في ليلته الا انه هو الاول
 لا ريب في قوله لا ينقض اليقين الا بغيره شطرا مثالها هو الحكم ببقاء مقنن اليقين السابق
 الى زمان الشك بقاء اوله بقاءه بعبارة اخرى هو الحكم ببقاء مقنن بقاءه بعبارة اخرى
 وشك بقاءه لا خفاء لا دلالة لليقين السابق او الحكم لليقين في الزمان الاول على الحكم في الزمان
 الا وتفرغ ثبوت جميعه على اليقين السابق او لليقين فيه كما توهم بعض ومنه حصل ان
 بغيره وبين القياس فان مفاد ذلك تفرغ الحكم في الفرع على الحكم في الاصل ودلالة الما في قوله
 ومقاسات الاول بالثاني ومنه تباين في قياسه فان من ادله قوله تعالى فاحسبوا ان الله
 والاستسكان متى على اخذ الاعتبار من العيون بمعنى اليقين ولا ريب ان قضية العبور

الفرع والفرع منه ليس هو ما ذكرنا قوله لا يرد النقض على ما ذكره اقول لا يرد
 سبوقه في الاصل او من قبله في الخارج فوضع ان هذا نقض على عكسه لا على ما ذكره قوله
 وذلك لتحقق الملكة عند الخ اقول ان في العمل بالصدق او اللزوم
 فالجواب عن النقض المنوي هو ان المعبر في النقض هو العمل بالصدق في ارجح الادلة لا في ارجح
 لا مع بعضها وهو واضح فيقول عليه الحق قوله وهذا التصريح من جهة الادلة لا من جهة
 يمكن الايراد عليه من جهة الادلة بان المانع من حمل الادلة على ما في التصريح وهو الخروج عن
 المصطلح عليه من مانه من تعينها الى ما يفيد العلم التصريح كما لا يجاء على طريق
 المتأخرين والسامع من المعصوم عليه السلام كيف جرد تعينها اليها الله ثم الادان
 ان اطلاق الادلة على خصوص الكفاية ليست والاصح والعقل لا يقبل الاطلاق الدال على
 الماخوذ ومعنا النظم اصطلاح آخر وهذا المعنى في نفس التصريح فانها لا يطلق عليها
 الدليل بكل الاصطلاحات قوله ثم العلاقة على هذين التقديرين التي اوردناها
 عند التمهيد من الايراد على الجوابين وتضعيف العلم على تقديرها على الظن قوله
 المتأخرين ياذكر واحتمال كون العلاقة علاقة الاطلاق والتعيين جميعا وكما وجوب العمل
 ومدلول الدليل متعلقين بالعمل كما هو ظاهر عبارة الجوابين واما ان كانا وصفين لثبوت
 مانع من حمل على الظن الخاص اي ما يجب العمل به شرعا فلا قد وجب العمل او كونه مدلول

او كونه مدلول الدليل كما افاده الحق في قوله تعالى قوله لا يرد النقض على ما ذكره
 حمل العلم على الظن لا مع من حمل على تقديرها على الظن ليقوم لخصوصها بالاحتمال فاطلاقا
 وتعيينا واعتبارا لم يجز ان علاقة على الاول وجوب العمل نحو على التعيين والمراعاة
 العمل على التقدير المذكور في العمل بان العمل هو مدلول الدليل لا العلم وجوب العمل
 كونه مدلول الدليل حقير عليه ما اورد من ان وجوب العمل بالحكم المقتضى او كونه
 الدليل لم يعلم كالمقتضى ولا يثبت على هذا التقدير التمسك لفظ العلم لا العلم
 على الظن الشرعي ولا يتعلق الطرف لتعلقه بمدلول العلم لا بالتعيين نعم يثبت عليه
 التمسك للاحكام المعقولة من العلم وكيف كان وان لم يكن العلم في الجوابين المذكورين
 هو كمال العلم كما افاده قوله الثانية يكون الجواب ان العمل على الظن كما ذكرنا في فصل الجوابين
قوله الا على هذا المصطلح المنع من الجزم مطلقا اقول لا يرد في اننا انما قلنا
 يجوز الجزم بحري وعينية فان الجزم فيهما اجتهاد من علم حاصل العلم بالحكم الظاهري وكذا
 ان قلنا يجوز وعينية فانه ان كان سنن او جهته من العلم والاصول او مقلد المحققين
 القائل بالجوهر اذ ادى اجتهاده الى القطع بالحكم فينبغي ان يبرهن الحد لا ان يقع من
 وحصول الاعتقاد بحكم بعض المسائل من الادلة مع عدم المصاحبة والكل قد قوله لا يرد
 الخ اقول لو حمل على خصوص هذا العلم المقتضى به فاطلاق اسم العلم عليه

حكم اراء موضوع العلم والوجه في الاجزاء والجزئيات هو ان شذو الاقباط فيها من حيث
 اشتراكها في الجزئية لم يكن واحدا بل وجد لها حيث اعتبرت في ضمن الكل الجامع لها كما في الاول
 فاشتراكها في الجزئية لم يكن واحدا بل وجد لها ولو جعلت من حيث المعنى الجامع الصادق
 كما في الاخير فلو لم تكن له امر واحد فالباحث المراجعة الى كل منها بقية من غير ان يفرق
 على الكل بقية فلا بد من عرضها عن اوجها بالنبذة التي هي منها والمشتبه في الاول
 طالب براه وانما المشهور ان ما بحث العلم ليست الا عوارض جارية موضوعاتها و
 عوارضها العربية غير موجبة عنها في العلوم في العلوم التي هي موضوعها ولكن خالفهم في
 العرضيين فان العرض العربي عند ما يعرض على الموضوع بواسطة العروض فكانت
 مساوية له والذاتي عند ما يعرض بلا واسطة او واسطة في الشبوت وكانت مساوية
 اعم والمشتبه ان الذاتي ما يعرض عليه ذاته او لامر او لغيره فان اراد ان الذاتي
 ما يعرض عليه بلا واسطة او بواسطة مساو يعرض عليه فذلك وما عداها مما عرفت
 فالخالفة بينهم وبينه في امرين الاول وان المسامحة او ان كان واسطة في العروض هو
 عرض ذاتي عندهم وغريب عندهم والثاني ان ما يعرض عليه بواسطة في الشبوت
 وان كانت امر مساو لغيره عندهم ودل عنده وان كانت امر مباين كما عرفت
 وان اراد ان يكون العروض معلولا لذات اول الامر فالحالقة بينهم وبينه في امرين

في امر واحد وهو العوارض المطلوبة لغير الذات والامر المساوي فانها عند علم لغرض غريبة
 وعندهم واحدة وان كانت العلة امر مباين كما هو الحق كما افاده وجه الله تعالى فليس من صريح
 من الوجوه بطلان الوجوهين المختلفين في كلامهم وسنذكرها ناهيا عما كان شفا عن حقيقة ما افاده
 طالب براه وهو ان موضوع كل صفة او حال او صفة هي على كذا ذكره وبذلك حقيقة العلم
 الا ان كان معرضا لا حقيقة ولا يكون في العلم الا ان كان معرضا لا بنفسه لا بواسطة في العروض
 والا فكل العرض هو بواسطة فكانت وكانت هي الموضوع حقيقة ولا فرق بين ان يكون
 العرض في الذات والامر الذاتي او غيره وان كان مبايناً لغيره العرض عليه بغيره لا بواسطة
 العرض هو موضوع حقيقة باي واسطة كان العرض ولا يفرق حقيقة ان يكون العلة ذاتية
 او الامر الذاتي فكل موضوع غير موجبة عندهم موضوع في حقيقة ومن هذا القبيل موضوعات
 العلوم فانها في المبحث عنها في كل علم هي كمناسبة الموضوعات بانها في كل علم
 جويزات موضوع العلم او اجزاء فثبت ان موضوع كل علم لا يثبت فيه من عوارض الذاتية
 بالمعنى الذاتي كمنها صفة جزئية او جزئية اي يكون من اجزائه او جزئية في ذاته كمنها صفة
 او جزئية في ذاته ولا يثبت على شيء من العلوم كما هو كذا في ظاهر كلام المشهور على القول
 الثاني فيمنع من ان الذات والامر المساوي بنفسها علة في العروض لا معنيين فثبت
 خصوصية وهما متحققان في كل من اجزائه وافراده فلا بد من تحقق العارض في الشيء والامر

لنعم الاستدلال كالألف في قوله وينبغي مراعاة قوله السابق كالأشكال الأخرى
 المستدرك بعد المحاسن قوله الأول ولا يفي كاشكال العلم والعلم على الجوانب
 والثاني عن السبيل الثاني قوله والثالث نفس حصول معنى القواعد التي أقر أن المعارف
 المناسبة لهذه الأضداد هي معانيها الأصلية والمعقولة والقواعد والقواعد معانيها
 الاصطلاحية دون الظاهر ولا يستحقاب فانها لا يابا سبها هذه الأضداد والقواعد
 الأولى وهذه الأضداد دون الدلائل لأن العالي حيثما احتضت القواعد العلم
 اريدت منها القواعد المخصوصة عنها فيه فلو حلت الأصول وقطعت الأضداد على القواعد
 لكانت على خلاف المقصود ولذا لا بد أن كان العلم عليها انسي للمقام قوله لا يستند
 على وطرف الدلائل مباحث الاجتهاد فيها وتخرج الأدلة منها قوله يخرج منها المخرج
 أيضا قوله ويشترط ذلك بعدم تفسير العلم بالصدق أو ملكة قوله واللام
 المحل وفي المحل وان فسر القواعد بالأمور الكلية نعم لو فسر العلم بطريق الأدراك
 أو ملكة وفسر القواعد بالأمور الكلية خرجت بقيد المجهود لا استنباط الأحكام
 وان فسر بالقواعد لفضايا الكلية خرجت بفعلها خلاف مباحث التصورات المطبق
 فانها لم يخرج إلا بالقيود المذكورة مطلقا لا ناقضا ياكيدة ومباحث تصديقية كالمهم
 لا استنباط الأحكام كوضع هذا العلم في وجه الحق قوله انما هو ان يكون عبارة العلم

عبارة عن الدلائل والاجتهاد والتعادل والتأخير فاما امور من حيث كمال المناسبة
 من حيث المشاكلة في العام تركت منزلة امر واحد ولهذا تعد مباحثها مباحث على
 واحد مع انها لا تعرض على كل من الامور المذكورة الا بواسطة في العوض والعوض مباحثها
 لا تعرض على بعض الامور المذكورة كمباحث الاجتهاد فانها لا تعرض على الدلائل ولا
 على التعادل والتأخير ومباحث الدلائل لا تعرض على الاجتهاد وتعرض على الدلائل بواسطة العوض
 التعادل والتأخير لا تعرض على الاجتهاد وتعرض على الدلائل بواسطة العوض
 والوجه الآخر هو ان يكون موضوعه هو الدلائل الشرعية المندرج تحت الكتاب والسنة
 والاصح والعقل ووجه المباحث المذكورة اليد ولوجب من الماء بل كاستدراك
 قد سمر ولا يخفى ان هذا الاستدلال منه مع وضع ان لا يلزم مشاركة اجزاء موضوع العلم
 وحرية تارة في كل بحث من مباحثه ولم يلزم واحد منهم وان حقه كلام المشهور على وجهه
 وسبب المصنف طاب ثراه فساد افتقار بيان انه قد يكون موضوع العلم امورا عدة
 لا تركيب بينها حقيقة فيكون كل منها جزءا لموضوعه حقيقة والمباحث اللاحقة لكل منها
 عرض عن غيرها لا يعرض عليه اصلا مع انها موضوع علم واحد والمباحث اللاحقة لكل
 منها مباحث على واحد لا تشاركها في الارتباط والمناسبة الخاصة بينها من حيث المشاكلة
 في العام تركت منزلة امر واحد مركب منها فصار كل منها منزلة موضوع واحد فخرج عليها

تختلف العلم بالعلوم قوله اما الثاني قوله انما هو العلم بالعلوم قوله انما هو العلم بالعلوم
 العوض في العوارض الذاتية باللات والامر لا يفرق بين الآفة عدم وجدان علمية قوله
 على جميع اجزاء كاه قضيته هذه العلمية والثاني وجدان علوم ليست الواسطة في العوض
 الا بالامور المباني كعلم اللغة بآثارها وعلى التقدير والاصول والطبقات العوارض التي فيها
 افاق على موضوعاتها بواسطة وضع الراضع او حكم الشارع ووضع او خلق الخالق قوله
 فان المذكورات مبنية للموضوعات المعروفة فيها قوله واما ما سبق الى بعض الامور
 فذهب بعض الذين اوافقوا الشيخ لا يستند الى خارج مباحثه بل يستند الى ما هو راجع
 اليه وذهب الى ان عرض الحرارة على الماء بواسطة النار غير مستند الى نفس النار بل الى
 وجود جوهر من الماء واجبة الوجود خارجة عنه ولا ينبغي ضعفه وتقصفه لوضع ان يلتصق
 لعرض الحرارة والموثر له هو النار كزيت الماسة لان التقصيف الموتر ماسة انما هو هذا
 ان الله هو المستند للتقصيف فان اراد المستند الموتر فلهذا اي الهة التامة وطريق الحق
 الاخير منها فلا مجال لا سكاره ولا ينافي السطرية ثم لا يذهب عليك ان الاراد الاول على
 ظاهره لا يورث من قول كل يثبت من مباحث العلم جميع جزئيات موضوعه وادع عليه ان
 اراد وعلمية ذات الموضوع المطلق والامر ليسا وليا وان ارادوا عليه ما حصر في قوله
 نوه يعالاشك فان يكون بعض مباحثه راجعا لبعض افراده ويستند عرض عليه

عرضه عليه الذاتية او الامر المساوي له وبعضها راجعا الى بعض الآخر كونه قوله
 ذلك وينطبق على علم العلوم كالمساواة والهندسة ونحوها فان موضوع علم المساواة قوله
 قيل ان ذات العدد بما هيته علم لعرض مباحثها التي تأول مباحثه كل في من جزئيات
 موضوعه قوله اما ان قيل ان ذات العدد بعض افراده كالأربعة علم لعرض الرتبة عليه قوله
 وهذا العلم من اقسام العوارض التي يستند اليها العرض من العدد فلا بد ان العرض
 منه كالأربعة على ما يبحث فيه بعنوان العرضية من العوارض الذاتية لهذا القسم قوله فلا بد ان
 يفرق من الاقسام والمجوز عند العلم كل من العوارض الذاتية وتكون هذا غير مطرد في العلوم
 فان قلت قوله هذا مبني على ان جعل مباحث العلوم كلها من العوارض
 الذاتية لموضوعاتها فان الحقيقات المدفوعة اذا اخذت في الموضوعات فيكون مباحثها قوله
 على موضوعاتها مستند الى ما هو داخل فيها لا الى ما يورث خارج عنها وهو الجاهل كذا ذكره قوله
 لانه على الوجهين الاولين يستند العرض الى الذات لكن بطلانها واضح وعلى الثاني قوله
 ان يستند الى السطرية بنفسه والا لا يكون فائدة في تعديدها قوله واما ما اشترطه قوله
 اقول لا ينبغي ان يماز كل المبادئ المعاني بماز موضوعاتها وحقيقتها فان لا بد
 مغايرة الموضوع بتأثير المول ايقم ولكن لا بد من اختلاف الحقيقات اختلاف احكامها اليها
 ومن هذا اشترط فيهم ان يماز العلوم بتأثير الموضوعات اقول ان مغايرة الحكم

نظام هو ان تميز موضوعات العلوم جميعا بآثار الحقيقة ولا يفي ذلك الموضوع ان يحل
 العلوم متمايزة بانفسها حاجة فيها الى اعتبار الحقيقة كناية عن موضوع علم الحق عن موضوع علم
 المنطق وتمايز موضوعها عن موضوع علم الفقه واللاهوت هو مشترك كالكلية والكلام واللاهوت
 بين علوم اللغة باعتبارها اعتبارا الحقيقة تعليلية غير مستقيم وتقييده غير مفيد
 كما افاد رحمه الله لان الموضوع المميز بالجملة الحقيقية الحقيقية فيمن متعلقة بها الكليات
 موضوعا لكل العلوم المذكورة لعدم المناقاة بينهما فلا يحصل التمايز وقد ذكر رحمه الله
 مثلا في التحقيق ما افاده قدس سره من ان الحقيقة الحقيقية لا رجوع الى البحث والبحث العلم
 خصوصية انصف بها الموضوع وهو لا يخفى كالاعتبار البناء في علم الفقه واللاهوت واللاهوت
 والصرف والفلسفة والبلاغة في اللغة وهكذا فالتميز بين العلوم كما افاده طائفة اسماوية
 الموضوعات او بآثار حقيقتات البحث وارجاع كلامهم الى ما ذكره قدس سره ارجاع حقيقة
 البحث الى الموضوع فتميز الموضوعات بحقيقة البحث عن جهة من جهات فيكون موضوع
 الحق هو الكلية والكلام مخرج البحث عن ارجاعها ومبارة ما هو يتوقف كما صرح به قدس سره
 فانه مراب تقييد الشيء لا يصير مقيده وانما اذا تقرر هذا الحق اقول هذا بيان
 في ان موضوع هذا العلم هو واحد وهو الدليل الشرعي وانما الدعوى في افراده وهي الاله
 الالهية التفصيلية من الكتاب والسنن والاجماع والعقل كاذبه اليه بعض وارجع

بعض وارجع مباحث العقاد والتراجع ومباحث الاجتهاد كلها الى البحث عن الله
 فان البحث عنه اعجز البحث عن مجسده بنفسه او تعيين ما هو الحق فعلا عند المعارض
 او الاستنباط عنه فالقول صاحب الكلية والشيء مباحث العقاد والتراجع والشيء
 مباحث الاجتهاد او هو متعدد وهو الادلة والعقاد والتراجع والاجتهاد كل
 عن بعض نظر الى ان ظاهر البحث عن الله البحث عن حقيقته او حجة الاستناد لها بانفسها وعلى القائل
 والتراجع بحيث يقتضي تعيين الحق عند المعارض فالبحث عن الاجتهاد هو بحث عن استنباط الحق
 حيث كلفته ونظر الى انه وتعيين الحق عن الادلة لا على الدلائل بل على ما يليه ولا يخفى من كلفه لاسيما
 مباحث الاجتهاد كما افاد قدس سره ان ارجاع مباحث الاجتهاد الى بيان احوال الادلة لا يخفى
 من تصريف ولا ارجاع وهذا هو المذهب الصحيح نعم مراتب الحقيقة مختلفة شدة وضعفا وهو
 في هذا الارجاع اشد فالله ما ذهب اليه البعض لا ما ذهب اليه البعض المحققين وان كان
 او في البسط ولا يلزم منه تعدد العلم ومخرج هذا العلم عن كونه علما واحدا من
 ان كلامه الثلاثة المذكورة امر مستقل ومباحثه غير مترابطة على الاخر او غير مترابطة
 بالنسبة اليه بل اعرف من ان المناسبة والارتباط بينهما في الغاية وتوابعها من امر واحد
 فصار كل منها كجزء للموضوع المركب ومباحث العلم لا يلزم ان يتناول جميع احوال ذلك
 او جزئية كما عرفت انما علم واحد وانما التقليد الحق قوله

الذكر مباحث التقليد وهذا العلم وجهين الاول الاستطارة والثاني تعليل الحقيقة عليه
 ذكرها اصالة او ما وجد آخر اصالتها وهو حصول التميز المذكور عليه وبين الملائكة
 المذكورة فلا ارتباط والمناسبة في الغاية والحق في العلم وهو الاستفادة من الدلائل ولو
 في الحقيقة ويمكن ان يكون لهذا الوجه لان الظاهر اصالة الذكر الاستطارة والتقليد
 خلاف الظاهر وانما القسم الاول الحق اقول ان اختصاص البحث بعلم كذا
 الابان يكون موضوع فردا او جزء من موضوع الحق به ويكون البحث عن جهة من
 جهاته مختلفا به وموضوع مباحث الاوامر والنواهي العام والخاص والمطلق والقيضي
 ما هو واقع منها في كلام العرب وهو علم ما هو دليل وليس البحث عن عوارضها وكذا
 من اوضاعها وكذا كلها خصوصيات هذا العلم وهو علم مباحث الفروع والصرف
 وفروعها ولا اختصاص لها بالادلة لاهوتيا فليتم مخرجها عن مباحث هذا
 الفن اقول فيرد بان الموضوع في هذه المباحث البحث عن النواهي العامة
 للامر والامر والمقدم ثم لما افاده قدس سره وحاصله ان الموضوعية متعلقة بغير
 من جهة الموضوع وعن جهة البحث كلياتها اما الاولى فلان موضوع تلك المباحث
 حيث كان كما افاده قدس سره كان قرا من الدلائل داخلية لا اعم منه ولما لا
 فلان البحث عن تلك الامور وضعا وكذا لا ليس مخرج وقوله في كلام العرب

وكلام العرب واشارات مراد المستعمل منهم بل مخرج وقوله في كلام الشيخ كذا ما
 واشارات مراده واستنباط الحكم الشرعي منه ولا يقدح في ذلك بيانهم لموضوعها
 اللغوي والعرفي ان الحقيقة هي ما لا يخلو من تلك اللفاظ باي وجه كان حتى لو كانت
 الشائع لكل مباحث لم يثبت له فيه اصطلاح خاص على اداية الحق والعرفي واللفظي
 مجازها مباحث الفروع والصرف والافتقار الى البحث عنها مخرج معرفة الاحوال اللاحقة
 لكلام العرب والعامة عليه مطلقا لا مقيدا بوقوعه في الكتابات الشرعية لا يخرج
 ان يكون مجسما في الفن الحق اقول هذا اعتبار ان الاول ان يكون المطلق من
 الامور المذكورة جزء من الكتابات المستعمرة واسطة بناء على انها اسماوية فيصير
 على المعصوم انما يصدر عن الكل فيكون المقيده الامور المذكورة كتابا او سنة فليتم
 من جهة الكتابات المستعمرة واسطة والثاني ان يكون جزء منها واسطة بناء على انها
 اسماوية فيكون المقيده من المذكورات ليس كتابا او سنة بل جزء منها فليتم من جهة
 جزء منها واسطة فليتم ان المقيده منها جزء منها هو الحاط الذي في يكون المطلق
 جزء منها واسطة كما افاد وان طوله هو الاعتبار الثاني وقوله لان لتقليد
 لجزئية المطلق منها وكلمة او ان ذلك كما قد يتوهم بعيد هذا فتأمل لا نقول الحق
 اقول ان المطلق اعتبارا راضت ثلاثة من حيث هو ومن حيث لا يطلق

ومن حيث التقيد الاول ويسمى بالطلق التقيد مشترك بين الآخرين وهو
على وجه وعينها على وجه آخر واما الثاني ويسمى بالطلق التقيد وهو ان الموضوع
للقسم الاخرى المقيّد فكيف يصير جزء له والمبحث عنه في العلم هو ما افاده جزء
الله ثم اجزاء الموضوع وجزئياته من حيث كونها اجزاء او جزئيات له ليس ^{بمطلق}
المباحث الى البحث عن الموضوع ^{وهو} من حيثها يقين الخ اقول — ومن هنا يقين
الاجزاء انما هو انما قد تبار موضوعا علمين بالحقيقة المرجحة اليها فاما في العلوم اما تبار
الموضوعات بافتقارها او بحقيقتها ان كانت متناهية كحقيقتي الاطلاق والتقييد وحيثية
البحث او المبدأ في وتحت في موضوع واحد وتوضع هذا التفصيل هو ان الاعراب البناء
والابنية في الفصاحة والبلاغة جهات غير متناهية ومجمعة في كلام واحد وهو ما كان
موضوعا للعلوم مقيّد بجميع الجهات المذكورة وكذا ما لكونه موضوعا للصرف والمعاني
فلا يحصل التمايز بتلك العلوم بالحقيقة المرجحة الى الموضوع لعدم حصول التميز في
الموضوع من جهةها واما يحصل التمايز بينهما بالحقيقة المرجحة الى البحث بخلاف حقيقتي
الاطلاق والتقييد فانها متناهية فيان ولا جهة عن موضوع واحد فالمقيّد بالجهة الاولى
كالامور المذكورة حال كونها موضوعات لما حشها في علم المعاني واما المقيّد بالجهة الثانية
وهو تلك الامور حال كونها موضوعات لما حشها في علم اصول فانما يميز هذين العلمين حال

بين هذين العلمين حاصل من حيث الموضوع كما انه حاصل من حيث البحث انما فانه يميز ^{تد}
السابقة من تحصيل التمايز بالحقيقة في الحقيقة المرجحة الى البحث ومنع حصول التمايز بالحقيقة
والوجه الى الموضوع مظهر ونقطة القدم للكلين على ما ينبغي لماعرفته بل كان ينبغي ان يمنع
المراد الثاني تمايز الموضوعات المشتركة بين علومها بالحقيقتات المرجحة اليها كما هو
مقتضى ظاهر كلام المشهور ثم كون الامور المذكورة الخ اقول — ان كان مراده
منه منع كون الامور المذكورة اجزاء للكاتب السنة الا على التقيد المذكور لان
قول الجريان المطلق جزء من المقيّد لا يقتضي على التقيد المذكور بل يتم على التقيد الآخر ايضا ^{الا}
على هذا التقيد يصير جزء من الكتاب السنة واسطة وعلى الآخر جزء منها بلا واسطة كما عرفت
فالمقيّد على اعتبار جزء منها وعلى آخر مقيّد اقل المطلق حيث يكون جزء المقيّد يصير جزءا منها
على الاعتبارين داخجا واما ما ذكر من ان المطلق الخ اقول — ان المطلق الصمى
الماخوذ بوصف الاطلاق قسم للمقيّد في الماخوذ بوصف التقيد واما المقسم وهو المطلق
مخرج هو الجامع لها هل هو جزء منها او قسما حقيقيا وان عاينها في اعتبار وصف الاطلاق
والتقييد معه وهذا البحث ينفع على البحث في ان المقيّد بقيد هو هل جزء من المقيّد
ام لا فعلى الاول يكون المطلق جزء منه لان حقيقة يكون هي المجموع المركب من المطلق
والمقيّد بالمقيّد ولو كان وصف الاطلاق وعلى الثاني يكون هو المطلق والمقيّد بالمقيّد

كلامنا فان حقيقته وهذا هو الحق كما سيجي تفصيله ان شاء الله تعالى
 الدليل في اصطلاح هذا الفن عبارة عما يمكن التوصل اليه من طريق النظرية او المطالب بغيره لا ما هو
 موصل اليه فعلا كما عرفت سابقا وهذا الايراد من غير الخطأ في الاصطلاح حيث ان كل اصطلاح
 هو ذات الاول او مفاد الكتاب السنه واحوالها لا هي بصفة كونه لها حقيقة بل هي
 المباحث في الموضوع واما جزمهم عن عدم جهة القياس الى قولهم المراد من
 الدليل للمبحث عنه وهذا العلم هو ما يصح الاستدلال به على الحكم الشرعي الفرعي عند
 علماء الاسلام كافة وعلماء المذهب كل واحد اكثر الاول او اكثر الثاني او بعض من
 الاول او بعض الثاني اما الاولان فبالاثر لا كاد ان لا يحد هذا الموضوع حتى يثبت
 المذهب فانما يحد ما اتفق اصحابنا وضوا الله عليهم على صحة الاستدلال به من الاول فان
 الخلاف بينهم في جهة خبر الواحد شائع خوفا بعضهم بعد من لم يقل الجواز لعدم الجواز
 التعبدية مطلقا وبعضهم قال بجوازها في الاشياء التي لا يجمع على عدم جواز التعبدية شرعا وكذا
 الخلاف في جهة ظاهر الكتاب في الأصوليين والآخرين من اصحابنا معروف وكذلك
 اختلاف اوجيه العقل في اثبات حكم الشئ من حيث تحقق الملازمة بين حكمها ومدها
 وكذا في جهة الاستصحاب على اقول وفي جهة اصل الاباحه في شبهة القهريه بين
 الاخباريين والمجتهدين وهكذا الثالث والرابع فان كثيرا من اصحابنا في الاصول لم يميز

لم يميز فيها ذهاب العلماء الاسلام الى جهة ولا ذهاب العلماء المذهب اليها بل
 ذهاب الأكثر فيها لعدم اليكاستدلاله فان المشهور بينهم عدم جزمها ومع ذلك بعد
 مباحثهم على اصول قيعين احدا لاخرين اى ما يصح الاستدلال به ولو عند بعض علماء
 المذهب فتدخل الشبهة في قياس والاستدلال لا يجرهم على عدم صحة الاستدلال
 فيكون الجزم عنها استدلالا تقيما للمباحث اولا في جهة ما يقتضيه الدليل في غيرها
 فيكون راجعا الى البحث عن الدليل ولا يخفى في هذين الوجهين من الوجه الثاني فانها من النصف
 الصاصل في الوجه الاخير اليها كما ذكره فادخل هذا الوجه من الاخيرين تعين الاخير منها وهو
 الثالث في الوجه الثاني احتفاء احد من غير كون المراد من الدليل الموضوع في هذا العلم ما يكون دليلا
 على الاستدلال في اثبات الحكم الشرعي الفرعي ولو عند بعض العلماء الاسلام فيخرج عنه
 ما يصح علماء الاسلام على عدم صحة الاستدلال به في الدلالة كالرمل والاستصحاب والعدم
 المفيدة للظن بالحكم وهذا لا يتبع احد من الأصوليين للبحث عنها في الاصول ولو في جهة
 بخلاف القياس والاستحسان ونحوهما فانهم باجمهم تقرضوا للبحث عنها فبهم من اخبار الجمة
 ومنهم من اخبار عدم ولا يخفى ان البحث الواقع في كل منهما داخل في التحصيل والاعتناء
 هذا الموضوع باختلاف الرأى الباشين قال في حجة الخبر الواحد القائل بها كوكب
 جزمنا اصوليا وعن عدمها من القائل بالان لا يكون حكمها ويكون اذا كان بعضا من

والاعتبار المذكور مستلزم لغرض اتحاد الموضوع لمضامينه فان التعبدية بالاعتبار لا يخلو
 على اذاعة فرض اتحاد الموضوع لرافعا بان لا يجرها من حيث الواقع لموضوع بطلانه والقياس
 من بعض الافاضل من اقر بهما انهما الحسنة على كل من ارادة الاتحاد والعدم الاعتبار
 فيلزم ان يكون الاشتراك والترادف واتحاد الموضوع والموضوع لمعناها اعتبارا بالاشتراك
 يكون مشتركيا اعتبارا متعديا للمعاني وتحد اللفظ والمعنى باعتبار وضعه لكل واحد منهما
 والترادف يكون مترادفا باعتبار وضع جميع اللفظ والمعنى باعتبار وضع كل واحد منهما كوكب
 متحد اللفظ والمعنى وهذا مع انه غير ممكن للصف بباطل في نفسه لان مدار الاشتراك على عقد
 للموضوع لرافعا واعتبار وضعه الواحد لا ينافي وضعه للجمع وان ينافي اعتبارا لعدم احدهما
 في مفهوم الاشتراك وكذا التوافق في التعبدية هو عقد الموضوع واتحادا كائنا ما اعتبر في
 واحد منهما وان ينافي اعتبارا لما عرفت فاشتراك مشترك معظم والترادف مترادف مشترك
 وان اجمعا بان وضع كل واحد من لفظين او الفاظ لكل واحد من معنيين او معاني لكل
 مشترك باعتبار عقد الموضوع لوان كان الموضوع متعديا اليه وترادف مشترك
 الموضوع ولو عقد الموضوع لرافعا فان المترادف الاول اشتراك الموضوع بين معنيين
 او معاني متعديا لا واحدة وفي الثاني اشتراك الموضوع لفظين او الفاظ على
 وان تعدد فرضهم وصحة الموضوع في الاول والموضوع في الثاني لتحقيق الاشتراك في المعنى

المذكورين في الواقع من اللفاظ الموضوعه فان اشتراك الموضوع في الاول والموضوع في الثاني
 لا يكون فيها الا معنى اللفظ والاول والمعنى والثاني والفرض المذكور لم يكن ان يوجد فيها
 فان الموجود فيها من اللفظ والمعنى المتعديين مشتركين المتباينين وسيجي بيان انهم متعدي
 ولا يخفى ان مجرد اعتبار موضوع واحد للمعاني متعددة او موضوع واحد للمعاني المتباينة الى
 الفاظ عديدة لا يجعلها مترادفة تحقق وضعها ووضع لمراد واحد ولو في الاعتبار الا اذا
 اعتبر ان وحدة اللفظ اى كون الموضوع لفظا واحدا والموضوع لمعنى واحدا وهذا
 الاعتبار كيف يكون صادقا مع تعدد الموضوع في الاول والموضوع في الثاني الاعلى الفرع
 والتقدير معلوم ان معنى التقسيم ليس على اعتبارات التقديرية والفرضية والاشتمال
 الاشتراك والترادف في كل متحد اللفظ والمعنى بهذا التقدير والفرض والاتحاد لفظا او
 معنى في كل مشترك ومترادف ولا شبهة في فساد الملازمة وان قلنا ان اعتبار التقدير
 لفظا او معنى في الموضوع الاول مسلم انه غير صادق الاعلى الفرع والتقدير واما اعتبار
 وصحة الموضوع لرافعا في الثاني والموضوع في الثاني لفظا او معنى لا ينافي الواقع لان الموضوع
 لكل واحد المعاني موضوع لمعنى واحد فباعتبار وضعه للموضوع والموضوع له
 كلاما متحدان وكلمة المترادفان باعتبار وضع كل منهما المعنى الواحد الموضوع متحدان
 الموضوع لكلمة قلنا اذ ان هذا هو اللفظ لم يمت في صورة تعدد الموضوع فيها واما

فانما قيل ان اختلاف هذا الموضوع باختلاف الاراء والمذاهب وهو كما ترى بان الذي
يقسمه الاختلاف هو الاختلاف في جهة وفائدة لا في جهة فان التعريف ما حوذه ومقتضى
والتحقيق ان المراد من الدليل الموضوع وهذا العلم ما يقع الاستدلال فيه في ثبات الحكم ولو لم يكن
بعض علماء الاسلام ولا يخفى انهم القائلين بالعلمية القياس والاستصحاب اعدوا بعض
الدلائل عند ذلك في اللغة ورجعوا جميعها الى الكتاب الستة لا ينضوي بعضها فيها والاول
الاول في واحد منها وليست الاصول العلمية كالاستصحاب اصل البرهان ونحوها كذلك
فانها بانفسها مفاد مادل عليها من عقل ونقل لا هيته كما عرفت سابقا فان قيل
انها اقوال مراد المحدثين في قولهم لا بد من العقلية وسائر الادلة فان الموضوع
في الاخر هو نفسه والمحدثين عندهم في العلم هيته فلا يدخل موضوعها والمحدث عنده في
الاول هو نفسه لا هيته لانها بنفسها ادلة عقلية لا حسية فيكون ان يدخل الموضوع
في المسائل وهو مردود بما افاد طائفة وتوضيح ان الموضوع اى الدليل العقلي
هو المعرفة العقلية التي حكم العقل ببنائها والمسالمة ان ثبات هيته ووجوب
العمل بها وان ثبات الحكم الشرعي فلا يلزم دخول الموضوع في المسائل ^{تقسيم اللفظ}
الموضوع الى احوال اعلم ان تقسيم الحكم بالنسبة الى اللفاظ والمعاني الاقسام الاولى
ما هو حكم على المعنى من حيث هو ولا تخليط اللفظ فيه كالحكم بالجنسية والفصلية والجمعية

والجمعية والعرضية ونحو ذلك فانها احكام على المعاني خاصة والثاني ما هو حكم على اللفظ
من حيث هو كانه مدعية للمعنى في الحكم بالاجرايب والبناء والانصراف وعلمه والابنية
ونحو ذلك فانها احكام جارية على اللفاظ خاصة والثالث ما هو حكم على اللفظ من حيث
كونه على المعنى كالكيفية والجرئية فانها جارية على اللفظ واسطة جارية على المعنى وستذكر
ما في هذا الباب من التفصيل في القسم الرابع ما هي كل منهن باعتبار اضافتها الى اللفظ
الحكم على اللفظ بكونه موضوعا والمعنى بكونه موضوعا كذلك الحقيقة والجهان فان اللفظ ^{الحكم}
يكون حقيقة باعتبار استعماله في المعنى الموضوع له والمعنى حقيقة باعتبار استعمال اللفظ فيه بكونه
موضوعا باستعماله في المعنى الموضوع له لعلنا نرى في بعض المصنفين الموضوع له الموضوع
كذلك معناه جازيا وهذا التقسيم جاري في اللفظ على حسب الصور بين الاخير يتوزع الصور
الاربعة المذكورة اما على حسب الاولى منها كما ينبغي ان تمام او الاخر منها كما في
بعضها الاخر اللفظ الموضوع اما ان يحق في الاعتبار اى الذي يرتبط اللفظ
الموضوع الى المعنى فان اللفظ والمعنى لا يرتبط بهما اذ لا يربطان اعتبارا اما باعتبار وضع
او استعمال فاللفظ الموضوع للمعنى المرتبط بهما اعتبارا بالوضع اما ان يحق وهذا الاعتبار او لا
وعلى التقديرين اى تقديري اتحاد اللفظ وتعدد في اعتبار وضعه للمعنى اما ان يحق
الموضوع له والمراد اية اتحاده في الاعتبار اى اعتبار وضع اللفظ له وان فتر اتحاد الموضوع في

في صورة اتحادها فيها ان لم تعتبر فيها تعدد كالمعنى وسيجي بيان انتم لا يتم ذلك وانما
المعتبر في تحقق التعدد هو سلم اعتبارها فيها كاعتبارها ولاحظ كما عرفت سابقا فان لفظ عين
وان اعتبر منها الجارية خاصة كما اذا استعمالها فيها حقيقة فانه لا يلاحظ فيها الا وضعها
طامتها كذا فيهم على نهم الفاضل المذكور يكون مراد بمتحد اللفظ والمعنى ولا يكون متحدة
الا اذا اعتبر وضعها جميع معاينها كما اذا استعمالها لجميع حقيقة انتم الجارية هذا يخرج عن مصطلح
القوم والتقسيم الواقع في المتن على مصطلحهم لانه اصطلح حديد فظهر ما ذكرناه فاما ما زعمه
الفاضل المذكور من ان اتحاد الاعتبار في المعنى اية اعتبارها في اللفظ على نهم انفراد
المتن من تقييد الاتحاد بلا اعتبار فاجاب اللفظ هو اتحاد الاعتبار وعلى وجه اللفظ المذكور
الموضوع للمعنى واحد اذا فسر بعض منها اليرى حيث منعه فان الموضوع له والموضوع كلها
متحدان كذا فيهم الاول والثاني اعتبارا وكذا لا تقتضي اتحاد المعنى الموضوع له وعدم ^{الواقع}
وليس يبين ان لا يعتبر في المتدثرة اتحاد المعنى كذا فيهم فلو اشتركت اللفاظ عودا في موضعين
مضاهيا بان وضع كل منها كمالها فانها مترادفة بالقياس الكلي بينهما ان لا يقتضيان الموضوع
له متحد يجب الواقع بل لا يثبت تعدده واقعا وبذلك مضاهيا كما ذكرناه فوسم ما عرفت من
ارادة الاتحاد الاعتباري في اللفظ فلا نسلم ارادة في المعنى بل المراد اتحادا حسب الواقع
كالموقفية ظاهرة لظهورها لان التقسيم واقع منهم على حسب الاتحاد الواقع كاعتبرت

كما عرفت سابقا لا على الاذلة الكثيرة القضية والعرض المذكورة لم يوجد في اللفظ الموضوع
ذكرها سابقا وانما اللفظ وتعدد المعنى اى قول هذا تقسيم اللفظ للمعنى في اعتبار
المشترك والمفرد والمراد بان تعدد معناه مع تعدد الوضع وكانت لا وضاع ابتداء
من دون ملاحظة مناسبة بعضها بعض ولا عددها مشتركة وان لو جفت الاولى للمفرد
وان لفظ الاخر في قول فاعتبر في المشترك عددهم امران فقد الوضع وكون الاوضاع ابتداء
اى لم يلاحظ فيها مناسبة ولا عددها وبعضهم الكيفية بعد ملاحظة المناسبة فادخل
المرجح في بعضهم استفاد هذا القول اية وانصرف فيهم على تعدد الوضع فثبت للمعنى
ايتم والحق قد ستر جعله اقرب الى الاعتبار وذلك لانه لا يستعمل في اتحاد الوضع ^{المعنى}
له وان اتحاد الوضع كما استفاد انتم بكونه الاوضاع ابتداء لا دخلها في حقيقة مشترك الاقسام
مع اشتركت اللفظ بكونها باعتبار انتم باعتبارها في اللفظ المعنى الاول كالمذهب المسمى
بينهم معارضا لا مشترك لان المصير في الثاني تعدد الوضع او الموضوع له فلو لازم الاول وهذا
المذهب خاص الوضع بالمفرد لا يفرض في اللفظ لا في الموضوع له وسبب بطلان هذا
المذهب على ما ذكرناه في الاخر ان تعدد المعنى لا يترك الوضع لكل منها بعنوان اتحاد
المعنى العام المشترك بينهما والاملا حظيها بان يكون هذا الجهة ما حوذه في وضع اللفظ
لها كالمهمات وان اتحاد الوضع بان يكون على وجه عند الوضع بعنوان واحد لم يعتبر في الاتحاد

كأنها معلقة في الوجود واحدة في الدلالة والاختصاص على اعتبار الوضع لها كذا تباينيات له
 أو كانت ملحوظة بانفسها على نحو التفصيل كذا كان الوضع هو الذي تقدم هو مشترك في المشترك
 كلها كذا ان قلنا بان وضع اللغات هو الله سبحانه والتمتع والوضع لم يحتمل وضعها
 نعم ان يدرج الوضع في غير وضعه فكلما يجب تعدد الوضع اربع وضعه اربعة لم تعدد الوضع
 الا ان هذا غير معتبر في المشترك كذا لا يخفى فان لو خط والشيء مناسبتة الاول الى الثاني
 ان قصد الوضع للشيء مناسبتة بينه وبين الاول فمعلوم تعيينه في ان يقصد الوضع له
 بل اشتمل استعماله في اوله قدر عليه الى ان تعينه لمفعول تعيينه هو مسبوق بالغير الا
 اذا كان الفعل المطلق في المعنى كذا لا بد ان الذات القوام والمواضع فاعلم ان الله تعالى
 ح او من العلم الى العلم والحق لا يدرج حاصره كالعالم لا يخفى على من يتفكر في العلم والحق
 لا يخص منه والحق الحاصر منه حيث يعلقه وضعه وانما يعلقه عليه لا محض حيث يخصه في العلم
 عليه من حيث الحقيقة بان يكون الخصوصية مرادة من لفظة له في شئ مستقلة ولا يدرجها
 الحقيقة وهذا هو المراد من الاعتبار في الاول قد ذكرنا ما افاده الاستدلال في المقام
 وايضا فيه في افاده تفصيل وان لم يتعد الوضع الى الاول قد بان المعنى هذا
 التسم وضع اللفظ لجزئيات المعنى المشترك بينها للموضع في حيث كونه مشترك والايكون قسم
 المشترك وان الحد الوضع فينقسم الى قسمين حقيقة والاشياء فينقسم الى قسمين انما تقدم

انتم تعلم وان تعدد اللفظ الى الاول وان تعدد اللفظ واعتبار وضعه في
 وان الحد المعنى بان يضع كل اللفظين او الالفاظ لحد واحد بالالفاظ مترادفة واللفظ مترادف فان
 يتحقق وضعها او وضعها بالموافاة وان لم يضمن جميعها او كلها الى حيث الوضع لم يتعدد الوضع
 وانما هو بان الحد الوضع على تعدد الموضوع الاعلى وجهه في انما تقدم واعتبر في كونها كذا من جهة
 واحد لا يدرج في انما تقدم والاشياء والبشر يخرج من الحد والحد وكذا لا يدرج في الحد السابق فاما انما تقدم
 حقيقة ومختلفان اعتبارا فان الاول يدل على ما يدل عليه الثاني اجمالا والثاني يدل عليه تفصيلا
 ولا يخفى ان هذا القيد في حيث ان المعنى المراد من اتحاد المعنى الموضوع له فان اختلفت بينهما بالجزئيات
 المذكورة بانما تعتبر الاول في الاول والثانية والثاني وبالعقد الاول يحصل عنها الاحتراز
 والافلا يجوز الاحتراز عنها وان تعدد اللفظ الى الاول ان كان كل من الموضوع والوضع
 متعلقان بان يضع كل لفظ لفظين معا في الوضع لحد اخر فالالفاظ متباينة وان لا يكون المعاني متباينة
 متساوية كالاشياء وانما اختلفت في متباينيات وهذا الاصطلاح وانما كانا متساويين في الاصطلاح
 بالنسبة بين المتباينين عموم وجهه في الاول في المتساويين كالمثال المذكور في الثاني والثالث
 في المثالين المتباينين والمعاني المتباينة والترادف بالنسبة الى اللفظين او الالفاظ المترادفة فانها
 متباينة بانفسها وفي الاول والثاني والحد الوضع في اللفظ في اللفظين او الالفاظ المترادفة فانها
 كل اللفظ والمعنى وعلى هذا الاصطلاح يتبين الحد والحد وانما تعدد لفظها وتعاين معنيها

وهو بالاجمال والتفصيل وقد تقدم في الاول كذا مشترك في النقل والارجاع واللفظ
 المعنى المتبادر اي من ملاحظة سائبة وعدها بينهما لمعنى مشترك بملاحظة المناسبة بينهما وبين
 احد المعنيين الموضوع لها لارجاع بملاحظة عدم المناسبة بينهما لمعنى مشترك باعتبار الاولين ونقل
 باعتبار الثالث وتحويل باعتبار الرابع وعلى اعتبار الطريقة المتكاملة في المعاني او في المعنى
 ومشارك باعتبار ان لا يعتبر في الثاني الموضوع كالمعنى وكذا التعريف ولا مشترك كالمعنى في التعريف
 قريبا بانما هذا ان اعتبر في الاول منها مشترك في الموضوع لحد الموضوع فان كان متعديا او في الثاني
 عكس ذلك وانما الموضوع في ذلك الموضع متعديا وامان اعتبر في واحد الموضوع والثاني الموضوع له
 في الاول حقيقة كاهو مفاد عبارة المصنف في شرحه ولا يخفى ان كان القسم الآخر هو متعديا
 والموضوع له لا يخفى مع غير من الاقسام المذكورة لان المعنى فيها ما تعدد الموضوع في موضعين او الموضوع
 كالمعنى كالمعنى ان اعتبر التعدد والوحدة الاعتبار بانما اعتبار قياس الموضوع للموضوع لحد
 من حيث وضعه كذا باعتبار تحقق وضعه لجمع الاقسام كلها ومنه الحقيقة حتى ان تعدد اللفظ والمعنى
 يجمع مع المشترك قياسا الى واحد معنيهما او معانيهما مع الترادف بين الواحد واللفظين والالفاظ
 الموضوع الى الموضوع في المشترك لا يخلو في اللفظ والمعنى باعتبار الاول والمراد في حيث لا يخلو
 الثاني والاول يكون مشترك في جميع معانيه والثاني يكون مترادف في كل قسم المترادف او المترادف
 كلها الى المعنى المشترك بينهما وقد عرفت ان السابغ انما هو في اللفظ باعتبار وضعه في اللفظ

لا قياس للموضوع ونسبة للموضوع لحد واحد من المصنف في الاعتبار كالمعنى الاول وعلى هذا
 كانه يعبر عن اللفظين في كل قسم سائبة وكذا في هذا المعنى فانما هو مترادف في جميع هذه الالفاظ
 مع بعض من مفاد العبادات في جميع الاقسام مع بعض كالمعنى الاول على جواز اجتماع كل قسم منها
 مع الآخر كاهو قضية هذا المعنى في كونها كانت اعتبارا قد يجمع الاقسام بعضها مع بعض لحد واحد في
 هذه الالفاظ في تقديره في كل قسم من هذه الالفاظ ويحصل لحد واحد على ما يفر من كل كلمة قد تدور في
 الاقسام جواز اجتماع بعض مع بعض او قد يكون هذا كالمعنى مع الاشتراك في اللفظ الذي هو مترادف
 مع الترادف في وجهه وما لا يجوز اجتماعه مع غير من الاقسام هو متحد اللفظ والمعنى فانما لا يجمع
 مع غير من الاقسام المذكورة لان المعنى فيها ما تعدد المعنى كالمعنى في اخره او تعدد اللفظ
 كالمعنى في هذا كله يقتضي وقوع التقسيم على اعتبار تحقيق وضع اللفظ المعنى باعتبار نسبة
 الموضوع اليه وانما جاز اجتماع كل قسم مع الآخر كالمعنى اللفظ والمعنى مع كل متعدي المعنى
 اللفظ بملاحظة خصلته في معنى واحد في الاول وملاحظة خصلته واحد الى المعنى في الثاني فاللفظ
 والموضوع في هذين المعنيين متحدان في كل لفظ تعدد معناه قبل متحد اللفظ والمعنى باعتبار
 والمشارك في معنى باعتبار آخرها كما وكذا ذلك مع كل معنى تعدد لفظه في معنى باعتبار ان
 قبل الاول باعتبار والمراد في اعتبارا واحدا وانما يدرج الاول في هذا التقدير لان
 استعماله في معنى استعمال لا يترك حقيقة الا ان كان استعمالا في اكثر من معنى واحد

ان جزاءه على سبيل الحقيقة واما استعماله في احدى معانيه او معنييه وهو العاطية فاستعماله
 بل لا يتم لعدم جواز غيره على الخار وحينئذ المحققين لا يكون استعماله المشترك حقيقة وهو
 رقى ثم اللفظ ان لم يقبل بغير تصور معناه الخ اولاً اي تصور نفسه في
 حيث هو مانع من الشك فيجوز عنه مفهوم واجب الوجود فانه مما لا يقبل الشك لا حيث
 لقب بل حيث ادلة التوحيد الدالة على استناده اليه ولا فسخ الخ اولاً
 اي ان قبلت تصور تصور معناه المشترك فيدخل فيه واجب الوجود فان تصور معناه
 مع صفة البطر من تلك الأدلة يقبل الشك واذ قلنا ان مفهوم واجب الوجود
 غير قابل للشك واقفاً واما يقبلها على فرض الحال وهذا جاز في الخ لا يتم فانه في قابلية
 للشك في فرض الحال وبالمثل ان اوب قابلية الشك فيجب العقل بالجوهر والمعادين
 وان اريد محط عقدين وفرضه ولو لمحال وهو جاز في المعادين ايتم قلنا الفرق بينهما
 واضح فان المنع من الشك لعدم مفهوم الجزئ يفرض عدم الاول متلزم فرض عدمه من غير
 مع فرض عدم الاول فرض حالاً فرض الحال مفهومه لا يبرهن فانه لا يمكن تصور الا زوجاً
 فرض تصور حافزاً فرض حالاً لا في فرض الحال بخلاف واجب الوجود فانه ليس كذلك نفساً
 في التصور عدم قابلية الشك بل ثبت بملك الأدلة استلزام الشك فيه ففرض قابلية لها
 عند قطع النظر عن الأدلة فرض الحال وهو ليس بحال وان كان المفروض محالاً ولا في الشك في الكيفية

ان الكلية والجزئية عند المنطقيين مرصعات المفاهيم ومنها اللفظ حقيقة وازالة
 كالمحل فانه ان لو حظرت بعض الخصوصيات الشخصية متصفة للكلية لان مفهوم
 فرض صدقته على الكثيرين وان اعتبر مع خصوصية شخصية كالواقع منه واستعمال شخص
 لتصف بالجزئية لا شاع فرض صدقته على الكثيرين وفي هذا الاصطلاح يطلق الكل
 الجزئية على اللفظ بلا سمة معناه الموضوع له والنسبة بين الكليتين والجزئيتين لا يخلو اصطلاحاً
 وكل الكليتين احداهما جزئية الاخرى مفهوم من وجه فان لفظة الانسان لكل بديل من
 الاصطلاحات وللفظة زيد كل في الاصطلاح الاول وجزئية في الاصطلاح الثاني ولفظة
 الانسان المستفصلة كل في الاصطلاح الثاني وذلك الاول والا لفظ المعطوف
 عليها الكلي باعتبار الجزئية باعتبار آخر في الاصطلاح الاول والثاني لان الكلية
 والجزئية على هذا الاصطلاح بواسطة المعنى المهم لا على له وما ذكرناه من
 النسبة بين الجزئيتين والكلي والجزئية في الاصطلاحين والتجرب من القائل المتقدم
 حيث استشكل وتثبت هذا الاصطلاح في الكلي والجزئية لعدم ثبوت اطلاقها
 اللفظ منها وان ثبت فهو اطلاق فاد لا يصير مقشاً للاصطلاح وانت خير بصيف هذا
 الاشكال هذا فان اطلاقها عليه لا سيما كلام المتأخرين منهم شاع وذا حتى خرق الاما
 وبنادى بالتقسيم اطلاق الكلي على الجزئية لا اطلاقه عليه حيث الخصوصية ولا من حيث

المخصوصية وحكمهم بجوازية الاول وحقيقة الثاني ولا يرب في الحقيقة والجاز من صفات
 اللفظ لا المعنى مع تبعية الاصطلاح للاستعمال ونوع عليه مطلقاً بل قد يعكس الامر في
 الكلي والجزئية بما ذكرنا في بدنه وبرئيت اصطلاحهم فيها على ما ذكرنا في تصف ثبوتها على
 احوار غلبة استعمالها في فقهنا في ذلك المصنف طاب ثراه على علماء المعرفة فيهم
 تقسيم اللفظ باعتبار وضعه المعنى الى متحد اللفظ والمعنى وغيره والاول الى الكلي والجزئية
 كاصول صاحب المعالي وغيره من اعيان القوم اقسامهم اليها مستقلاً وهذا الترتيب الى
 الصواب يوجب في اللفظ الدلالة الموضوعية المعنى على اخرج واللفظ المشترك
 بوضع الكلية او جزئية وتعتبر بذلك سلطان المحققين والمحققين طائفة وجازية
 على المعالي حيث قال والا لوصف التقسيم بالكلي والجزئية تقبلاً برأسه ملائمة للشك
 وجعل ذلك تقبلاً آمراً لا في الاصطلاح المأثور المصنف المعنى الكلي والمشاركة في المعاني
 الكلية والجزئية فانه لا تدخل الابالحيات والركاب التكلفات اي منصف سببه واحداً
 من الالفاظ وقياسه الى المعنى الكلي والجزئية في الاول ونسب اللفظ وقياسه الى الواحد
 من المعاني الكلية والجزئية في الثاني وقد ذكرنا ما سار من اعيان حقيقة النسبة والاشارة الى
 منصف كونه كلياً او جزئياً هو تصنيف اللفظ بالكلية والجزئية وان كان متعدياً الى من حيث كنه
 واحداً كالمقصود فان وحدة الموضوع لا تدخل لها في حق الكلية والجزئية في اللفظ

اول اللفظ لا وقوله لا اعتباراً كما توهم القائل المعاصر المتقدم ذكره في تعليقه على هذا الكتاب
 عند هذا التقسيم وتوصيه ما وقع من صاحب المعالي من تقسيم متحد اللفظ والمعنى الى الكلي والجزئية
 وقال لا هذا وفيه بعد اعتبار اتحاد المعنى الموضوع له بحسب الاعتبار اذ الكلية والجزئية
 انما يعلقان اللفظ بالقياس الى ما يعبر واحداً وان تعددت المعاني فلفظاً فيعتبر فيهما
 له باعتبار كل واحد واحد منها انتهى ولا في ضعفه بما قرأنا سابقاً ان هذا المعنى
 له لا دخل لها في حق الكلية والجزئية لللفظ بل المعبر له في حقها له كلية وجزئية وليس
 وحدة شرطاً في انصافه بهما لا اعتبار الجميع ما تكافئان معان المشترك ان كانت
 كليات كليات مطلقاً سواء اعتبرت واحداً واحداً او جميعاً وكذلك ان كانت جزئيات
 ثم قال رحمه الله تعالى وهذا المصنف في ذلك فيقول التقسيم الى الكلي والجزئية تقبلاً
 مستقلاً غير كحسب اللفظ بل في مشترك كاعتبارات وهو فله ان اعتبار اتحاد المعنى
 التقسيم المذكور واقفاً ضرورة ان الاتحاد بالمعنى المذكور غير معتبر فيما ينقسم الى الكلي
 الجزئية بل الجزئية التقسيم اليها مع تعدد الموضوع له ايضاً واعلى الوجه ما تقتضيه ظاهر كلامه
 من اعتبار الاتحاد والتعدد في جانب الموضوع له وقصدهما اشارة الى انه لا بد من
 لزوم الاشكال على تقديره في المراتبة انتهى اولاً لا في ضعف جميع ما ذكره
 بعد اطلاقه على تمام ما قرأناه سابقاً ولا حقاً ونظراً في ما وقع من اللفظ في اللفظ

مطلوعاً وان اعتبر الاتحاد الاعتباري في التقسيم وليس قضية ظاهر كلامه ما ذكره من اعتبار
 والتعدد الواقعيين في الموضوع له خاصة وفي الموضوع بل يسمى التقسيم عند انتم على اعتبار
 الاتحاد والتعدد الواقعيين فيها جميعاً وليس مراده من اعتبار الاتحاد اعتبار في الموضوع
 هذا القاصر من الاتحاد الاعتباري بل مراده منه ما ذكرناه سابقاً وهو عبارة عن كل موضوع
 والموضوع له من حيث الاتحادها وأقسامها وتعدد هياكلها واستغنى بذكره في الموضوع من
 وسائر الأقسام ولا يلحق أن نسبة اعتبار خصوص الاتحاد الاعتباري في خصوص الموضوع
 إلى المصنف وتعدد هذه وتعدد الموضوع له والاتحاد من الغائب وإما ما أورده من
 بالانهاض المترادفة أي المترادفة المشتركة كما سبق منها فقد سبق منادفة

متواطئاً أقول ————— أن الكل في الاصطلاح حين ينقسم إلى متواطئ ومشكوك
 كان الكل في الاصطلاح الأول منه المعنى المتواطئ فيه هو ما يتساوى صدقه على أفراد
 فيها ويقابل المشكوك وهو ما يتفاوت صدقه عليها وتحقق فيها نالاً وله ليدل على الأول
 والشمع والضعف والمضام قد وسع خصصه بالآخرين لا حاجة إلى الأولين وما يقابل
 كل معهما اليماء هذا على ما هو المعروف بينهم وإما على ما هو التحقيق عند هكنا فمر
 سابقاً ونعبر بالمطالب السالفة فلا تتركيب في الماهيات الكلية من حيث
 على أفرادها بل لا يعقل هذا التركيب وإنما التركيب في الوجود لا المفهوم في الوجود

بل العيني منه كما أن بعض أساطين المعقول أن الوجود مع ما توفيه من الكثرة
 حقيقة واحداً وإنما الاختلاف بحسب الشئ والضعف والمقدم واللاحق
 والمراجعة وفي الاصطلاح الثاني كان قضية اللفظ باعتبار معناه فالمتواطئ فيه
 صدقه وذلك لشيء على أفرادها ويقابل المشكوك وهو ما يتفاوت صدقه على أفرادها
 الاختلاف السابق وهو قد يتحقق ولا يلزم وأما ما يقتضي انصراف البعض أفراد
 بعض الأقسام الكلية ولا شهيرة ولا واقعية بالارادة أو ما هو المقصود من الخطاب
 الذي المراد لو لم يقام الخطاب كيد هب عليك لكانت خلافاً لكلية غير مطروحة
 والآخرتان قد تقتضيان الانصراف إلى انكبا عاشرين والخمسة انكبا عاشرين
 من حيث الخطاب والخطاب وهو ما ان انصراف إطلاق العبد والمقصود منه الحد
 الصحيح منه لا المرص منه عند التوكيد في شأنه أو الأمر لا يقتضي انصرافه المرص مطلقاً
 حو لو كان المقصود عقده وكذا انصراف إطلاق الدلالة المقصود منها التوكيد في
 الاعضاء ومنها لا يقتضي انصرافها المرص عند الإطلاق ولو كان المقصود بوجهها
 بلجها أو جملتها وكلية الإطلاق لا يلزم كل ما قبل قد يكون في خطابات خاصة
 أو متخاطبات خاصة أو في الخطاب كتم أن القرينة قد تعين ظهوراً أقوى من ظهور المطلق
 في مقتضاه قصره عن مقتضى الإرادة العرفية الخاص من حيث الخصوص أو لا من حيثه وصريحاً

وقد اقتضى مساوات مقتضاه مع مقتضى المطلق فيصير قبل الجمل فيقول على الفرع من
 العمل على قدر المتيقن وقد شرط ظهور الاتحاد وظهور المطلق بحيث ترجع عليه أياً
 وقد اصطلح الأستاذ المازندراني شربني العلماء طائفة على الأول بالنسبة لعدم وعلى الثاني
 بالنسبة لاجل وعلى الثالث بالبدوى والفرق بين الأخيرين الأولين هي أنه على تقدير
 المطلق فخلت على تقدير حصول التقييد في الاتحاد والاحمال وبين الأولين في الاتحاد والحق
 بأعلى الإطلاق وهذا الحكم فإنه يخل على المفيد المستفاد من الانصراف عن الأول منها
 على الأخير منها للأجل وعدم ظهور إرادة الفرد الخاص منه على تقديره والاستتباب للمؤمنين
 والمشككين كما ذكره المصنف طائفة عنهم من وجوب النسبة بين كل كلي في الاصطلاح
 ومتطابقاً الآخر وجوب كل ظاهر لا يفي عليه النسبة الأخيرة مستفادة من عموم كلامه
 النسبة بين الاعتبارين عموم من وجوبه ولا تنقسم الكلام لفظاً هذا اعتباراً لثاني كما ذكره أيضاً
 ثم في اللفظ استعمال الخ أقول ————— هذا قسم لفظي
 بعد استعمال الحقيقة والبيان فإن اللفظ الموضوع قبل استعماله لا يصف حقيقة كجنان
 بل يصف بما بعد استعماله أن استعمال اللفظ الموضوع له من حيث التركيب حقيقة
 في غير الموضوع له لعله قد ذهب إلى أن الضمير الأول هو حقيقة لا مجاز وبالدلي فهو مجاز
 وهذا هو المعروف بينهم وظاهر صاحب العلم حالهم حين قال بعد ذكر المشرك واعتبار أحد النوع

تعدد الموضوع له في موضع واحد وإن اختلفت أجزاؤها واستعمل في الثاني من غير أن يخل
 فهو الحقيقة والمجاز إلا أن مفاد هذا الكلام من حيث إطلاقه أنه مع حصول الوضع كاحد المعاني
 خاصة وحصول الاستعمال في الثاني وإن لم يحصل في الموضوع له حقيقة والمجاز لا
 من كلامه اختصاص الاستعمال بالثاني فلا ينبغي ألا على ما يسمي عند من بالمجاز بل حقيقة
 وقد اختلفوا في مكانه ووجهه اعتباراً بالاستعمال في المقسم مع أنه باطل عند الطهري
 كما أنهم لم يزلوا يفترون اعتباراً جزئياً في موضع فيه مدح بما ذكره بعض الأسماء في خاصته أنه
 يلزم منه خصوصاً في الكلام كالمشرك والمترادف في ظاهره لا يوجب له التسمي غير ويلزم على
 ذلك حصول أقسام ما جاز غير ما يوجب أقساماً على وجه الحقيقة فلا يصح إطلاقاً ما يوجبها
 امتناع استعمالها إلا على وجه المجاز بإرادة التسمية وما به فإدراكه من اعتبار اختصاص
 الوضع ووجه الوضع في الحقيقة والمجاز لا وجه له فالشرك المستعمل وبعض ما قبله أو الكل
 يجوز له حقيقة أما الأول فما للاتفاق والثاني على الظاهر عدم اختصاص الوضع به ولا استعمال
 معنى آخر للاحق منه ويؤيد ذلك ما ذكره من أن اللفظ موضوع له استعمالاً في بعضها لا في
 بعضها وفي كل حال لا يوجب مجازاً استعمال اللفظ فيه ووجه بعض الأسماء كالمشرك والمترادف
 على إرادة الوضع المعهود وهو الذي اعتبره والمترادف من الوضع الواحد وإدراكه من
 المعهود الذي يكون تابعاً الوضع آخر متفرعاً عليه يقال لا يكون فيه هذا الوضع من المعهود

في الاستعمال مع عدم الغلبة او يكون في موضع آخر كما اذا عطف على الواحد
 فالاول هو الحقيقة والحجاز وحيز كلامه على صورة حصول الاستعمال في المنهج الموضوع له اليقين والبيان
 لا يدفع عنه غم ما يورث عليه لانه يرد عليه على هذا الوجه ان يقيد بعدم توليد الحقيقة والحجاز
 معلا المشترك كانه استعمال في الحقيقة وصحة بعض معانيه المستعمل فيه في بعضها الامر على حدة
 فيها فان حقيقة هذا مع عدم اختصاص الوضع بالمعنى المذكور ببعض معانيه المشتركة وان كان
 على الاختصاص والوجه الاعتباري بين هذين المشتركين للوضع لكل واحد منهما بالوضع المعنى المذكور
 مخصوص بخصيص وشعره له والوضع لغيره في هذا الوضع فقد قالوا في الاختصاص الاعتباري
 حاصلان في اليقين وكذا يرد عليه ان الاعتباري للحقيقة هو استعمال اللفظ في الموضوع من حيث
 والحجاز هو استعمال في غير الموضوع له علاقة بينه وبين الموضوع لغيره ان كان
 الموضوع لا يدخل تحتها فيها سواء اعتبرت واقعية واعتبارية لعدم اعتبارها في الموضوع
 كذا الوضع اى كاشط لا شرط انهم على مذهب صاحب هذا الكلام لم يراع من جعل الوحدة
 جزءا للموضوع لانه يجوز استعمال المشترك في اكثر من معنى واحد مع ان حقيقة سقوط قيد
 الوحدة وسعفت ضعفت انتم ثم ومنها اعتبار واحد المعنى في انصاف اللفظ بالكلمة
 والجزئية لان اللفظ يتصف بهما بواسطة انصاف الموضوع له بهما حيث ان كلاً منهما
 المعنى الواحد المحيى في الوضع عنه كلياً او جزئياً انصف اللفظ الدال عليه بهما والافلا

والافلا قد عرفت ضعف ذلك سابقاً فان الواحد غير معتبر في انصاف اللفظ بالكلمة والجزئية
 لعدم مذهبهما في الوضع كاشط لا شرط كما ينبغي ان يتم ذلك وانصاف المعنى بهما فانما يقع
 الاساطين وحاشية في توجيه اعتبار واحد المعنى ذلك من انهما كانت الكلمة والجزئية
 باعتبار اللفظ نفس المفهوم من حيث يجوز صدقه على الكلمة وعده لغيرها انما هو المعنى المحيى
 تلك الجهة ولا فرق بين عدم اليقين في انصاف اللفظ المذكور اصله في مفيد لان اللفظ
 المحيى وان كان لا يرد له الوحدة لكن الاعتباري انصافه بالكلمة والجزئية ليس كما يجوز صدقه على اكثر
 وعدم صدقه لغيره لا من حيث وحدته وانما هو احد المفهوم المحيى يتصف بهما بنفسه كاشط
 وحده فكان ان انصافه لا مدخل له في الاتفاق المذكور فكذلك الاتفاق وان كان لا يرد له
 فان لوازم الشيء لا يفرق ان يكون معتبره وانصافه بكل وصف او الحكم عليه بكل حكم فانما هو
 تعالى ومن ثم لم يلحق الوحدة في المقام لتقابل الاسماء اقول بعد ما عرفت
 من عدم اعتبار الوحدة في التقسيم مطلقاً لا يصح تعاقب هذه الاعتبار لاسرار الاسماء
 فان القسم المذكور ان جازي ان لا يسمي مطلقاً وان لم يسمي بها واحدة اللفظ
 والمعنى بل اعتبر الكلمة فيها في احد هاتين الصيغ كالتصنيف والتجسيم حيث جعل الوحدة
 والمقدور في التقسيم السابق اعتباراً بين حتى يقع تعاقب الاسماء ويبدو على ذلك
 ابن اخير وهو الفاضل المعاصر المتقدم ذكره وحل الاعتناء في كلامه من المعنى من طرف الموضوع

لا يقال ان اعتبار
 الوضع كاشط

المعنى من احواله على الاتفاق الاعتباري والوحدة والتعدد من طرف الموضوع له على ما
 وناقش فيه ما ذكره وتدل على ذلك بطلان مقالة ما ذكرناه سابقاً ولا حقاً ولا خطأ اعتباراً
 الواحد وانصاف اللفظ بالحقيقة والحجاز ولو على ما مر من التجسيم بل المعنى في انصافه
 هو ما ذكرناه فاللفظ المستعمل في وضع لغيره في الموضوع وان لم يسمي به من قبل اعتبر
 حقيقة فلا يجوز انما هو محل النزاع من استعمال المشترك في اكثر من معنى واحد يكون على
 التحقيق الاحقيقة المستعمل في غير ما وضع له علاقة بينه وبين ما وضع لغيره من حيث
 كل مجاز وان لم يغير صدقه ولذا ان النسب من المعاني المقيدة في استعمال واحد
 جوازها ولا مانع منه كما ان كان له العلاقة للمصحة للاستعمال مع كل واحد منها واستعمل
 بلا حظر كل المعاني لا يكون الا مجازاً ولو كان المرجع المذكور طائفة واحدة وجعلها لغير
 صاحب المعاني اعتباراً الوحدة في انصافين باجران على ما ذهب اليه من اعتبار جزء
 الموضوع له كان او جوداً لم يعل على ذهب كما عرفت وان كان هذا المذهب صريحاً في
 انتم انتم لا يخفى عليكم ما يرد على مقالات صاحب المعاني في هذا التقسيم مضافاً الى
 وسبقها انتم انتم في مقام ما يصح ما وقع من المقام على الله تعالى من اليقين المذكور
 من حيث اعتبار كالأفاد والتعدد والتقسيم الاول واقعيان كما هو معلوم من
 وما يدل عليه عدم ذكر القسم الاول من هذا التقسيم وهو متحد اللفظ والمعنى

والمعنى الواقعي لعدم اسم وحكم له بالموضوع وعدم اعتباره الاتفاق في التقسيم مطلقاً
 ولذا اخرج من التقسيم الاول وجعل تعميماً مستقلاً عن اسره وفقاً لسلطان الحقيقة
 في حاشية حيث خالف صاحب المعاني وقال عند التفرع من كلامه هذا ولا يخفى ان خروج
 منه الحكم الذي وصف له الفاعل عارضة وكذا الجزئي والكل من معان اللفظ المستعمل في
 الامثلة الحكيمة والربك المتكلمة والا وجعل التقسيم الجزئي تعميماً واسماً شاملاً للمعنى
 وجعل ذلك تعميماً آخر انتم كلامه رفع في الخلافة ولا يخفى ما كان من ذلك من حيث
 لعدم الخرج والاقول الى المعنى وهو خروج عن اصطلاحهم في الكل والجزئي فكذلك الاول
 ان تنسبها الى الالفاظ المراد في الموضوع المعنى الكل واللفظ المشترك الموضوع له في الحقيقة
 والجزئية وصحة غير الدخول بملاحظة الحقيقة والكل في غير ذلك انهم لعدم صدقها في
 وكل من خرج عن اعتبار اختصاص الوضع واقفاً للموضوع في التقسيم انما هو تقسيم اللفظ المستعمل
 والحجاز كقولنا العالم قد مره فانه طائفة لا يصدق في الاول استعمال اللفظ الموضوع له في
 انه كذلك وفي الثاني استعمال في غير الموضوع له علاقة بينه وبين الموضوع له واسطحة مفيد
 الحقيقة وهو لا بد منه في انهم والاسم دخول الجزاء النسب من جهة آخر يكون معنى حقيقة آخر
 للفظ موضع آخر كلفظ العزير اذا استعمال من حيث صدقه للحجاز في الباصرة المباشرة فيها
 واستعمل من حيث استعمال في الباصرة في معنى ثالث لها سمية فيها فانه سلب مجاز عن الحجاز

اولا قيد الحقيقة لا على الجارية في الحقيقة بل على ان لا يمتنع في غير المصنوع له لعل لا يتغير بين
 موضع آخر ولا من الجارية على وجهه لان هذا الاستعمال يخلط والتقسيم والتحديد المستعمل
 ولا يتم المزج الا بالقيود المذكورة اعلاه فانما يكون بعد التفت الى هذه الامور على كل حال
 هذا وهي بعين الحقيقة في الجارية كالحقيقة وانما ذكرناها في الجارية ليعلم على ظهورها وسبقها
 في الحقيقة انتهى كلامه في الجارية فاما قوله كل هذه الالفاظ منه في اوزانها
 جردا على جارية في كتاب على الذكر فيدها من هذا الجارية في مقام التوحيد انما كما سيجي
 انتم تعلم وكلامه هناك في ان تها من عدم الجارية اليها الا في صورة فيهما والحقيقة
 تنسب اليها ان الحقيقة لما كانت هي الكلمة المستعملة في المعنى من حيث الحقيقة
 من حيث تنسب الى الواقع فلا يتم خلفه خلافا لظاهرها من حيث تنسب اليها لغيرها فيكون
 فوفاة عامة وخاصة شرعية او غيرها ولا بد من قيد الحقيقة في نسبتها الى الواقع كما فعل
 قد سرح احرازها الوضوح وضع ذو عزوين كالمحكم الفقيه لفظا والكلام او الفقه وال
 معناه واحد اصطلاحا فانه بعد استعمال الالفاظ في الحقيقة لصدق على الحقيقة المعنوية على
 ايها والكلامية على الدلائل في الحقيقة والواحدة فان لا يعد على الاول من الدلائل ولا على
 من الاول لانها ما عرفت من الاتفاقات في الحقيقة بالنسبة الى واقعها مع دفع ما عرفت في الجارية
 ايها تنسب الى ما تنسب اليه الحقيقة مع اعتبار الحقيقة في ذلك المعنى في العلم العام وهذا

وهكذا واعلم ان التقسيم الاول مقصوده في هذه المقالة انما لا ينفك
 من القيمة المذكورة في الحرف والفعل والاسم المتضمن للغة الاول وما عرفت في انما في الالفاظ
 المذكورة بعد معلوم جريان كلها في الاسم المتعلق بالمعنى فيجب معنى المطابق
 اما الاول فهو التقسيم بالحكمة والجزئية فانه مخصوص بالاسم المتعلق بالمعنى في اللغة انما
 يلحق اللفظ باعتبار معناه المطابق للمعنى عند العقل بنفسه بقبول الصدق على كونه وعده
 ولا ينطبق هذا الاعلى الاسماء التي تستعمل بالمعنى فيكون ملاحظة العقل معانيها
 بنفسها وتستعمل بالالفاظ على معانيها المطابقة لخلو الحروف فان معانيها تنسب اليها
 لا يكون ملاحظة العقل لها بنفسها وان امكن ملاحظة الجارية وجهها ولا تستعمل بالالفاظ على معانيها
 بل يتم لاسمها بالصيغة وجواز وضعها بالخصوصية والجزئية ملاحظة الجارية وجهها كما
 في باب الوضع وتقسيمه الى اقسام ومنها ما يكون الوضع عاما والموضوع دجاسا كالقوله
 فانه يضعون معانيها في هذا المقام بالخصوصية والجزئية لا بما في ذلك لانه لا يوصف
 هناك لفظ المعنى والموصوف على ولا يشرط عند توصيفها ملاحظة العقل اليه
 بنفسه والوصف هنا اللفظ بواسطة المعنى في الوصف اصطلاحا وفيه توطئة في توصيفه
 لهما بان يكون معناه على نفسه وبسببه في ذلك لا يستلزم وسنوضح ذلك في تفسيرها
 الثانية انتم تعلم وكذلك في التقسيم في الفعل لا معناه المطابق وهو تمام معناه غير متعلق

بالمعنوية لاشارة وضعها على النسبة لاسنادية وهي النسبة الى واقعها ولهذا لا يجوز العمل
 وكذا في نسبتها الى الاسماء التي مقصود معنى الحرف كاسماء الاشارة والاشارة والموصولة
 في الظاهر الوجهين الاول او الظاهر الوجهين في اعتبار المعاني الجزئية والمبهمات
 وهما ما اخذت فيها شرط كذا ذكرها في موضوعها لمعان اسمية عامة وخاصة مع عناوين
 ما اخذت فيها على وجه الاية والنسبة فيكون معانيها كالاشارة واسماء الاشارة
 والموصولات وصيغة الغيبة والمطابق للكلم في الضمان وحمل الاول
 هذا هو الوجه الاخر في اعتبار المعاني الجزئية في تلك الاسماء وهو ان تكون تلك المعاني
 معتبرة ووضعها في الشرطية والقيدية ويكون التقيد المذكور معتبره على ان يكون
 حارجا عن معانيها المطابقة لخصصها في بعض في التقسيم لان معانيها المطابقة على
 هذا التقيد يكون ملحوظة بنفسها ولا لاشارة على تلك العناوين يكون التسمية
 وحديث فيكون من جملة المعاني الاول هذا يتم فيها ان كان المعنى الاسمي ملحوظا
 ووضعها عاما لان الكثرة على هذا التقيد فيحصل بضم تلك المعاني الجزئية اليها اما اذا
 اعتبرت فيها على ان يكون التقيد بها حارجا فتصير من جملة المعاني العامة ان كان خاصا
 بان يكون الموضوع فيها افراد او اشخاصا ملحوظة فيكون عام حارجا كونهما جزئيا لهما
 مفيدة بتلك المعاني الخاصة على ان يكون التقيد حارجا عن الموضوع لانهما ايم كما

فيها ايها كانه على التقيد بالآخر على الفرض المذكور بكثر من وجهين وانما يربط
 الوجه الاول الاول وجهه اشارة هو تعيينهم بالتصنيف الى المعاني الجزئية
 وما ادعاه الظاهر من فوار استعمال في الظاهر منها ارادة المعنى الاسمي لان ارادة
 الجميع في ذلك استعمالها بامتثالها منضممة لشيء وصفها واستعمالها اليها
 وان لم يكن تلك المعاني حارجة عن معانيها المطابقة فلا بد من الجزئية في المعاني
 بالجزئية واستعمالها في بعض معانيها في تلك الاستعمالات او في التعليل بان يراعى
 تعليق الحكم ببعض معانيها وكلاهما في غاية التكلف التعسف فيعين حرجها
 عن معانيها المطابقة والحاصل فكما ان عدم صحة العمل دليل على الدخول كما ان
 قد سرح في الفعل فكل صحة من غير لزوم التعسف والتكلف دليل على الخروج
 والتصنيف وكلاهما محمول على ارادة اعتبارها في وضعها ولو شرط وانما كذا هو في
 الجزئية لكنه لا يعارض مادته من وجه الشرعية هذا انما يتم الاول
 الظاهر عدم الخلاف في العمل في ان معاني الحروف غير مستقلة اليه وتعيينها بطلانها
 مستقلة على المساحة في التقيد وعلى القول من اللبثين والبعيضي والامتناع والاشارة والبيان
 لا لتمام السببية وقد ذلك ما ذكر الحروف الظاهرة ارادة معانيها مستقلة لاجل انما على
 في التقيد بها معانيها بوجهها لانها فان كون معانيها نسبتها قائمة بالغير لا بتة مائة وفتح

بشيء فلم يمتنع فيه وجود أصالة فكيف بالوجود والماهية الاستغناء عن الوجود كل وجود وأما
 العلاقة التي هي في موضوع على حال فإن الوجود والعدم قد وهما محالين من حيث كونهما موجودين
 وموجودين في الزمن فيحكم عليهما بالمعنى وميتة والوجود مبدع ولا سلطان من حيث كونهما
 عنوانين لا يخرج من غير نفس عندهما بالظواهر بالذات فيحكم عليهما بالمتعلق والوجود في
 أو الخارج أو كل منهما مع إيمانهم أن اسم على التعديين وعلى هذا فيستقيم القول
 ما ذكر من التحقيق بجمع ويستقيم تقسيم ما استعمل في الإساءة بالمعنى وميتة لا يستعمل في
 والوجود وأما ما لم يستعمل فيهما من كونه فقد عرفت عدم صحة هذا التقسيم فيكون ما لا
 بقاء معناه منها كالمهمات بناء على اعتبار المعاني الوترية النسبية للخصلة وضعها
 أو شئ ذلك هو من حيث إيمانهم أن الوضع فيه عام والموضوع له خاص كقولهم إن هذا
 بأن الموضوع له فيه إيمانهم كاهو من حيث كونه فلا يكون كذا لا يخرج أن النسبية
 المذكورة كلها باعتبار نسبة الموضوع إلى الموضوع من حيث الثبات حيث كانت معدومة
 والتركيب حيث تعدد الأول والثاني والاشتراك حيث انعكس الكيفية والكمية في النسبة
 حيث انقسم الثاني إلى الأول في اللفظ من حيث اللفظ الخارج في الاصطلاح فافهم من حيث
 معناه الخارج المستعملان فيه صلافة واحدة أو علاقتين لا يطلق عليهما المترادفان
 في الاصطلاح مع كونهما متباينين من حيث الوضع وكل الموضوع الواحد المحدود في الموضوع

الموضوع له لا يمتنع في كل اصطلاح باعتبار تعدد معانيه الخارجة المستعمل بها العلاقة أو على
 المترادفان وضعها لا يمتنع بالمتباينين باعتبار استعمال كل منهما في معنى بخارجي لا في معنى كذا
 والكمية فإن اللفظ الخارج في الوضع إذا استعمل في اللفظ الخارج كلفظ زيد إذا استعمل في
 وكذا اللفظ الكلي إذا استعمل في الجزئي كلفظة الإنسان استعمل في منه من حيث الخصوص لا في
 الأول كلفظ اصطلاحهم كذا ولا الثاني كلفظ كذا كلفظ الأول كلفظ كذا
 المحدود كإيراد الحدود التي عرفت فيها باعتبار إيمانهم أنها جارية في الحدود أو كإيراد الحدود
 أو مصنفه مصنفه موجبة لخاصة لخاصة بالجميع فإدراكه وما نعتها من جميع أعيانه فلهذا
 اعتبر فيهما في قول الأول اعتباراً في الاستعمال الخارج الكيفية الخارجية عنه لا كلفظ
 ولا كإيمان المعرفة سابقاً من أن اللفظ بعد الوضع وقبل الاستعمال لا يصف شيئاً منها ولا
 في الأول على عدم الوضع كلفظ كذا لا يصف شيئاً فيكون سابقاً لكونه في
 لا يخرج الكيفية المستعملة في غير ما وضعت له غلطاً أو صحيحاً بخارج أو غيرهم وبعضهم لم يعتبر
 الحقيقة باعتبار قول اصطلاح وقع من اللفظ الخارج مثل اللفظ الصالح إذا استعملها اللفظ
 والتمتع في الدعاء فإنه يصدر عنه الأول أنه كلفظ مستعمل فيما وضعت له من حيث
 وعلى الثاني أنها مستعملة في غير ما وضعت له في معنى مع أنها ليسا حقيقة بل وضع
 فيما وضعت له في اصطلاح بغيرها لم يصب بعضهم اعتباراً في الحقيقة وهو الصحيح لا في
 كان

عند هذا القيد وهو ليس بمقتضى أن لا يمتنع في الموضوع بل في الموضوعين واصطلاحاً
 إذا كانتهما على ما استعمل في أحدهما من حيث وضعه للأخر بملاحظة العلاقة التي بينهما كالعلاقة
 استعمل في الباقي التي يخرج عنها اللفظ باعتبار وضعه الخارجة بملاحظة علاقة الجزائي وكذا
 ولا مثله التي ذكرها المصنف في غير ذلك من المترك في الموضوعين كلفظ كذا على القول
 والامكان المشترك في الامكان العام والخاص قد وجد في الموضوعين واحداً من حيث
 للأخر بخارجاً بملاحظة العلاقة المعتبرة بين المعنيين أو على عدم العلاقة للمعنيين بينهما أنه
 فيوضع لفظ اصطلاح بغيرها من حيث وضعه له وهذا الاصطلاح يتبع من أن اللفظ
 لأن الاستعمال فيه ليس من حيث كونه موضوعاً له وفي غير ذلك الجواز اعتباراً في قولهم
 لا يخرج الكيفية الخارجية عن الاستعمال فإما لا يخرجها كإحدى حقيقة كعرفت وكونها في
 ما وضعت له لا يخرج الكيفية المستعملة فيها وضعت لها ليست بخارج بل حقيقة كعرفت
 المقام فليس من هذا القيد لفظ المستعمل في الموضوع هذا وإن استعمل في كذا كإحدى
 أو بغيرها على أن الظاهر السلب السلب المحقق لا ما يقع الموضوع ولا يصح عليه أنه
 ما وضعت لعدم وضعها أصلاً ومع ذلك يمكن إيراد عليه بأن هذا غير ما خرج في كذا
 وأول الحديث كإحدى منها لا اللفظ الموضوع فإما كونه لعل أنه أو علاقتين
 المستعمل فيه والموضوع له لا يخرج الكيفية المستعملة في غير ما وضعت له على عدم ملائمة

بغيره وبين الموضوع له والمستعمل فيه صحيحاً لا لعل أنه بغيره وبين الموضوع له بل بملاحظة
 بين المستعمل فيه والمستعمل كلفظ الموضوع إذا استعمل في مثله كإحدى بل في قولهم
 فاعلم فإن لفظه زيد الموضوع لخاصة لخاصة ونسبها وهو غير ما وضعت له بل بعدم
 اللفظ مثله كإحدى بل في الحقيقة أن لا يتم وإن قيل كإحدى بل في الحقيقة أن لا يتم
 فيه لا باعتبار الجواز بل باعتبار العلاقة المذكورة والمصنف قد سبق أهل قول الحقيقة فيكون
 في مقام التقسيم في متن الكتاب وصريح فإما شئ الموقوفة من هذه العبارة بأنها
 في الجواز كالحقيقة وإنما تركها في الجواز تعويلاً على ظهورها وسبقها في الحقيقة ومقتضى
 كلامه في هذا المقام عدم الاحتياج إليها إلا على القول بجواز استعمال اللفظ والمقتضى
 والجواز مع بقائها على وضعها لا يتوهم المنازعات بين المعاني في الحقيقة حقيقة
 الموضوع له لا لعل بملاحظة العلاقة فإما لا يخرجها من المستعمل في الموضوع لغيره من حيث
 في الحقيقة فلهذا يمتنع في الجواز الآخر الموضوع لغيره من حيث كونه مستعمل في كذا
 فيه بملاحظة العلاقة قد بينه وبين الموضوع له ففقد الحقيقة بوجوب خروجه لا أنه ليس من
 الحقيقة والأخرى هي حقيقة غير الموضوع له أو المستعمل في غير ما وضعت له من حيث
 فإما اعتبارها فيه وتركها تعويلاً على ظهورها وسبقها في الحقيقة لموضوع الاحتياج إليها
 اعتبارها فيه وسبقها في الحقيقة ففقد الحقيقة ففقد الحقيقة ففقد الحقيقة ففقد الحقيقة

ملاحظة العلاقة لان الاستعمال فيه ان كان ملاحظة ما كان باعتبار ان كان متعلقا بالشيء
 آخرهم نعم ان قلنا بان استعمال المعنيين الصحيح والجاذبي مع بقاها على وضعها لا
 الجازم من الحقيقة والاستعمال الواحد الشخصي الحقيقي وكل منها لا يثبت الحقيقة لا في
 وجميع انما الى الاول — هذا البيان موضح بما ذكرناه من ان التي اهلها في الحديث وان
 عنها باعتبار العلاقة فيكون المانية منها كالا على وزاد بعضهم الى قوله
 قد اجتمع فيهم وفيه الجازم من القيد انما لا يخرج الكناية بناء منه على انها عبارة عن
 اللفظ في اللفظ مع جواز اربعة الالام معدودة ان الحق ان الكناية ليست في اللفظ
 بل هي اما داخل في الجازم او في الحقيقة كما ينبغي انتم في حقيقة من اللفظ طاب له فلا وجه
 للبعد المذكور لا في الجازم استعمال اللفظ في حقيقة الحقيقة والجاذبي فلا يجوز ذلك
 في حقيقة استعماله انما هو كسج وان لم يوجد لللفظ استعمال في غير ما وضع لم يستلزم
 ارادة غيره مع ذلك لا يخرج الحقيقة المانعة فذكرها في الحديث عنده واعلم ان اللفظ
 في الحديث الى قوله — كلامه وان الحقيقة والجاذب مختلفان عنهما وهذا هو الوجه
 واما الكلام في اعتبار الالام فيكون تعابرها باعتبار ويكون القيد المعبر عنه جاذبا
 او مصنفه او الثاني فيكون تعابرها لاجرم الاعتبار فيكون القيد المعبر عنها متضمن
 ومنها قد يترك الالام في الكلمة في الحديث على الاستغراق دون الجاذبي في موضوع الالام في

ان جوازها يكون تعابرها لاجرم ولا اعتبار قلة ما من اعتبارها بقيد الحقيقة في الجاذبي واما في غير ذلك
 فانما هو جاذب من حيث المورخ وقدر ان كان لها ان تعابرها من حيث المورخ يقتضي اعتبارها ان
 في حد يمان لا في انما يستلزم حل القيد الجاذبي بالالام على ما هو خلاف ظاهر من الاستغراق لانهما
 يحصل الالام في الكلمة الجاذبي ولا بالاستعمال الواحد الشخصي فان تقييد جاذب الكلمة
 بالاستعمال الشخصي في الخارج يقتضي اعتبار وجوده فيه فيصير في تقييد جاذب من دون
 تعابرها في حقيقة في الجاذبي وظاهر فيه والتعريف والاستعمال بما ذكرنا في اللفظ
 والظاهر ان اللفظ في الكلمة عملها على الاستغراق وثانيا ان تعابرها لاجرم الجاذبي
 لا يقتضي اعتبار اللفظ في تعريفها لان كان الالام المعبر عنها جاذبا والعقود المعبر
 فصلا موصوفة او كان تواما كانت العقود مصنفه او كان جاذبا ولو يكون القيد فصلا
 ذاتيا بل كانت عرضية خارجة عن الحقيقة فيكون مصنفه انما بان يكون الالام في الكلمة
 والاستعمال الجاذبي ويكون جنبها المعيد لجنبه جاذبا في التعريف والعقود الاخرى
 اي قوله فيما وضعت لم تعريف الحقيقة في غير ما وضعت لم تعريف الجاذب فضلا
 او يكون عرضيا خارجا عن الحقيقة فيكون الجاذبي في التعريفين معيدا بصفة في اللفظ
 ليستف آخر ويكون كالجاذب في تعريفها فيكون في كل الحدين معيدا بصفة في اللفظ
 في الاول يعاير ان تواما حقيقة وعلى الوجهين الاخرين يعاير ان ضما وكما يعاير في

المتكبرين لا يتاثر تعابرها من حيث المورخ فانها على الوجه الاول في بيان متباينها ان
 اجتماعها في استعمال واحد مع بقاها على وضعها وعلى الوجهين الاخرين والقول بان
 ايقعها متباين متباين بان كان المورخ اياها على اي تقدير يعاير ان تواما واجتماع القيد
 ذلك مما يتباينان جزئيا وهو جاذبها يعاير ان غالبا لان مورخ الالام ان قلنا لو لم
 نادر جاذب على انما في الحديث على القيد محل الكلمة على اللفظ والاستغراق او على استعمال
 الاستعمال الواحد الشخصي مع انما في الحديث على تقدير ان يكون وضع المقطعين وضع
 فيكون الوضع فيها عام والموضوع لهما صا وهو بعيد جدا ومنها على بيان ما يطول على اللفظ
 وعما يستلزم فيه كايان الوضع والموضوع لهما فلا يتاثر كون الوضع والموضوع لهما
 وغاية البعد والشك في موضوع ان المورخين الجاذبي بيان وضع المقطعين وماها حقيقة
 فيه وقد عرف الحقيقة والجاذب الى قوله — هذا التفصيل مع انه يمكن ان يكون
 في هذا الحد العام الاستغراق ايقع في استعمال كل واحد من الكلمتين او يتركها الجاذبي والاستعمال
 الاستعمال الواحد الشخصي لان احتمال الفرق منها في الحديث الاولين في البعد كبعد احتمال
 منها في الحديث الاخرين فان ظهور الجاذب في الحديث ليس بمتباين بظهوره في الجاذبي
 الفرق بين اللفظ المستعمل واستعمال الكلمة وان استعمال الالام فيخصص الكلمة الواقع عليها الاستعمال
 والخارج انما في الالام من استعمال الالام من الثاني وهذا واضح الوضع تعبير اللفظ الى

اقول — اصل ان الوضع لفظ هو لفظ كالمقام في التمام ويشهد عليه انما في
 عليه في الدلالة واللفظ واستعماله في العلم وكذا الجاذب ان لم يكن من حيث اصطلاح خاص وفي
 هو اما تعبير في الحديث او المورخ الاول واسم لفظ منه الثاني فيتمتع تعبير اللفظ المعبر
 كغير التعبير في المخطوط والاشارة لما نقل عليه في اصطلاح بعض العلوم او تعبير في اللفظ
 بلفظ اصطلاح هذا العلم وقد عرف المصنف تعبير اللفظ للالام على المعنى بلفظه
 ان ذكر الالام مستغرضه بعد اعتبار التعيين لم فان تعبيره لم يستلزم كالا في اللفظ
 على ما افاده رحمه الله تعالى جاذب على جميع التعيينات اى الحد من التعيينات الخاصة بتعريف
 وغير من المخطوط والتعريف اشارت وجود ذلك وعلى ظاهر ما افاده رحمه الله تعالى ذلك من
 مختلف حقيقة لان الجاذبي في الالام في الحقيقة الحقيقة وهذا الاحتمال انما هو جاذب
 المعبر عنها في الثاني يكون ما فصولا انما هو جاذب لفظها التي هي خصوصياتها انما كانت
 خارجة كالمورخ في الحديث الصادق وان الصادق وان كان عرضيا لمار جاذب الالام لكن
 الجاذبي لا انما في الحديث انه لان فصله المخصوص بالمعنى له وهذا صا خاصة له فلا يتاثر
 الناطق فان تخصصه بالانما هو فصله المقوم له ويحتمل ان يكون المعبر عنها الجاذبي في اللفظ
 من التعيينات الخاصة فيكون مورخا حقيقة الحقيقة المقوم له وان تعبيره في اللفظ
 حقيقة واحدة وعام حقيقة التعيينات الخاصة والمخصوصية المختلفة جاذب لفظ اللفظ

في بناء المعنى وان لم يلاحظ والاشارة الى ما يورث في المعنى وان لوحظ والاشارة الى ما لا يورث
 في المعنى والاشارة الى ما لا يورث في المعنى والاشارة الى ما لا يورث في المعنى
 انكاره القم الثالث منه فاللفظ المشهور في بعض الاماكن بالحد الذي لا يورث في المعنى
 وفي المعنى منه ودل على ذلك وان لم يلاحظ والاشارة الى ما يورث في المعنى
 ذلك لا وقضية ذلك لا حصص الشبهة المعنى المشهور في الاستعمال فيما هو سبب التفرع
 ومنع ما يكون منها قوسية الجاز وكونه لا قوسية سبب التفرع وحجج تفصيل ذلك
 مع ما فيه انهم والمصنف طالع غير متك في الجاز المشهور وقاطع لا يورث في المعنى
 مستكمل في كل واحد بناء على ارجاع ضمير في اللفظ كاهي الظاهر منه ومن
 من حيث دخول الجاز المشهور في معنى التعيين فيه لا العضدي وغيره لا دخول المعنى
 بالعلية فيه لعدم في بينهما والفرق باختلاف ذلك على تقدير عدمها في الاول دون الثاني
 مردود عنده بان هذا لا ينافي كون وضعه كلف في الحال في جميع الاوضاع كلف ثم عجز هذا المعنى
 الى تقدير تخصيصه بالعضد ايضا فالوضع المستعمل على ارادة المعنى الجازي عند اطلاق
 اللفظ ومقتضى ما ذكر قد سترع وورد هذا المعنى في كل واحد من المعنى من دون معية
 واللفظ عند الاستعمال اما لغيره في عامر على ارادة اللفظ في استعماله كالتفصيل المستعمل
 ونحن يكون العينة او غير لفظية كذا في الاحوال المتعددة لذلك لان كل ما عينة لذلك اللفظ

اللفظ على المعنى نفسه كالمشهور في المنقول بالعلية ولا فرق بين التعيينين كاذكر في متن
 وليجوز بدل اللفظ الجازي لذلك على ذلك لا يعتبر لان التعيين الحاصل في الشق في الجاز
 لا يقتضي لذلك المعية في اللفظ بنفسه بل بواسطة العلاقة المعية المعنى بنفسه
 الموضوع له المعنى للاستعمال اما بالوضع التخصيصي التوقيفي الحاصل في الجاز او الوضع التخصيصي
 او التوقيفي الحاصل في الحقيقة المستلزم لذلك في كاهيت سابقا بخلاف التعيين الداشي عنها في
 المنقول بالعلية فانه مقتضى لذلك المعية على المعنى التوقيفي ليس في اللفظ بنفسه او بارجاع
 ضمير في المعنيين الى اللفظ معجج التعيين المذكور فانه لا يقتضي لذلك المعية بنفسه
 بل بضميمة الارجحة او الوضع السابق الى الحقيقة وهذا في التفرع الاول
 اي التفرع بين تعيين الداشي عن الشهرة في الجاز المشهور وعنها في المنقول بالعلية فانه في الاول
 لا يقتضي بنفسه لذلك المعية كما عرفت بخلاف الثاني فان التعيين فيه بنفسه يكون في ذلك
 على المنقول الذي لا مدخل في ذلك عليه ولا حجة وضعه السابق وهذا الوجه
 اوله للمعنى في البيان هو انه بارجاع الضمير الى التعيين كما ان في التعيين الداشي عن الشهرة
 في الجاز المشهور الداشي عن تخصيص المستعمل لهما لا يكتفيان في ذلك المعية بل بضميمة الشهرة
 او الوضع السابق وذلك لا يخرج التعيين او التعيين في الجاز فانه بنفسه لا يقتضي لذلك
 بل بضميمة العينة ويدخل في التفرع الاول للمعنى فانه لا حجة في الجاز في ذلك

ما لا يلاحظ على قوله في الحد بين ارجاع الضمير الى اللفظ او التعيين كافي في التفرع بين تعيينين
 بالتوجيه السابق الى الوجهين السابقين السابقين اما الاول فلان الاحتياج فيها المذكور للمعنى
 ليس المقصود في مقتضى ذلك المعية وهو التعيين المعية فيها بل المقصود منها هو ان
 فلان التعيين فيها يكفي في ذلك لهما على ما عاينها ولا احتياج في ذلك لهما في ذلك المعنى كما
 ونخرج به الى الاول الماراة لا فرق بين الوجهين ايضا في اخرج ما يورث
 خرج به عن تعيين المستعمل لذلك وتعيين الواضع للوضع بل لا فرق الاول في التكليف
 بل لا على ذلك بالفرق في اخرج الاول منها وفي الثاني منها بما جاز التعيين وهو يقتضي
 يصعد على تعيين الشيء للوضع ان تعيين له لا لمراد المقصود منه فيصير هو على تعيين
 اللفظ للوضع المقصود منه لا لاللفظ على المعنى بنفسه ان تعيين له لذلك كذا اذا عاين
 بلا واسطة ولما كان جاز الصلة التفرع بين ما يكون بلا واسطة او بواسطة للفرق في تعيينه بالا
 يكون كلفا بخلافه على الوجه الثاني اوضح انهما لا يكتفيان بنفسهما لذلك لان الاول منهما مشهور
 سبق التعيين الوضعي لللفظ والاشارة الى ما يورث في المعنى ثم قولنا وان تفرع الاشكال الى الاول
 جرد منه في الاشكال بالفرق في الاول بما ذكر من ارجاع ضمير في المعنيين فان التعيين
 في الجاز المشهور بنفسه لا يقتضي لذلك بل بضميمة الوضع السابق ومقتضى هذا التفرع وورد
 المنقضي في الجاز المشهور بان ارجع الضمير الى التعيين لان ما في الجاز المشهور من التعيين

من التعيينين تعيين واضع الجاز او واضع الحقيقة على الوجهين السابقين الحاصل في الجاز
 والتعيين الحاصل من الشهرة الحاصل لذلك معان لذلك لا يعتبر في المعنى هذا التعيين
 منها مقتضى لها بنفسه ان اريد اقتضاؤه لهما مع قطع النظر عن تعيين آخر بان اريد على المعنى
 عند ايقام فلا وجود لمثل هذا التعيين فان كل لفظ موضوع لقطع النظر عن وضعه ووجه منه
 لا يدل على المعنى اما مطلقا امكان تخصيصه بقطع النظر عن وضعه لطلق معناه او لطلقة
 اذا قطع النظر عن وضعه ليعرف معناه معينا او في الجملة فلا يدل عليه ذلك ولا يثبت
 الى القول ان مراده قد سترع وتعليقهم فيهم المعنى في تعريف ذلك اللفظ الوضعية على العلم
 بالوضع ظاهر في علة العلم للفرق في عدم ملاحظة لا يقتضي لذلك وهذا الاشكال
 حجة على البيان الاول الى القول حاصل مراده قد سترع على هذا البيان الاشكال
 المنقضي في الجاز المشهور كذا برفع سواء ارجع ضمير في اللفظ الى التعيين او الى التعيين
 او لم يعبر في التعيين المعية في ان يكون عن امر واحد فيتمثل التعيين في الجاز المشهور في
 اما على الثاني منها لان ما فيه من التعيين المعنى لا يقتضي ذلك لان المعنى بنفسه
 دون احتياج الى ملاحظة تعيين آخر اما على الثاني لانه مقتضى ذلك لاللفظ على معناه
 بنفسه عن دون ملاحظة امر آخر غير التعيين الحاصل فيه كما في التعيين الوضعي وليجوز
 في التفرع الاول قد احيى بقا في المنقضي الجاز المشهور على الوجه الاول بل في ذلك

بالقرآن وبغيره فإنه لا يحصل منه إلا فهم اختصاص اللفظ وتعيينه للمعنى من دون فهم
تعيين الواضع للمعنى لهذا الاختصاص ولما الثاني أي الجازم للشهر فلا يعين
بشأنه ذلك والقوة فلا يستغنى عن ملاحظة الشرح على المعنى الجازم كما في سائر القرآن
وفي غير الجازم كقوله الشكر في بعض ما فيه والطلاق في عهد والعام في بعض
والأخر في أن الأضراس في جميع ذلك ملاحظة الشرح ما لم يبلغ الحد النقلي فيستغنى
اللفظ عن ملاحظتها كاللابة النقلة من مطلق ما يدب في الأرض والخصوم في القوائم
أو الخواطر في التباديل والفرق هو المقول إليه وقد دون ملاحظة غلبة الاستعمال وأنه
إذا قدر عدمها بل عدم كل وضع لم يعدم الكلا لا يتم فلم لا أنه ليس المقصود بيان الفرق
بينها وذلك بل في اعتبار الملاحظة وعدمه وهو غير اعتبار ملاحظة عدمه ووعوى
كل شهر بلغت الحد ففهمها المعنى اللفظ موجب للنقل ضعيفة جداً كيف وقد
ذكر من أسباب انصراف المطلق إلى بعض أفراده هو غلبة اطلاعه عليه ولم يلزم أحد
بالنقل في كل مطلق ينصرف لأفراده الشائع من حيث الاستعمال أو كل من تلك الأشهر في
بعض معانيه بحيث يفهم منه عند الإطلاق فيكون منقولاً من الاستعمال لا الاختصاص
والالا تمام فإن الشرح لا يصير قرينة على المراد بل هي قرينة غير مؤثرة في فهم المعنى أو
المرتببة موجبة للنقل لا اختصاصاً بحيث يتبادر المعنى لللفظ بنفسه ولا يظهر بين

ولا واسطة بين المرتبين دون شرط الصناديق حتى يرتد في موضع وإبطال هذا المقام
وكذا لا يعوى أن كل شهر وإن بلغت الحد النقلي لم ينفذ في كونه اللفظ على المعنى
التي لا يتحقق أن الشهر استعمال اللفظ في المعنى من الأول أن بلغت استعماله فيه
ولكن لا يبلغ الحد الواحد فيقوم الوضع والثانية أن يبلغ الحد الواحد بفارقان ولا يتصل
على الآخر فيمنع كل منهما عن ظهور مقتضى الآخر فيساوي احتمالاً لا أن لا تمام اللفظ
فيكون في الجمل والثالثة أن يبلغ الحد تعلق في الوضع ونصرف اللفظ عن مقتضى الوضع
أو مقتضاها ولكن لا يستغنى في ذلك لأنه عليه عن ملاحظتها كسائر القرآن والقرآن
يلتزم الحد لا يستغنى عنها في ذلك لأنه لا يرى يتبادر المعنى لللفظ بنفسه من غير احتياج إلى
ملاحظتها كاللابة فانهما تدل على معناها المعنى بنفسها من دون ملاحظة الشرح
بل ومع الجمل لها عند عوام أهل اللسان بطلا في مقام مرتبها الثانية والثالثة فإن
اقتضاها لأجل في الأولى كما في صيغة فعل عمد من ذهب إلى أنها حرف الأتمه
صلوات الله وسلامه عليهم في الذي صارت من الجازات المراجعة المساوي لهما
لا احتمال الحقيقة لا يكون إلا عند ملاحظة شدة استعماله صلوات الله وسلامه عليهم فيه
وكذا الظهور في الأخيرة مستند إلى ملاحظتها ولواجباً كما في سائر القرآن كما في المثال
فانه كلما ظهر في القرآن لعلية استعماله في ذلك وتقصير صلوات الله وسلامه عليهم

لان العامل عنها في المقام عين لا يفهم اللفظ استعماله الأصلي في الجمل عليه لأن يتبين من ظاهر
أن الجازم لا يدل على المعنى بنفسه بل ملاحظة الشرح كسائر القرآن في خلاف المنقول بالعامة
فانه يدل على المعنى بنفسه فلا يحتاج إلى انتخاب الكلمات لجمع الضمير للمعنيين ولا بد من الجمل
ما قرره ولا أشكال بدخول المعنيين المركب من التعيين فيكون شمول التعيين للمعنيين
الأشكال الظاهرة في تعيين واحد بسيط مع أن اعتبار التركيب بينهما مع اختلاف مقتضاها
فان تعيين واضع الجازم الحقيقة مقتضى لحد استعمال وتعيين الشرح مقتضى الكلا لا
يكونان متساويين في حد الكلا لا وحدهما على الكلا لا المعبر مع أنه مكلف أن الظاهر في الجمل
لنفس الكلا لا بد وأن المراد بالتعيين المضاف إلى الكلا لا الثابت فيها باعتبار في واضع الضمير
الاعتبار للتعين وأن المراد الكلا لا التي يتصرف باعتبارها باعتبارها فالظاهر أن الانصاف
أيضاً فاما يفيد الموصوف كالمعنيين في الخلق كالمفاد وأما في الجازات فان المعنيين
المعنيين لحد استعمالها لا ملاحظة لحد استعمالها وإنما هو موجب لحد استعمالها لا لحد استعمالها
القرينة فيها باعتبارها من غير احتياج إلى الجازم من الجمل فبذلك أنه وإن حلت على الكلا لا
المعبر عنها كذا لا يقتضيه من الجمل الجازم المستوفى بحد بعيد بنفسه لأن ذلك لا يدل على المعنى
بل بواسطة الشرح كسائر القرآن والجازات أو بعيد الكلا لا وإن حلت على المعبر لأن المعنى
لحد استعماله لا يقتضيه الكلا لا وإنما يقتضيه أيضاً باعتبار مقتضى الكلا لا لا يقتضيه أيضاً

انصافاً بذلك والمراد منه في الحد ما يقتضيه الأمرين وأما قلت وأن في الجمل ذلك الحد
المعنى بدخول الجازم المشهور فيه لكنه يقتضيه عكس فخرج الحقيقة الموصوفة عنه لعدم
أن لا يدل على المعنى بنفسه بل يقتضيه القرينة سواء كانت مقتضية أو رافعة للمانع أو لا
أن مناد الحد كون التعيين مقتضياً للكلا لا على المعنى بنفسه وهو لا يتناول حصول مانع عنها
بل مقتضى آخر يقتضيه تعيين اللفظ لمعنى آخر بحيث يخرج مع الكلا لا على المعنى كما هو الحال
في المنقول لا مع أن الوضع الأول يأتي وجاز استعماله في المعنى المنقول منه في مقتضى كونه
وكان حقيقة والجمل الكلام في محله ما اختاره المصنف من الجمل في عكس أو أمان الكلام في
تجميع أحد الحدين على الآخر وقد بين في جميع الأول أنه لا يقتضيه الوضع بالألزام المقصود
لأن المقصود من التعيين والتعريف في المثالين وتجميع الثاني لأن الأول يقتضيه بما يقتضيه عنه
لوجود المانع بل إذا كان أن وضع اللفظ في كلاً أو مع أحدهما وضع لفظ وضع لفظ آخر من دون قصد
لاستعمل المعنى الأول في الجمل الثاني فإنه تعريف بما لا يقتضيه من مقتضى الخلف أو كذا في المثالين
تدبر منه بان المثالين دال على جميع معانيه بنفسه وأما الخلف عند طراد المانع في المثالين
فكما أن الخلف لا يدل على المعنى بنفسه من مانع عنها فكذلك اقتضاها لحد استعماله في
المعنى الموصوف لا يقتضيه بارادة استعماله في معناه كآخر الحقيقة أو الجازم على الأشهر لا يظهر
من عدم جواز استعمال اللفظ في المعنيين ويمكن ترجيح الثاني بوجه النقض على الأول أما

اما عكس ان اللفظ المحرر البسيط الخالي من التركيب لم يقيد بخرج الوضع في المركبات
 والمصدرات عنه ^{او} طرفان اربعة اقسام بوضوح التعيين او التعيين في الجاز فانه معان
 مركبا مع القرينة او مقيد بها لان اللفظ المعنى بغيره ولا يرد هذا النقص على الخالي لان المركبات
 التعيين في معنى استعمال اللفظ المعنى من غير اعتماد على تعيينه بمعنى آخر هو وضع وان كان في
 المركبات لا يلبس بوضع وان كان في المعنى ومع ذلك لا بأس بالحد الاول بارجاع الصغر للتعين
 من غير فهم النقص كان يجد بالتعيين المستقيم بغيره كالاتي اللفظ المعنى واللفظ
 لخرجه الجاز المشعور على كل من مخرج كاعتق سابقا وارجاع الصغر الى اللفظ باعتبار
 التعيين اليد لا ان لا يكون كذا سابقا لا يصح للدواعي لا يتناقض مخرج المركب المقيد
 الموضوعين كاعتق ^{فقد} ثم الوضع ان لا يحظر ^{فقد} اقول ^{فقد} لما وقع قدوس من
 الوضع فمعرفة باعتبارين الاول باعتبار عنوان الموضوع له الموضع والوضع نفسه
 والثاني باعتبار الموضوع حال الوضع اما باعتبار الاول فينقسم للاقسام اربعة الاول
 ان يكون الموضوع خاصا والموضوع له خاصا بان لاحظ الراعي جريا حقيقيا فالموضوع له
 الاخرى حقيقيا كما في الاعلام الشخصية ولتلك ان يكون الوضع عاما خاصا والموضوع له
 بان لاحظ جريا وضع اللفظ بازاء الكل وهذا القسم لا يكون لانه لا يقبل ان يصير للشيء
 من حيث انه جريها وجهها عنوانا للكل فان وجه الشيء ما ان يكون مساويا له او اعم منه فكل

فكل ان الما بين الشيء لا يقبل ان يكون وجهه له فكل الاخص منه وبيان اوضح هو ان
 خال عن ذي الوجه فلا يقبل ان يكون مساويا او اعم منه والوجه من حيث انه جري لا يقبل
 ذلك والجري لذلك ما لو شاهدنا حين قاما هو صلتنا الى وضع اللفظ بازاء نوعه فتعلم
 ولم يمس به الوجه المحرر والوضع وسبب الاستفاد اليه وعمر وجهه وليس كذلك فان الوجه
 الموقوف والوضع هو الكل المتنازع من الاشياء الجري لا نفسه فالوضع فيه انما عام قيد جري
 القسم الاخر وان قلت كل جري ان يصير الكل وجه الجري من حيث متولاه فكل ذلك
 من حيث انه تحقق وصحته فلنا ان الكل المحقق في ضمن الجري المركب مع الشيء الجري
 او المعينه خارج عن الكلية فالكل بوصف الكلية غير متحقق في الجري وكذا الحقيقة
 من حيث هي ولا يطرأ اليها من اشياء الانصاف بالكلية عند العقل غير متحقق فيه
 لان الفرض هو الحقيقة باعتبار الوجود معها شرا او شرطا وان لاحظ من حيث انه
 ومصدق له كما ان لاحظ من لا من حيث خصوصيته وتخصيصه بل من حيث انه
 انسان هو ملاحظة الكل وفي العكس انما اكل وجه الجرييات المندرجة تحت
 انها افراد ومصاديقه لا من حيث اشخاصها وخصوصياتها بل لعدم وجهيتها لها
 طيف الخاط والمثلث ان يكون الوضع عاما والموضوع له انصافا ما ان يلاحظ
 في الوضع امر كلياً جنباً او كلياً وضع اللفظ بازاء من دون اعتبار خصوصية

غير معينة نوعية او صنفية او شخصية مع شرط او شرطاً ذهنياً او خارجياً او
 وضع بازاء من دون اعتبار خصوصية غير معينة صنفية او شخصية مع ذلك
 او صنفياً وضع بازاء من غير اعتبار خصوصية شخصية غير معينة مع ذلك
 كاسماء الاجناس فلها موضوعية لان كلية جسمية او نوعية او صنفية من دون
 اعتبار خصوصية معها اصلا والرابع ان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا
 بان يلاحظ امراً كلياً وينفع اللفظ بازاءه مع اعتبار خصوصية مع ذلك جرياً لها
 الحقيقية او الانصافية كما في اعلام الاجناس بناء على ما هو المشعور عنهم من انها موضوع
 للاجناس من حيث تعيينها الذهنية او كونه حاضرة في الذهن او على ما افتاد
 المصنف ايتمت لها موضوعية لها من حيث تعيينها الجسمية لان الجنس لا يطرأ جميع
 الاعتبار حتى من هذا الاعتبار ايتمت فاعتبار الجنس مقيد به اعتبار خصوصية
 مع ذلك الوضع في الحقيقة فان الموقوف وضعها معان كلية وضعت بازاءها باعتبار
 كونها ملاحظة الدور والملاحظة حال متعلقا بها فيكون من اليها المفاهيم المعينة
 باحد الوجودات الكلية السبعية فيكون خاصة جريية لان المهمة اذا اعتبرت
 بشرط الوجود الذهني والمخارجي الاستدلالي او السعي لا يكون الاخرى في الوضع وضع
 من مثلاً لاحظ لا يتواءم المطلق الكل وضعها لا مقيداً بجوهر مطلق طاً الدور

الدور والملاحظة حال متعلقا بها الخاصة من السعي البصرة وهكذا الوضع في
 المبدأ من اسم الاشياء والموضوع والضمائر وغيرها من الاسماء المتعينة للمعاني
 وضعاً فان الواضع لا يخلو وضع اسماء الاشياء مفهوم الذات المشار اليها بالكل
 ووضعها بازاءه ذاتية فهمية الاشياء الخارجية الحسية والاعمال منها ومن الذات
 الذهنية الماخوذة الدوراً لا تعرف حال الذات موضوعية للذات المشار اليها
 بهذه الاشياء الخاصة المتعينة شرطاً او شرطاً فيكون معانيها جرييات كما لا
 الهوية الماخوذة مع تخصص لاحق لها كانت جريية مع احتمال الخ اقول
 الفرق بين الوجهين انه في الاول لم يكن الوجه الموقوف والوضع الا المعنى كوضع
 اللفظ له مع اعتبار هذه الخصوصية والتخصيص فيلزم له حقوق الوضع للجرييات في
 الثاني حقوق الوضع او الجرييات المحيطة بالضمائر ان الكل الماخوذة الدوراً لا تعرف
 حال تلك الذات والا كانت معانيها مستقلة بالمعنى ومنه يمكن امور انسية في ظرف
 او متعينة لها وفي المبدأ فيكون وضعها للجرييات كوضعها للكلية على القول بكونها
 وفظة فان الخصوصية المذكورة مقيدة في معانيها وهي اما تمام المعنى كلفظ الجري
 او جزء المعنى بشرطه كاللبيها وباق معناها فان الخصوصية ماخوذة في الوجه الثاني
 باعتبارين وفي الاول باعتبار واحد كما انما طاب الله واستمره لسلامة القول

الواحد وهو كذا ان احدا لا اعتبار مستغنى عنه فلا وجه للاقرار به بما افاده مجمع من كذا
 في تحقيق وضع المذكورات وفقا للتأخرين ومنهم من جعل العلامة الطباطبائي على الحقيقة
 في قول القدماء ان المعاني الكليّة من انما موضوعه باعتبار المعاني
 كقولهم من ان لم يها فلنظ هذا باعتبار تصور المشار اليه المسمى المذكور موضوعه كقول
 من افراده وكذا انما جازي على باعتبار تصور كذا لا بد من الاستعلاء والاستعلاء موضوعه
 لكل من الابدان والاعتناء والاستعلاء المعاني لخصوصية وهكذا ان الاداء ما يقتضيه
 اطلاق كلامهم من عدم اعتبار تلك الخصوصية فيها فساد لما مر فان قالوا باعتبار
 فيها فحق عن اعتبار الجزيئات لمحاظ الكليات كذا ذكره هذا على ما هو المختار
 الخ قوله قد نقلوا وتصح الخلافات بين لغة اللغة والعربية والاصول في ثبوت
 هذا القسم من الوضع والمطابقة لا خلاف بينهم في امكانه وانما اختلفوا في وقوعه
 فذهب اليه قدامهم انكاره وعدم ثبوته اصلا والاصح اخرجهم بثبوته وقد اشتهر المصنف
 قدس سره وفاقا لجماعه من المحققين وهو الحق لخيار لنا عليه او لا التبادر فان المتبادر
 ليس الا المعاني الخاصة وثانياً انما تستعمل في المعاني الخاصة اتفاقاً منهم وهذا يدل على
 وضعها لها والارتماء في الجازي لا حقيقة وهو على تقدير امكانه ووقوعه تارة في وقوعه
 بل يمكن القطع بعدمه فيها ولا بانهم قد اختلفوا في استعمال الجازي للتحقيق واستعملوا

الماترون من الاستلزام في الامور فيه كالمكبات الغير المستعملة كقوله من المستعملين
 وشايعه الليل ويقع المخرجات المادرة كلفظ الحق والافعال المنسوبة عن الزمان
 ولو كانت تلك اللفاظ موضوعه للمعاني الكليّة مع عدم استعمالها في المعاني الجزئية
 لتحق الجازي لا حقيقة في اللفاظ كثيرة ولم ينفذوا فيه ولا استدلالها وفي الاستلزام
 فالحدود عنها الى هذه الا مثله بل على قس هذا القول اقول يمكن قهره
 هذا الوجه على قس وهو ان كرم ذلك اجماع قدام العرب على جواز الجازي لا حقيقة
 واستدلوا عليه بتلك اللفاظ مع كثرها كانت او لا لئلا على جواز ذلك ولم يستدل
 لها ولا اجماع القدماء احد من القائلين بجواز ذلك وفيه انه يمكن ان يكون ذلك من
 حيث ان الوضع للكل لا يستلزم استعمال الجزيئات من حيث الخصوصية كما ان
 التزامهم باستعمالها في الامور حيث الخصوصية ويكون الخصوصية مستفاداً من الجازي
 وان كان هذا باطلاً ايضاً كما ستعرف انشاء الله تعالى ومنهم من اقر ذلك الى قوله
 قد عرفت وتصح الخلافات بين لغة العربية والاصول في وضع تلك اللفاظ وما هو المختار
 في وضعها من اقسام عام والموضوع لخاص وان النسب الى اقسامهم ان الوضع فيها بازاء
 معانيها الكليّة وقيل شتمت حكايه هذا القول عنهم واستدلوا على كذا ذكر المصنف
 طائفة من وجه الاول تصريح اهل اللغة بذلك في الاما التكميل ومنه لا يقتضيه الى غير ذلك

قائمه بغير تلك اللفاظ المعاني الكليّة والثاني انه لا يترك اللفاظ في فكره المعنى حيث
 في الترتيب والمقتضى والمجاز المنقول والمجاز هو حيث احدها ما غير الترتيب من اقسام المذكورة
 من الوضع واما المتكثرة فلا اعتبار بعد الوضع واستعماله فيه والثالث ان وضعها في الازمنة
 او في اقسامها غير املا لا يقتضي ذلك ان الوضع المعنى ووقوعه في صورته وجب عن الاول
 على ارادة المصدق دون المفهوم ويؤكد ان العربي لا يميز بين معاني اللفاظ بغير كسرها
 وتبين الصريح منه عن الفاسد وهذا انما يفصل لواحد المصدق لان اللفظ انما يتبع على زوايا
 المفهوم فلا يصح الاستعمال فيه ولا تعاق وفيما لا شبهة في ظهور هذا التقاسيم الى اربعة المعاني
 الكليّة وارادة المصدق خلاف الظاهر لا سيما ما يكون منه ملحوظاً على وجه الاستدلال والتمسك
 ما سندهما كالمحصل ذلك التعريف بزيادة المعاني الكليّة التي هي حيث ان المستعمل فيه ايراد تلك
 المعاني الكليّة من حيث انها اذ لها اذ اجمع وضع اللفظ المعنى الكلي مع استعماله في افراده
 وما اجاب المصنف من ان ذكرها هو على بيان وجه معنى تلك اللفاظ لا كلفظ اللفظ
 بعدم استعمالها في تلك المعاني مع جواز ان اضيف الشيء الى الصفة كسند كلفظ الاستعمال
 لا مكان الوضع لها وعدم وقوع الاستعمال في جزياتها فاصح مما جازات بلا حقائق وهو انما
 حله في الاصل لان قول المفوض دليل بديهية وما يقال في قوله قد يقال انما لا ملازمة
 بغير عدم استعمال اللفظ المعنى عدم الوضع له في تلك اللفاظ وان لم يستعمل في المعاني الكليّة

الكليّة وكما وضعت لها ثم استعملت بعد وضعها في الجازي لئلا يترتب من مقاسمه او تعالى لكل من
 والوضع له في اقسام عام والمصنف في خاص وفيه ان وضع اللفظ على اصله يدل على استعماله
 انشاء خصائص الجازي عنه من وجهة الانتقال على ما سيجي بما نذكره في الاستدلال في الترتيب
 فالانفعال المعانيها بعد الانتقال المعانيها الحقيقية وملاحظة العلامة والعربية والارجاء
 فان وجود العلامة فلا يكون في جهة التميز بل لا بد من ملاحظة ما في ذلك وللايراد من العربية
 الصادقة من حقيقة حقائق اللفظ المعينة فانها تحتاج اليه لتكميل المعنى كما هو المزمع ان الامر
 فيها ليس كذلك قطعاً مع انها كانت حقائق في تلك المعاني الخ قوله هذا البيان
 في الملزم يكون تلك اللفاظ مجازات بلا حقائق بان ما جاز ان يختلف عن الوضع
 هو نفس الاستعمال على القول به لا حقيقة وتلك اللفاظ لا يصح استعمالها في تلك المعاني
 حقيقة وما قيل من ان ذلك لمنع من الواضع فما لا يقبله الاعتبار الصحيح والوجود ان
 السلم كيف يجوز تعيين الواضع لفظاً لا دلالة على المعنى وان يصح استعماله فيه ثم منع من
 استعماله فيه هذا غاية البعد من فعل الحكم بل مما يقطع بعدمه فان المنع من استعماله
 للواضع قبل الوضع لم ينع من الوضع فانه اسهل من منعه للاستعمال في بعض الوضع وان كان هو كذا
 لم يتم اطلع عليه مع انه لا يلزم حيث قلنا ان الواضع هو الله تعالى لا منضى وجوه عن الوضع
 فانه انما المراد انشاءه والمنع عن الاستعمال بحسب حصول الوضع للكليات لان يستعمل

في الجزئيات على اعتبار الصريح ايقام مع المكان الوضع نفس الجزئيات بلحاظ الكليات
 واستقانة على تقدير الوضع طاعة الخارج اليه على تقدير الجزئية فيها الوضع طاعة الخارج
 تلك الالفاظ في موارد استعمالها صحت في المعاني الكلية والخصوصيات مرادة من
 الخارج مع القطع بعدم ذلك لوضوح استعمال تلك الالفاظ في نفس المعاني الخاصة الجزئية
 لوجاز الذي لجاز استعمال المعاني الكلية بعنوان الكلية من دون ارادة الخصوصية مطلقا
 والتمسك بالاعتبار في المعارضات بالها لو كانت موضوعات الجزئيات لعم استعمالها في الكليات
 مجازا بطلان الجزئية والكليات وفناء الذي يقتضي لبس المقدم مدفوع بالقرينة
 الوضع والعلة في الاول مقتضى مطلق تام لا يخلو عن صحة الاستعمال في الموضوع لم
 كاعتبرت سابقا في ذلك الاخر فان مطلق العلة في غير معنى للاستعمال بل المعنى منها
 التي تساعدها الوضع اي رخصة الوضع كما هو المعروف بينهم او طبع اهل الاستعمال
 كما هو محتمل المصططاب بانه وحشي حقيقة من انشاء التعريف ومطلق الطلاق المذكورة
 وظاهرهم ليس كذلك وان سلم ان الجزئية معناه استعمال اللفظ الموضوع الجزئي في الكلي
 لا يسلح مقتضى فيما اذا كان معنى الياسر انما المعاني للوقوف او ركنها معها او مفيد لها كما
 البهات واما عن الثاني في قوله المضاف وتكرار المعنى في تركب اقسامه
 على قسمين متراك وهو ما يكون موضوع المعاني متعده لا خصبها انما انما المعنى عام في المعاني

وما الوضع فيه عام والموضوع له خاص وهو ما يقع لها من حيث كونها انفرادا لذلك
 المشترك لان القدماء منهم لم يثبتوا استعمال المشترك في تدعيم او التقييد على ما يعرف بالتأني
 منهم بقومهم والتقييد مساهمة او حافظ لما استقر عليه كلام القوم واما ذكرها ما هو متاهل
 في قوله المطلب واما عن الثالث فبان وجوبها للجزئيات في قوله
 ان اراد المستدل لزوم عدم التأني في الوضع او حصول ما لا يتأني به وقد مر صريح عدم
 تأني الجزئيات حقيقة فهو واضح البطلان لمنع ذلك فيمكن وان اراد عدم التأني
 المعرفي اي الكثرة المستلزمة للجزء في مخاطبة الوضع فحينه او كما انه يلزم هذا ان لم يكن
 الواضع هو الله جانه وثانيا على تقديره وانما يلزم ما ذكره لو كان الوضع الجزئيات
 وليس كذلك الوضع لها اجلي فلا يلزم تقدير الوضع في فصله عن عدم تأنيها لا حصول
 ما لا يتأني ولو تزلست مقاماتهم في قوله قد يرفع الاشكالات المذكورة
 عنهم بان تلك الالفاظ لم تستعمل في الخصوصيات بل استعمالها في المعاني الكلية والخصوصيات
 انما اريدت من الخارج لا منها وفيما اذا ان علموا استعمال نفس تلك الالفاظ في الخصوصيات
 مانع من ذلك لا يخفى وثانيا انه لو كان الامر كذلك لجاز استعمالها في المعاني الكلية بمرتب
 ايقام المقام الا ان يدعى اعتبارا للخصوصيات في اوضاعها فيكون على ان يكون كل من العود والتقييد
 خارجا فيكون الموضوع لم يقسم المعنى الكلي والمضيق قد سرح جعل هذا الوجه مستقلا

كلامهم ودافعوا للاشكالات المذكورة عنهم ان زلت عليهم مقاماتهم في قوله لا ينبغي ان ينعقد
 التوجيه بصير تلك الالفاظ مع اعتبارا للخصوصيات في اوضاعها من قبل هذا المعنى في سبيل
 في المعاني الكلية فلا يقتضي لها خصوصية تكرر المعنى في المشترك ولا يلزم الجزئية في استعمالها
 في المعاني الخاصة حيث كانت الخصوصية معتبرة فيها على سبيل التقييد في ذلك منها
 الاشكالات الواردة على تقدير بيانها في ما يراه مدعوا كية المنعوم كما ذكره للمناقشة
 غير مستقيمة لان الهيبة اذا اعتبر معها التخصيص سطر او شرفا لم يصب عن الكليات وصارت
 جزئية هذا ان ادعى انصاف المنعوم بالكلية للمنطقية كما هو الظاهر ان ادعى المنعوم
 المعبر بك في الوضع لم نفس المنعوم الكلي اي الذي مشت منه الانصاف ان هذه الكلية
 يخرج عن اعتبارها وتخصيصها بان يصير جزء الموضوع له في الموضوع له عين ذلك المعنى الكلي
 استعمال كلامهم من هذه الجهة ولكن يرد عليهم ان قضية وضعها للمعوم المعبر كالكليات
 ولا لها على الخصوصيات التامة فيكون الالاف تتعال اليها بعد لا تتعال في المعاني الكلية
 المقيمة وهو ان الخصوصية على ما تشهد في موارد استعمالها ما حوزة في المستعمل فيه
 فانه يكون جزء الموضوع له كما هو مقتضى هذا الذي لا يصير استعمالها مجازا انما يقتضي ان كان
 الواردة على تقدير بيانها وكذا على هذا التوجيه يوقع بعض الاشكالات الواردة على ظاهر
 ما تبين من كونها موضوعا للمعاني الجزئية لا العامة للخصوصية معها مطلقا وهو رقم الالاف

الكتا بالاحتياط في غاية الضعف وجهه واضح وان كان
 منها فالتا برشا قهر على قهرها في الجودا كان في ثا برشا
 يصح إطلاقا ويطلان كالك الصيحات مع المواقف كما في الاله
 سطقا ويطلان مع الحاله كما في طيل انما طرقت لا يجوز
 بل يرجع فيها الى حكم النقص جوه لوجها ليطلان لذلك الاستعمال المطبق
 في زيادة الركن في المجرى والاشاط والاشاط لا يصح ببعض الصيحات
 ضعيف لعدم جواز الركن فيها الصحة الحقيقية وعدم نهضة
 الصحة الحقيقية ان لا يميزها لثابتة وكذا الاشاط والاشاط
 انما اذا اذ احرز الا ان ظهور النقص وهو في غير النقص واهل
 بالاحتياط في ضعفه بطلان الاوليات فان
 يستحق منها الصحة على تقدير النقص فيها بعد تمام العمل لا
 فانه ان

صريح في سريه الخلق في العمل ان ناه
 كما في الركن على الاول في حال الجمل على الثانية في حال
 العلم ثم ان تحقق ان خط الحكم بصحة في صورة الخلف
 بعد العمل ليس لا فوجه الزيادة في حال الجمل ليس لا يحرز
 الى بعد الخراج مدخل في ذلك وهو كما انه فرق بين ظهوره
 في الاشاط وظهره قبل الشروع فكأنه بين ظهوره بعد
 ولما ساجله الصلوة على انفتح عليه يتم لو كان المراد
 انما في عا فتحت عليه فان فتح على الصحة في غير ختي
 الف وكون هذا معنى صحتها كالتصديق كما افاد بعض شيوخنا
 قدس سره لكن لا يتصور على هذا معنى كما ان ان لا يتصور
 ان في الصلوة فتستحضرها فان فتح على الصحة في غير ختي
 توافقا والوجه في ذلك تصحيح الافلا او لا يتصور انما يتحقق
 بالغا وين كالتصديق والصحة والوجه ليس به والادارة

الاحتياطية بافتحة عين من قبل كل ما ذكره في النقص
 ظهوره في الاول ان لم يغل ظهوره في الخرو لثلاث عشرة اذ لا
 من لطلان بطلان وقب الصحة لثلاث في صورته كما في الاله
 الوجه المروية لثلاث في هذه الصورة دون المصلحة في الاله
 في كيفية عدول عن الرتبة المعتبرة في الصلوة الى غير ما في
 رتبة اليد وبتسارع لما في صورة العمل بالوجه لا يقتضي
 عتبا واطلاقا حتى في صورة الخلف الوقوف في الاشاط كما
 اذ كفت قبل الشروع فلا يرجع من حكم لطلان والاعادة
 واطلان الاله والوجه الى حكم النقص والفرق بينهما ان
 المصل في حال الاحتياط في الصورة الاول حال عتبار الرتبة في
 للوجه المروية بخلاف الصورة الأخيرة مصل في لظهوره ان
 في هذه الصورة ايضا قهر في الحاله كالتصديق كما اذا اشك
 من

من الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 في الركنين من قيام تحف النقص في المجرى كونه لعدم وقوع
 الاحتياط بهذه كيفية جازا لمد النقص لاجل احتياط
 عدم الاحتياط بخلافه في تحف عدم وقوع ذلك لطلان
 فرق بين الاشياء كقولنا في حال العمل المطبق او بعد
 الركوع للصلاة لا يطبق لانه نقص مع عدم ظهوره في ذلك
 احال ما لا يحرز فيه الحاله لا يقتضي لطلان وان كان الاشياء
 بعد العمل كما اذ اظهر النقص المذكور في الصورة الأخيرة بعد
 عن الركعتين من قيام لان ما لا يحرز فيه جازا لمد النقص
 من ركوع يوقى بعد الاشياء وكون هذا من قبل كفت
 في الاشياء ان احتياط في العمل والصلوة لا يحرز فيه

وخرجا ذكر حكم ما قدم في الصورة المفردة القاطبة لقول
لو جاز ذلك لفقدان كماله في شأنها او بعد الزوال
من قبل السوء في القاطبة والآن في القاطبة
هذه الصورة المفردة من باب كمال النقص في شأن
القاطبة اي بطلان منه ان قلنا بطلان في صورة
الخالصة في كنفية لا يكون الا في الصورة بطلان القاطبة والارجوح
ان حكم النقص لا يدل على الحكم من اخصه اي بطلان الصورة
وبطلان الصورة كما لا يورى وقوف بخلافه في قوله
الخير اي بعد قبل السوء في اي زمان كان ذلك
القاطبة من حكم في بطلان القاطبة فيجوز ان الحكم النقص
او حكم في بطلان الصورة والوجه بل القولين فيه نعم
اي بخلافه في المعية وفي نقص في شأنه قبل بطلان المعية

في الهيئة وقدمت بالروح وان عتبرت حيث لم يكف صلوا
الكنيف بعد لعل يجل جلا يرفع الى حكم النقض او يحكم
بطلان الجملوة بطلان التويل البطلان بزيادة الركن فان
مقتضاها بطلان الصورة ولا بطلان البطلان التويل والروح
حكم النقض روح والنقض كما ذكر حكم الجملوة بطلان النقض
في غير ذلك من الحكمين عدم وقوعه بطلان في ثلثين
والاباع ومن البطلان والاباع اذا لم ينقض كحكم الجملوة
الصورة الاولى وركعتين في الصورة الثانية من بطلان الروح
الحكم النقض البطلان بصورة وكان ذلك بعد انقضاء
هو لا نظر بزيادة الركن بل الاكان كما في بعض الصورة وقدر
اليقظة لعل في زيادة الركن بل الاكان كما في بعض الصورة

من ابطالان ولا يسل على عقارها في المقام ودر نقض ابطالان
الى الاول لعدم وقوع هذا الفصل وان كان باطلان كشرهما
المصحيح لو اتفق ايجابا فيقتضيان ابطالهما فيما لو ذكر بعد بل
لعل عكس بن محمد بن بك كاشغاري روى الا ان عام دوم
مضروفة كون المرامين ذلك اقبال في عدم ابطالان بصحة
قبل وقوع هذه الاركان في اثنا اصلوة وفيما ان الاول
قبس حيث ان القدر مضروفة والى في شرح ودر ابطالان
ان خبر عكس بن محمد بن بك كاشغاري روى الا ان عام دوم
ولا في المقام من ذكر لنقض كعب بن ابي ابي
حتى يكون والا على انما روى الجمع الى الحكم لنقض ودر
هذه الاركان في اثنا اصلوة ولا خبر روى بذلك وكلم

فخرجوا إلى مصر على حكم ثلاث المنع من ثياب
بذلك بل المستلحق زيادة ركعتي راو على تقدير تمام الجهر
كما عرفت ولا ادري راو ان اقبال ان راو الجهر راو
ليس لك واقعا فخرج انه في رتب الاكام الجهر لا غير
لانه زيادة الاركان في الصلوة واقعا وان راو منه امر
اخرج من الصلوة طهر وان اقبال صلوة في طهر
حق لا يكون هذه الاركان زيادة في الصلوة طهر اخرج انه
ليس من حيث لم يخرج من بين الجهر واقعا لا غير
بعد فرض كشف الواجب في مقام ما بعد ما يحتمل في صلوة
التي يؤد على شكل الجهر ليس بها وليست كونها صلوة مستقلة
ولا كانت الجهر ناقصة فيكون اخرج من جهر خاد كون

جاء للنقض الواقع في الصلوة ولو بناه فربما أحسنه نقضها
 لم يكشف الواقع من كون الجهرية وقت تامة لا نقضه كون
 صلوة فيها معصية لا تكون تامة الجهرية لو أنقطع في كل حين
 في الظاهر كجاء بها الحكم بحرية حتى تكلف تمام في الجهرية
 استحقاق في الظاهر كجاء به حكم الاستقلال حتى تكلف أن
 فيها أو جعل فيها بقا عدة الاستقلال فيخطئ فيها على الجهرية
 فيجري عليها بتقصيد لا ينافي حكم كل من المذكورين فيكون نقضاً
 الصلوة فيها من الجهرية كمال الجهرية ولا يتبدل بصلية ولا
 بصحة الصلوة للمعنى بل الوقت ان وقت في الوقت دون شيء
 من الجهرية بخلاف لو لم ينقض صحتها أو في ثباتها
 وقتاً بصحتها لتصح الصلوة ويحوزها ولا يتغير الأثران

قوله

قوله بصحتها أو لم ينقض لم يثبت للنقض خاصة لا في وقت ولا في غيره
 الأخير لبيان الاستقلال الواسع وجميع الجهرية الواقعة تحت
 النقض حيث أن الجهرية مبررة بالنقض والتام لم يحرك
 ولا استقل ولا يدل على إعرار الصلوة من غيرها في الظاهر
 ولا ينافيها بغيره الأثران وبغيره لصلتها بالنقض لا يدل على
 الاستقلال في الظاهر كجاء به عنوان الأكثرية في الدلالة على أنها لا
 بعد شيئا من ذلك لا تخالفه ذلك وكان العيب احتمال التقصير
 كما حذرنا من زيفه في الظاهر كجاء به عنوان على خلاف صحتها
 كما إذا عرفت الظاهر من أحدث بالتحصان أو من حيث
 وبما لا دلالة له في الجهرية في الجهرية لم يوفق المسلمين
 ذلك لا يجب حسب الاستطاعة احتمال الحديث أو الجهرية أو يتم

الكيفية وان يتجسدا الى ان الظاهر ان الحكم في الجهرية
 يقتصر على قرارة التام في فها ليس الاطلاقات التي من
 الجهرية فلم يحوز فيها الصلوة ولو لم يحوز فيها التام
 كما عرفت سابقا بخلافه فالأثران للنقض في أنها في
 بصحتها تخير فيه بين الحكم وتمامه بعين الجهرية أيضا لا
 لا بد بعد إعرارها بل في مجموع الأدلة على الجهرية كما كذا
 كجاء بها تمام في أنها في الجهرية إنما هي فعلا كجاء قرارة
 السورة فيها ويحل إذا لم ينقض في الجهرية قبل الشروع في الصلاة
 يرجع الى حكم النقض من أن ركعة أو ركعتين بصلوة أو بصلتين
 من دون الفصل بغيره الأثران ولا يجوز له جها في لزوم زيادة
 الركن على تقديره عدمه دون ضرورة بتقصيرها

الان

الى الصلوة جها في انما يجب لان كل حال في مطلق الجهرية
 ارتفاع الركعة قبل سروره في الجها في جهم من انما في
 من حيث الصلوة من جهم الحكم النقض ولا شك في هذا
 فيطابقها انما اذ اتي بعد إعرارها لا شك ولا خلاف في سروره
 صحة الصلوة والى هذا مع الواسع في الحكم في الجهرية في
 دون الحكم كجاء في واذ في الشك في الظاهر لبيان كما
 لعدم التيسر على زيادة الركن مع عدم تمام
 الشك الى الغرض بل بقاها على العشرتين مع عدم تمام
 ثم لظهورها في جهم مع الأثران في الشك في ثباتها
 لصورة ارتفاع الشك في أنها لا يامع الغاشي في الهيئة
 من من حيث حكم مطلقان الاستطاعة والرجوع الى حكم النقض

الى حكم ذكره نقص معناه عدم تأثير زيادة الكمال في الصلوة
 قد عرفت فاده بالانضمام اليه انما هو كماله في حال
 بركته اخرى فانما هو بغير انضمامه انه لو ذكر بعد ركعة
 اخرى لم يكن ركعة من جهته من قيام او قعود او ان
 اجب كماله من جهته من قيام ثم ركعة من قيام ثم ركعة
 اخرى مع اقله في ركعتين ثم قال من هنا يظهر جوب
 تقديم الركعتين من قيام فيرفع الكمال فادور على طرائقه
 بقوله وفيه انما هو بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه
 انما هو بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه
 لعدم كونها بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه
 فيها جوب انما هو بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه

الركعة

المحسوس كقوله رب في غايه الضعف ليعقود وكذا في
 الصلوة ايرجع الى حكمه كذا كانت الركعة من قيام
 بناء على جواز ابدال المحسوس بغيره ووقعها مطوية فليقل
 بالتفصيل زيادة ركعة اخرى عليها يستدل بخلافه بان
 التفتيح مما لا يسيل عليه من الاضافه ثم ذكر انما هو بغير انضمامه
 انما هو بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه
 وان كان في الاضافه فصل ثم فصل كما في الركعة من قيام
 من غير فرق بين الركعة والركعة من قيام
 السيل عليه مما لا يسيل عليه من الاضافه ثم ذكر انما هو بغير انضمامه
 دلالة على كونه بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه
 مطوية بهما في الركعة من قيام من اقله فادور على طرائقه

وقع فصله بعد ان ظهر للقائم في الجهره كاشف عن ذلك
 لا يحدث فتنى على العمل وقفا وان لم يكن كاشف لانه
 لم يترفع فصلا فاما الجوب واقعا حيث كانت الصلوة تاما
 في الواقع بل انما اشرت في فصلا في نظر العبد وان لم يكن
 بعد الاضافه فحينما يتبدل بغيره الجوب لا من باب
 رخصة في الاضافه بل بغيره فحينما يتبدل بغيره الجوب لا من باب
 الجوب فحينما يتبدل بغيره الجوب لا من باب
 الجوب فحينما يتبدل بغيره الجوب لا من باب
 الجوب فحينما يتبدل بغيره الجوب لا من باب
 الجوب فحينما يتبدل بغيره الجوب لا من باب

الصلوة في حالها انما هو بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه
 الاصل فيها عدم ايرادها كركعة من جهته من قيام او قعود او ان
 على الكمال فيها لا انما يتبدل بركعة من جهته من قيام او قعود او ان
 وكذا في حالها انما هو بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه
 بل يتعين عليه انما هو بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه
 الجوب فحينما يتبدل بغيره الجوب لا من باب
 انما هو بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه
 لا يجوز قطعا لان لفظ قول الحلف فيها بنية لفظ وان
 فليكن في حالها انما هو بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه
 كماله من جهته من قيام او قعود او ان
 مع انه في حالها انما هو بغير انضمامه من اقله فادور على طرائقه

وقد

من جهة والد الله والوالدة فاما من جهة الميراث فمقتضى
الشرع ان يكون من نصيب الميراث الميراث الميراث الميراث
خاصة بانها بعد ان فور ليس لا الميراث الا ان الميراث
الا من جهة الميراث على تقدير ان الميراث الميراث الميراث
بعد ان يكون من نصيب الميراث الميراث الميراث الميراث
على تقدير ان الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
على تقدير ان الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
انما هو ان الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
على تقدير ان الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
من جهة الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
التمام حتى لم يكتف فيها بسبب وانما هو ان الميراث الميراث

1919

[illegible]

عَلَى الْأَمْرِ بِكُلِّ مَعْرُوفٍ وَنَهْيٍ عَنِ كُلِّ مَعْصِيَةٍ فَإِذَا تَوَلَّى سَوَّاهُ لِمَا جَاءَهُ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَطَاعَ مَا تَوَلَّى

من لم يرضه الجديعات صلاحة الجديعات التي هي حاصل ذلك
ان كما يحسن انفسها من غير ان بعد عرفت ذلك المفضل ما بين
النفس و غيره فيكم بطمان في الاول و لو ان كانا من
المسوط و غيرها التي في غير الفصل في المفضل ايضا قول ثالث
هذا ان كان و لده انه ذكره في ذكره و لم يرضه و لده و لده
من انهم صلاحة الاول و لده و لده في المفضل
اذا لم يرضه ان كان من اني و لده ان كان ما من
انقص برعات الجديعات في المفضل في المفضل
يحتل انه راو من كونه في الجديعات في المفضل
كما تحققنا و من المفضل ايضا فلا راو و لده في المفضل
الاول انه فهم كلام الفخر انه راو و لده و لده اما العلم

او اگر خداوند مدعی باشد که خبر ابراهیم را از کافران خبر می دهد و می گوید که او را در آن زمان
جاسس بنی نجران و بعضی در آنکس شاهد بود که جاسس بنی الاذله
و جواسس بنی ابی الاذله را در پیش پادشاهان بنی امیه
آنها را آورد و علیه یاد کرده اند و این را به بعضی مقتضی رعایت
سبب کل من الامرین را در کتاب بخبریه مطلقا و ان خلافت
احمدی را که فی بعض المولد و قد مره و العجب من جمیع الحیث اورد
علی حسن التفتی من حکمتنا بعد من طایفه این فی الواقع منجا و
کل عینا بقا من الخیرین ابراهیم و استیج لان صریح کلامه ان
خبر حکم فی احتیاط من حیث کونه بلا فائده تمام لغایت
قیست فیما ثبت فی الجدل قضیه و لکن آن شیخ تصریح نموده
بصلوة و بطل جمیع متطل به لانا تبطل لبنت فی الواقع

لما ذكر من الشرايط

منها وبين الاستيلاء فكذا في اليمين قضا لذلك لم
نعم لو كان كذلك اوقلا بذلك لم حيث اخبرته او
الاعتقاد كان قضا ومن يقصد لهض ان ذهبا ذكره لم
كلها وظهور ان هذا لا وجه لطلبه في الواقع
الاشارة الى الجلاء على تحريم فعله من ليس ذلك
من دون خلية البطوان ولم يدع احد من الجلاء على تحريم
صلوات لان الغرض من ان الرئيس حكموا لم ينع كون الاعطاء بخرية
انما فيها فان هذا اجماع منهم على مراعات الاعطاء حيث
المعصية الحقيقية لذلك لغرض ذلك من اخبار وكذلك اجماعهم
على الغيرة من هذه التخصيص اعتبار المولات المعصية في الغيرة
ولولا ذلك لان فهم الغيرة من كثر روايات الباب حكما

[illegible]

هو انظر الى صحن على وجهه ثلث الوجوه اجمع الاول دون ثلثه واما
العكس وعلينا ان نعلم الاول ثلثه في العكس اي تحريفه وان
لم ينظر اليها من العكس او تمام فلما انصهر الالطاب حفر في انظاره
ما لم يكن في تمامه فيكون مدركا بعد الخلل في فريضة اخرى فينبيل
مدركا لركعة ثالثة فيها الكاشف من وقوع الفريضة الملاحقة في اربع
الجبب لعلنا كل من الفريضتين ولو في انظاره على الاخر فاحسب
وان فلما يستقبلها في انظاره لم يكن في انظاره ان يكون فينبيل
شكره بعد الاول الفريضتين في فريضة اخرى فضع الفريضتين ولو في الصلوة
الالطاب بعد الفريضة من الاخر وان فلما بالعبادة التي يحجب
الانسان بها اكل كما لو شربا بامارة الفريضتين في تمام الفريضة
الاولى واما وقوع الثانية في انظاره ووجهه ان يحسب

في السنة لا يطهرها معا وان قل بصحتها جزاءها على الاول والثاني
وجزاؤها على الوجهين من الوجهين في هذا الوجه قول الاول
بعد الفريضة الاثنية والاربع على الوجه الاول فيه او الوجه الثاني
لتقديم نصح الفريضة الباقية والاربع في الاثنية كما انما لا بد
فلا يكون صلوة الاولى جزاءها بل يكون صلوة ثالثة تتقدم على
حمد في اثني الفريضة فبقول من فحبت الصلاة ما عاده الفريضة
الاثنية ولكن ان يقال على الوجهين فيجب ان يصح صلوة الاولى
عن الفريضة الثانية لانهما على ما عاده على الوجه الثالث في
استلزامه في صلوة الاولى عند ذكره ما لم يحصل ما يباح فيها بعد
والفريضة الاثنية كما انه على الوجهين لا يولي صلوة الاولى
ويحاط باعادة الفريضة الباقية وما ذكره حكمه لو لم يذكر ترك

منه

صلوة الاولى بعد الفريضة من الفريضة الاثنية والرابعة في سنة
ما بين القول بالتحريم والقول بالاعتقال والقول بالتحريم
الاعتقال قد ذكره في بعض التمرات بين الاقوال الثلاثة على بعض
ما ذكره سابقا من لفظان الفريضة وجوب اعادةها تحصيلها فيها
وبين صلوة الاولى على القول الاول والثاني فيجب ان يقال
الاول وجوبها على الوجهين وعدم ذلك على القول الثاني ووجه ظاهر
والثاني في التحريم من الوجهين الاولين الاول والثاني لانه
صلوة الاثنية كالتب وقضاها عليه على الثالث جهال التحريم
والثاني فيها فلا صورة فيها على الاول ولا تبسج على الثاني وفي
جزء سورة فيها بل وجوبها فيها على القول الثاني في جهال الظاهر
العموم وظهور التمرة فيها في الجزء الوقت اذا ترك في صلوة ثالثة جازا

فيها اذا تركت وقوع اتمامها في الوقت خاصة في صلوة على
الاول تبطل بحجها وتبطل على الاول والآخر وفيما اذا تركت
صلوة الاولى في خارج الوقت بحيث لا ياتي في المولات
والفريضة العريضة فالصلوة قضا على قول واحد وقضا على
قول آخر على الاول وبعض الاول او الثاني على الاخر وادار
على الثالث في الاولين بانها جازية في صلوة فيقتضي في خارج
الوقت قضا في غير التمرة بين الاول والثاني وانما اذا على التحريم
والفريضة قضا على القول الآخر وان كان الظاهر ما هو الاثر
من كونها آتية مطلقا فلا يكون لها اثر فيمنع وفي عدم جوازها
لينة الاداء وقضاها فيها على الاول لبعده عن التحريم في السنة
وكذا على الثاني لانهما في جزئية الاول فيها ان وجبت

فانها

في الوقت والثاني فيها ان وجبت في خارج الوقت على القول
الثاني ان قلنا بصيرورتها قضاء كما هو حاله في جهال وفي
قضاها فيها بصلية البيت العكس او فيها بصلية شهر ربيع
صلوة الامام المأمون في البيت من قيامه وحيثما كان
كون المأمون بصلية اوجها في تركه على الاول ولا يشرط
في الصورة الاولى والآخر كون المأمون قضا في صلوة ترك فيها
ان جزاء الفريضة في ثلث صلوة لمقتضى مطلقا ولا يشرط في الفريضة
الآخر تركه المأمون والامام في تركه المأمون لاختلاف القولين
اشترطه ولا وجهه وذلك لان كل ما ذكره على التحريم من باب
في البيت مثلها جهال لان قضاها فيها قضاها بعد اعادة التحريم
فيها ظاهر ولا يجوز ذلك على القولين الآخرين اما على القول

من العزيمة ولو لم يجرى له التكال كونهما فمقتضية الاضطرار عدم
فقدانها فيها ولا بها نعم ان جريان مقتضاها في القول المذكور
فيها مطلقا كونهما فمقتضية الفعل وان كانت فمقتضية العمل انما
انما جريانها ايضا لانها لا تصح صلوته فيها دونها بعد ايراد الوجوب
فيها فضلا ولكن العمل مأمور على القول بالاستقلال لمقتضية
وخرج صلوته فيها عما ثبت فيه شرعية استحسانه وطهر الثمرة منها
ايضا اذ وقع الشك في اتيان صلوته فيها بعد تحققها في
فليس شيئا يوجب على الوقوع على القول الاول وخرج من العمل
ولو لم يجرى على القول الثاني وكذا اذ وقع الشك في فصل
المولات العرفية فصل الذين يملك بعض العمل وعلى الثاني
بقية كالشك في انما يجرى له العمل او لا على هذا القول وجوب

العزيمية وقد توثقت فيها وفيما إذا أركس بها صلوة جهلاء على
 أو سبنا حتى مات قبل أن يات اليها في أفضل ما في لهو العز
 فعل الأول يكون المفضل في أشد صلوة فيعفى عنها شيئا
 وعلى الأثر ريعا فيها جهلاء ذلك وعلى الشاة قد صلوة في
 ظاهرها في العز في جواز قضاء فرض صلوة جهلاء عزم
 جدة السهو والأثر المستغنى عن المفضل بخبرها وجران الأثر
 العدم وفيما إذا عازن حجب عنه جهلاء صلوة قبل أن يات بها
 في بطل الصلوات فيجب أعاذها ثانيا على الأول وجوز على
 الشاة بطل الأثر وحجب عليه أن يصل صلوة جهلاء أن لم يقل
 فيها بالغرزة لتجديه والاشعة الأثران صلوة جهلاء على تقدير
 استعلاها غير موقوفة بوقت صلوة وإذا بعد خروج وجهها -

الطلاق وقال تعديها لها في الوقت ضعيف لا رجاء له والى ذلك
ان تعقيب الصبي لم يشرب قبل ان يصلوه ولا الا اذا قلنا
استعد لها وعدم فريضا وان لا يرثي لتعقب النكاح من جنسه
اخص فخرجوا ليعلموا اذا وقع قبل الا ان بها سلفة الا ان لم يثبت
التي تعقب بعد الصبي كالشبهة اصل الحديث من كبره واد
او حديثين او حديثين كحديثين او حديثين عديده بل المقصود
منها بعد الصبي او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها
الصبي فضا لانها ماتت منها فيها او غيرها او غيرها او غيرها
ان يخرج عن كونها صلي او قبل حدث ولو لم يكن حتى
يحل حدث او من ان يخرج عن كونها صلي او غيرها او غيرها
يخرج عن كونها صلي او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها

تنجلكم ان جعلتم في مقاب الاول في الحجية لعدم كما
 ذكرنا ان في الصلوة لعدم مخالفت في حين في الصلوة
 اوجسوا افضل في الاولات العرفية فلفظ انما عند مخالفة
 والحج في المقام الاول هو الحجية بل يعقل غير ما بعد عدم
 وجوبها مستقلا غير ما بها الى الصلوة كجدة اصول وجوب
 ما جزمنا وانما السهو فقصي ما غيرنا الى العبد بلام ذكرنا
 بعد التماسا ونحو محالها اقتصار المافات منها فيما واخره
 لا انه من اقتصار بعض الحجج عن صلوة بسلام في كل الحال
 انقص كون الملاءم الماسر حصول تمثال التكليف بلا علم
 شئ من تقصير بعد الفرج في تقصير الاول ويدل على ما في
 العرف في ظاهر ذلك كما ان في ظاهره انما رالوا ردة في انما كونه

ثم تسمى التسمية التي في تلك وفي الجدة الواحدة بالجملة بقضاء وقوله
 قضى ما في ذاك وقضاهما وكذا في الجدة الواحدة على ان اجزاء
 الصلوة تقضى بقضاهما وقيل ان الاجزاء ليست بجزء
 عن كونها جزءا واحدا ولا قضاها بصلوة واحدة فاعتبرت على محض
 اجزائها كما لا يخطئ تخلف الاكل من محلهما وقاضاهما من غير
 جزئية تلك الاجزاء المتعينة به تلك الحال مطلقا بل يجب انما
 فيها حال الذكر بعد اتمام النسيان وذكر العبد او غير ذلك
 اسما لم يخرج عن اجزائه مطلقا بل ما راجع على ما لا يهمل في اعلم
 حيث اجاب عن ذلك بان يخرج عن الجزئية لئلا يثبت الى اذ
 تقضى اجزائه محضا وكذا يخرج من اذ كان بعد الصلوة ويكون قبل
 ان يثبت محلهما فلا يرد ما اورد بطلان المحاجات بان اجزاء

الجزء

ليست من الامور التي لا بد لها من التسمية حتى يقال ان ذلك
 جزء من الاجزاء التي ليس بجزء من الاجزاء بل هي ان كان جزءا
 من المركب كان جزءا مطلقا ولا فلا كما هو في ان اجزائه
 والكلية من الامور التي لا بد لها من التسمية فان كان لا بد من التسمية
 بخلاف اجزائها بجزئياتها فليعتبر المركب في حاله ولا يعتبر
 المركب في حاله اذ في الاول بعد الكلية والجزئية فيكون
 الكلية والجزئية كالقراءة التسمية الى الصلوة بحسب ما في التسمية
 وان ارادوا في حاله ان يكون جزءا مطلقا فاقول ان
 لم يثبت ما في ذلك وانما في الاداء اوضح ان مراده اعلم
 هو ان يخرج العبد في محل لا يلزم من سقوطه ان يكون ذلك المحل جزءا
 عن الجزئية محضا بل يكون جزءا معتبرا في محل اخر ولا يلزم من ذلك

الصلوة مطلقا ولو كان من مبرور على الاقوى وان كان للطلان
 ح وجه اخر على ان يستوفى التسمية بالاداء وما اورد عليه
 اعلى اقامتها حيث يستدل بطواريفها كما ذكرنا من ان
 ولا لها على ثبوت وصف الجزئية حين الاتيان بمجموعة مرفوعة
 بان الجزئية ليست من الامور المجعولة على حال ثبوتها في
 محل ومنه من بقائه الى محل اخر بل هي من الامور التي تستلزم
 التسمية على محل ترتبط الى شيء على وجه التركيب وهذه قضية
 من اقسام الظواهر في ان النفس الاجزاء ليست بجزء من الاجزاء
 عن بقية المظهر بل هي تلك الاجزاء بصفته لا بجزئياتها
 خيضا ربه ويؤيد عدم جزئية تلك الاجزاء بانها لا تقع في غير
 محالها ولانها لو لم يذكر الحجب للصلاة ولا ينافي

الجزئية انما في حاله في محل معتبر بالركعة واداءه من غير
 عن الجزئية لئلا يثبت بغيرها لئلا يثبت الى ذلك المحل والاصل
 الصلوة على ثبوت مظهرها جزئية بعد سجدة التسمية
 لوانها نسيان مطلقا كالقراءة في غير مظهرها مطلقا في محل
 معتبر بغيره بغيره ككلامه ولا يطل الصلوة بغيره في محالها
 مطلقا في غير مظهرها ككلامه ولكن لم يعتبر في محل مخصوص الا
 الذكر والاعتناء به وعدم ذكره الا بعد اتمامه في محل
 معتبر في محل آخر كالتسمية والصلوة في غيرهما معينان
 في اول محلهما ولا يجوز اخراجهما عنه التذكير في غير
 نسيانها في محل واحد وعدم ذكره الا بعد اتمامه الى التسمية
 ولو كان في الطلوع بان لا يثبت الصلوة في محلها بغير

الصلوة

بما كان مستغفرا له ان كان تلك الاجزاء في الصلاة
 ثم كما قيل تجاور محلها وبعد سلام فخذ كرا لحدب ليس
 من حبات لهو حتى لا يعجز لك فيها ان تناله في حب
 الصبر والشارع في العلم في من الحلات بطهران من كل
 اما في من تلك الاجزاء بعد ان يحصل فصل في المولات
 فيها لا يصلح للمنافيات في انما الصلوة وبقا المولات
 اجزاها حتى تقوم الدليل على عدمها وكونها في الصلاة
 بتصلها بطهران في الصلاة وتلك الصلاة فان قضاها كون
 التمسك بالصلوة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 عندك فيها في المركب كما عرفت في الصلاة في الصلاة
 انما في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

ولو سلم عدمه فبما كان مستغفرا له ان كان تلك الاجزاء في الصلاة
 اوله في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 باصالة الاشتغال في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 المخرج الاول لعدم ظهوره في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 سلمت على القول بعدم الاجرة واما على القول بما عرفت
 بل لم يثبت عدمه في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 واطلاقه على القولين في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 التمسك بالصلوة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 منافيات الصلوة فيها وعدم وقوعها في المولات
 بين اجزاها لا جاعلهم على ذلك في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 فيها ومع التمسك بالصلوة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

كما انما ايضا في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 وهو من كل ما ذكره في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 او على الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 لاطلاقه في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 فيها وعدم الوهم على الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 وما زال على الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 بين من تلك الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 اقوى منها ايضا لعدم تخصيصه في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 من فاجاه احد في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 بعض وكذا في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

الفضل الطويل في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 محله في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 بعد ما قام وكذا في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 سلم في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 يقضي فانه اذا ذكره في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 قضاها وقت الذكر وان كانت في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 اجل من صلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 كان قراجه الى الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 وقال انما الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 من عدمه في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 من ذلك في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

والشيء وهو كماله المستند إلى الله تعالى لا استقلال
الثانية تقضي الآخر أيضا قضية خبرتها وجوبية فيها
على سجد السجدة كقضية الاستقلال وإن كان ظاهرا
الاتفاق على وجوب خبرها سطحا كما يقتضي خبر
أيضا فيكون بطلان أدلة خبرها وفيه دلالة على أنه
وجوب قضاء الآخر النسبية بصلو الآيات على المصلي على
تقديم الأول أو الثانية أو خبره لتحقيق موافقة خبرها
محمدا ثم الأخيرة لأنها من كماله بصلو فلو تخلفا
الأخر قبل الآخر خبرها كما أن في النقص قبل الشرح
في الآيات فلا شبهة في أنه يتم الركعة أو الركعتين ثم يقضي
الآخر وكذا أن خبرها واستقلال الآخر آثارا فيها

بأن

بعكس كماله كس أن قنا يستقلها ومعرفة صلوة
الآيات والصلوات وجوبها برؤسها بتقديراتها المخرج
ولأنه كمال فما أن قنا بخبرتها خبرتها تلك الركعة بأن
تقدمها وأما الآخر آثارا كماله الحق في أصله فلا يحصل الفرق
من الصلوة لأنها معارض الآيات والتقضي لتقديم الآخر حتى لا يحصل
الحصل من الصلوة ولجزائها على قدرتها منها المحل فخر عليه
الآيات بأعادة الصلوة بعد ذلك إن كان من كماله والآيات
مستلزمة لها ما تجسيدا لبراهنهما شخفا به ذنبه ولم يتد
الآخر. الله تعالى أن آياتها تأتي بها ثم يصيب الصلوة
والوحي آياتها حتى تقضي الآخر بالصيغة الصلوة ولا يأتي بها
لعدم الفائدة فافصح مما ذكرنا بطلان القول بتقديم الآيات

أو على العزلة أمر الله التقضي الأول بطلان الأدلة
الثانية لأننا لم نعلمهم وقد خبروا وأخبرنا لأننا لم نسأل
وحيها تلك الخبر من آخر الصلوة من دون آيات
العموم ولا يحسن أن الكلام في خبرها على العزلة إنما يحسن على
القول بوجوبها قضا لما فات منها في الصلوة ولأنها على خبر
من خبرها إنما يحل أن الصلوة التي هي خبرها والرابعة من
الضيق الوقت من الخبر على خبرها الآخر النسبية من الخبر
رحمها أن هي كبرها وأما على الخبر بطلان الخبر بصلو
مينا وبين آخرها جهال عهد دل من الخبر إلى الخبر
قلنا به في التمام لا يكون قوة بنا على الخبر لا نعلم شخ
من الصلوة قبل آياتها من فيكون كالتسعين لصيق

سطحا لا من الآخر النسبية بصلو الله على العزلة الأولى
من القوة المذكورة كطفا ولكن أقول بعدم وجوب خبرها
ذلك سطحا لوجوب أن جميع فور الصلوة ولو شرعا بعد
بما على الأكثر تسليم أن بناء على نفس الوجود ضمة
كما أن القول بتقديم الآخر النسبية لا يتم إلا على الوجه الثالث
من الوجود وأما على خبرها من معرفة صلوة آياتها وجوبها
عما أكن يجب للنقص والتمام كمالين خبرية الآخر النسبية
فلا يخفى من الأقوال المذكورة بل الخبر بطلان بطلان
لنقد عدم الاستئصال على وجهه ولو علمه علمه لشمول الأدلة
للغرض حيث لا يقدم آياتها معارض في طرف الآخر
كما عرفت في آياتها بل ترتب الآخر النسبية فيها

ولم يعلمنا خبرها النسبية
بأنه يتم

لأن

قبل ان ينفصل من انظر الى العصر فيها عصر مختلف معلوم
 يثبت في اننا نثبت ان لا علم بحركة في انظر الى العالم
 وخرج منها فيكون انما انما قد وجد من اننا قد
 الى الحقيقة غيرنا في الحقيقة على القول بها حقيقة لا حقيقة
 لها على الاستقلال فيدل منها الى الحقيقة لوسلم كما قلنا
 الذكرى لا يقتضي صحة ذلك لعدم دليل على صحة ذلك
 عن مثل هذه الحقيقة الى خبرنا مع انه صنف الاول كالحل
 من انما قد التذكرة الى الحقيقة الأصلية والتقدم كما ذكر عدم
 بل العكس وان انما لم يجد دل فيها لعدم صحتها
 فوعدنا عدم تجاوز الحل فما من الذكرى من توبة لا
 صحة لعدم دل ضعيف ثم ينبغي ان يذكر نقصنا

ل

مع المرجح من المظنون لعدم دل على صحة ذلك
 القول الآخر فلو انما ولا عدول بل يؤيد بها بعض
 من العصر بل لا يرد عليها مسطحة وان يثبت من العصر
 بعد انما انما على القول بغيرها فلو انما على انما
 هي انما لا يجوز انما انما انما من وقت لصلوة جهنما
 على لحيث من انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما
 ما دل على ان انما انما من الوقت قد ذكر انما
 وعلى القول الآخر انما انما انما انما انما
 على القول بها ويكون انما انما انما انما
 يقيد انما انما انما انما انما انما انما

وان ما وقاما للتوقيت يقتضي قضا ولا يثبت عكس
 ان القول الاول لا يبع المذكرة من التذكرة بين القولين في
 انما ايضا سلك من من في سلك الحقيقة وبني
 على صلتها اجماعا ايضا وهو الصحيح على الامام وهو لا
 من صنف الامام وهو لا على له وهو لا على الامام
 وكلام في المعنى المراد من العبارة لاجمالها من حيث
 جمال كون المراد من له في المقامين الشك في المعنى
 خاصه تلك والاول في الاول والثاني في الثاني او با
 وعلى تقدير حمل الشك في نفسه من دون حذف ضفاف
 وحذف على ان يكون المراد الجواب للشيخ فاصح ان يكون
 انما بعض الاطمين من شيا من شيا من شيا من شيا

المراد

ينبغي على ذلك ان المراد منها انما الشك بمعناه الحقيقي
 الاول الاول من انما انما في العكس من الاول
 الا انما انما انما في الاول انما في العكس او المراد
 كل منهما الا انما على التوزيع كما انما من شيا من شيا
 وجوبه او لا وعلى تقدير انما انما انما انما انما
 مضاف او تقديره انما انما انما انما انما
 وكلما انما انما انما انما انما انما انما
 منها المعنى الاول من دون تقدير مضاف الى انما انما
 شك وقيل ان انما انما انما انما انما انما
 اقول تحققت ذلك بوقوف على بيان تفصيل وهو ان
 الشك انما في الواقع او انما انما انما انما انما

بعد الغرض أو شيء إلا روي عنده لا يخبرنا في الزمان
الربيع بعد تجاور مثل ذلك أو لا ما على الأولين فلا يثبت
إلى هذا الشك كما لا يثبت إليه إذا كان في نفس الفعل أو
لأنه في الحقيقة شك بعد الغرض ولا صلا عدم حصوله ولا صلا
البراقع حسب الشك بالفتح من إحصاء أو يحصل وهو أن علم
عوض صلا في الصلوة وشك في الزمان شكنا انما يعمل بعد
الأوليه وحاصل الثاني لا الأول لأنه شك في إحداث الثاني
وما يق من أن حصل في التحقيق أن يكون شكنا لا يثبت
والاصل عدم راجع إلى ضعف التباين فيقوم كل منهما يحصل غاية
الآخر فالربيع في ما هو في الأول كما أن الحجاب معتبر في الثاني
فلا تضمن الأول فاصالة عدم كل منهما معارض بمشروا أن كان

فی اثبات و هو فی الیاء فی الفعل بعد تجا و محل الیاء لم یثبت
لیس یحکم انه لم یثبت لیه ان کان فی نفس الفعل و لکن ان کان
قبل تجا و محله شرعا الزمان ای صحه ان ای صحه ان زمان
سواء و لو قال لم یثبت من حیث ذلك و ان لم یثبت من
حیث کونه کان فی الفعل و لکن بعد تجا و محل الیاء لم یثبت
الفعل من الیاء و ان لم یثبت فی اعتباره لعدم اعتبار
ذلك كما یقتضی فی الزمان و ان لم یثبت من الیاء الزمان
الحاضر بن حیدر زمان الیاء من الیاء فی کونه کان فی الفعل بعد تجا
مستقول لان الیاء انما هی فی الفعل بعد تجا و ان لم یثبت
قاضی الحقیقه قطعا و لکن الزمان انما هو الیاء و لیس الیاء
سواء و لکن فی قطعه و لا فی قطعه و لکن الیاء و لکن الیاء و لکن الیاء

ما بين من انما يجهل ان كان في انفسه ان كان في انفسه
في نفس الفضل فيستدرك في كل ما يتوهم به من ان كان
شك في الفضل وشك في الشك ليعتبر انما هو الاول
الثاني فيقدر ان كان حجة لاس حجة في ان كان في ان كان
ليغير ان من حجة في ان كان في ان كان في ان كان
ايضا كما ان لو شك في ان كان في ان كان في ان كان
السابق على انما هو من ان كان في ان كان في ان كان
ما وقع في ان كان في ان كان في ان كان في ان كان
وقد عرفت ان حكم لهذا الشك بل المعبر عنه في ان كان
لا حجة في ان كان في ان كان في ان كان في ان كان
الدليل على حجة في ان كان في ان كان في ان كان

[illegible]

ولو كان يحب ذوقه لم يفت اليه وان علم عدمه قبل تحاز
 محل الشك بان يدركه وان كان يحب به تدركه ليعبده
 مع ان يكون سجدته اليه وان كان يحبها وان كان سجدته لكونه
 لطلبه ليعبده ووجه الاستحالة ان يكون محبا كما تصعب
 كما لا يخفى وبالحال المراد على هذا المحل هو ان الشك في حيث انه
 في الشك في محله وان غير من حيث انه في الشك في محله فان
 ما في غير ان ان كان يحب تحاز المحل فلم يفت اليه لان
 الشك بعد التحاز في محله وان كان محبا في محله لم يفت اليه
 لان الشك في محله قبل محله ووجه ان المراد ان الشك في
 حصول الشك في محله كقيد الشك في قول في ان هذا القيد
 بما قبله في الصورة انما ان يراى كل منها الشك في

القول

لم يفت اليه ليعبده فان الشك في محله حيث علمه
 وشك في محله هو انما في الشك في محله وعلى التقديرين
 انما بعد الفرض او في الشك في محله فانما يكون الشك في
 او جوين اليه جوين في الشك في محله او ليعبده ليعبده
 محبا او ليعبده ليس سطل ولا محب ولا محب ليعبده
 وان كان ذلك في محله بعد الفرض مع كونها سطل في محله
 في محله ليعبده وان كان محبا مع ان كان في محله
 ان كان به وان شغل في محله ليعبده ليعبده ليعبده
 وان لم يكونا سطلين ولا جوين فلا شيء عليه وهو وجه ذلك
 ان كان الشك في محله ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده
 في محله ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده

من الوجه المتقدمه اما ان لا يكون شيئا محبا على تقديره
 او يكون كل منها محبا على تقديره او يكون محبا في محله
 الثالث من تلك الوجه ان يكون محبا في محله
 على تقديره انما لا يشبه في محله ليعبده على جميع الوجه
 وعدم لزوم شي على المحل الا على تقديره ان يكون محبا
 بان الشك في محله كان قبل محله ليعبده ليعبده ليعبده
 فذلك في محله ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده
 اتيانه ولذا لا يفي في محله ليعبده ليعبده ليعبده
 ترك كل منها محبا على تقديره ليعبده ليعبده ليعبده
 حيث تركها ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده
 فذلك في محله ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده

لا يصاله المراد منه وان كان الشك محبا ولا محبا
 مني على المحل ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده
 لكل اثنين بان به لان الشك في محله ليعبده ليعبده
 او محس ان كان محبا في محله ليعبده ليعبده ليعبده
 اعا ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده
 لا محمل في محله ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده
 افضل كانه يعلم في محله ليعبده ليعبده ليعبده
 اياها وهو لا يحل ان يكون من محله ليعبده ليعبده
 او فيها او من الركن غيره وعلى تقديره انما يحل ان
 كان يحب في محله او كان قبله او في محله ليعبده
 الشك في محله ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده ليعبده

لا يصال

الاطفال والاصحاب وعلوم ذلك ايضا فاعلم ان كل فعل له قاعده
الصحيحه فكذلك ايضا بعد الفرائض والاشياء الصلاه والبر
ثم وان كان ذلك الكثر في العلم وفي الاعداد كما انه
اذا قطع سبيله باقوا ولم يعلم انه كان شيئا من الاشياء
او الامور والافعال كمال السجده او بعد كمالها او كمال
رجوعه الى صياحه الله تعالى من علمه ان كان في الفعل
وان كان في الفعل كان قبل تجاوزه الى الكثر كما كان
كثيرا قبل ان يعلم ان كان شيئا قبل ان كان في
الشيء بعد سبيله ان كان شيئا في كل شيء قبل
تجاوزه الى ان كان بعد سبيله كما ان العلم بعد
بشيء قبل ان يعلم ان كان في الفعل في كل شيء

لعمري

بمقتضى شدة الخلل وان ذكر عدم العمل بقضاة هذه حكمة
ما بقا من ابطال كما في بعض الصور والاصحاب او بعد كما في
بعض الصور وفي وان شلها في الجاهل بعد جهلها في الحكم ولا
تلك ان الجاهل في الجاهل بعد جهلها في الحكم ولا
الكثرة في الجهل بالجهل في السبيل من دخول المكن وعنده
الصوره التي تليق هي ان يراونها الكثر في جهلها
بالعلم مضاعفا الى الشدة في الكثرة في جهلها كصلوه الله
وتجديته لصوره الجاهل بالكثرة في جهلها كصلوه الله
العبارة والصوره التي تليق هي ان يراونها الكثر في جهلها
الى الكثرة في جهلها كصلوه الله في جهلها كصلوه الله
ما لم يستلزم فاما في العلم على الصحيح فمبنى على وقوع المكون فيه

في الجهل وان كان في الجهل وكان في الجهل في الجهل
الاولى في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
وباتي لجهل المشكوك فيه قبل تجاوزه الى الجهل في الجهل
في سقوطه من الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
بشيء في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
وهو كسب من وجهه نسبة الى الجهل لانه لم يوافقه على
ذلك احد كما ان الجاهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
تلا في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
على قاعده لاصاله لجهل الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
يكون الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل

والله

قرينة في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
لعمري جهل الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
الذي يقتضيه القواعد في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
من دون نظر الى جهل الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
الكثرة في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
مطلوب جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل
الاعداد والصوره التي تليق هي ان يراونها الكثر في جهلها
عليه بل الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل في الجهل
هي كمال جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل
بين الاعداد والصوره التي تليق هي ان يراونها الكثر في جهلها
والاصحاب جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل جهل

الشيء في كونه كل واحد من الوجودات التي هي كونه
اليه في اعدادها كان الوجود له على الاقوى والممكن
لكن ان لم يستد وجوده او كان الوجود في وجوده
بعد كما عرفت ذلك ان كان الوجود في الوجود
كما ان الوجود في الوجود لكن لم يعلم انه كان في الوجود
او كونه في الوجود كما ان الوجود في الوجود
الاعادة بعد الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
كل واحد من الوجودات في الوجود في الوجود في الوجود
بعد ان كان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لا ان كان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

٩

الشيء في كونه كل واحد من الوجودات التي هي كونه
ليس كما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

والقول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
والقول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
كما ان الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
المسمى في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
مستحق الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بانه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الحكم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بانه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

٩

والقول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
موجب عراف فاشع ما ذكر انه لا يوجد في الوجود في الوجود
الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
ان يراد بعد حكم الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
غاية الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
ثم لا يخفى انه على هذا الحكم ان الوجود في الوجود في الوجود
يشان من الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الى الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الحكم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

يحتل في شمول العباد في زيادة الوافدين من الله تعالى
فان سجدات اول ربيع فظل جهال لثوب لمر السجدين
وتكبان لثوبه فضعف لثوبه لمر السجدين
فان جهل ولا ضعف كما ستعرف ان الله تعالى في ربه
زاد بوضوح الى التفسير الاول وهو انه في التفسير الثاني
مع تباين لمر السجدين في الزيادة والزيادة
سجدة واحدة فخرج عن التفسير الاول فخلص من التفسير الاول
في التفسير الثاني فخرج عن التفسير الاول فخلص من التفسير الاول
والسابق ان يراى هو الاول السببان وبان في التفسير
من دون بعد صاف كما اذا كانت ثم ثمة ثم ذكره في
اما في الفصل الاول او بعد او بعد كما في التفسير

والله

والله تعالى في الفصل الاول في الفصل الاول في الفصل الاول
مع علم ان كان شك قبل التباين من الجهل والجهل وزاد
في ذلك على الاول السببان لمر السجدين
الان في الجهل السببان لمر السجدين لمر السجدين في ذلك فان علم
قبل التباين من الجهل لمر السجدين في ذلك فان علم
الظاهر على الزيادة وان جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
مر السجدين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
الجهل في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
شك ان كان قبل التباين من الجهل لمر السجدين في ذلك فان علم
على التفسير الثاني بعد التباين وان كان جهل التباين في جهل التباين
من الجهل حيث لم يحرر جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين

ما ان التفسير الاول لمر السجدين في جهل التباين في جهل التباين
من الجهل في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
فالله تعالى في التفسير الاول لمر السجدين في جهل التباين
في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
الجهل في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
شك ان كان قبل التباين من الجهل لمر السجدين في ذلك فان علم
موجبا ولم يخالف لمر السجدين في جهل التباين في جهل التباين
ان لم يحرر لمر السجدين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
كان على جهل لمر السجدين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
والاربعة والى جهل لمر السجدين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين

والله

على الاربع وانما ان التفسير الاول لمر السجدين في جهل التباين
في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
سجدة واحدة فخرج عن التفسير الاول فخلص من التفسير الاول
ثم لما عرفت سابقا ان السببان لمر السجدين في جهل التباين
الجهل في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
الجهل في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
كما عرفت سابقا ان السببان لمر السجدين في جهل التباين في جهل التباين
عن جهل لمر السجدين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
كما في جهل لمر السجدين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
الجهل في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين
وذكر جهل لمر السجدين في جهل التباين في جهل التباين في جهل التباين

كان ان كان بعد الفرض من الصلوة او ما في حكمه والاشياء
الحاصل بقائه الا ان كان في الجوفه لا يتاخر الا انه بخلافه لو كان
الركب في حلقه الزاوية لكان له من معاضه مثله في حلقه
ان في ان كان له من الجوفه لكان له من معاضه مثله في حلقه
البراز في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
بما والا يجب ان يكون له من معاضه المذكوره وان كان في حلقه
من كونه تركه من الصلوة او زاده فيها متعلق ان كان كل
منها متعلقا اذا كانا متعلقين في الركبتين ولم يمسح في حلقه
مكة كما اذا كان ذلك بعد الفرض او في ثوبه او بعد الفرض في الركبتين
ومسح في الحلقه كما اذا كان في ثوبه او لم يمسح في الركبتين او
السلام وكان يمسح في الركبتين تركه او زاده فيها ولم يمسح

فقد

بعينها في الصلوة يجب ان يكون باجماله تركه بقائه في حلقه
قبل الفرض او زاده فيها قبل الفرض في ثوبه او لم يمسح في الركبتين
الصلوة من ليطال من مقتضى الوجوب في حلقه في حلقه في حلقه
من حصول العيب لم يطل بعد الفرض في الركبتين او حصول العيب في
وقد تمام ما ذكرناه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
عليه وما ذكرناه من وجوب ان يكون باجماله تركه بقائه في حلقه
الى ما مر ان معادل النقصه ان كانت الزاوية في حلقه في حلقه
لواصفها لاصا لعدم ثبوت ان لاصا لعدم الزاوية ان لم يمسح في حلقه
لا يمسح فيها فاذا لم يمسح في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
مما ذكرناه انه اذا تركه بعد الفرض في ثوبه او لم يمسح في الركبتين او
تركه بعد السلام في ثوبه او لم يمسح في الركبتين او لم يمسح في الركبتين

الصلوة عشر صلوة كما لو كان مع بعد الوجوب في حلقه في حلقه
الى الركبتين في قول حقيقه بقا ان حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
مما ذكرناه ان في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
لما مرنا في بعض الصلوات في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
الى حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
او في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
وان قلنا بعد الفرض في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
الثاني انه لم يمسح في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
في بعض الصلوات في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
بني في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه

بعض الصلوات في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
ايضا انه اذا كان مردوا في الركبتين لم يمسح في حلقه في حلقه في حلقه
بزاوية ركوعه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
باجماله تركه ان كان في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
ولا يمسح عليه ان لم يكن في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
المذكور في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
الفرض في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
كما عرفت وان كانا في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
بعض الصلوات في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
من ركعة او اسكن في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه

الركبتين

منه لا يعتبر كضايح به انتهى على الاظهر عندنا كما عرفت ايضا فاذا كان
شك في فعل من فعله او غير منه لا يجب تذكره وان لم
محال لثبوتها في الاموال او لا في المقصود بعد المدة او المانية في ثباتها
بعد ذكرها قبل فلو لم يحكمها بعد فلو لم يثبت قبل
محالها اشرقة بعينه لثبوتها في جميع الصور المذكورة ان كان في
انها قبل فلو لم يحكمها اشرقة وان كان في فعلها لا يعتبر
في الاول على الاظهر وكذا في الاخرى على قول قوي وثبت ليعبر
مع بقا العمل لان ثباتها في محالها لا يحسم الا بالاموال
ولا يفتي في غيرها وان حرض وقدرت كل ذلك في بعض الصور
بثبوتها ثمانية عشر اياها من كل احدى الاقسام لثبوتها
بل تقديرها بتقديره في الحق او الموجب والراية عشر اياها من كل

الاول

الاجم واثبت في الصورة عينين احدى عشرة عكس في الصورة
وفي كل من ثبات الصور عين احدى عشرة تقديرها بعد ذلك
المذكورين على تقدير اجمول ولا شك في حكمه بعد على
الاجمول والقواعد الدالة كما تبين من الحكم بعد ذلك في الاشكال
في محقق عدة اخرى ملزمة على تلك القواعد والاجمول مفهوم
من قوله في الصحيح دلائل اجمول حيث تبين المراد منه
من الوجه المذكور لقول جمال لانه نفس الغيب من الغيبين
مولفين او محالين من دون تقديره بعد بعينه بل لا يعمل فان
الملك في الحكم مع احدى رايتهما غير محمول فان الوجهات ليعلم
مقطعاته دليل لثبوتها كما عرفت قبل من حيثها لثبوتها
راجع الى لثبوتها في الفعل فعلا لا يجوز لثبوتها بغير العمل مع قطع

او الذين لا يقرعون ولا يقرعون او حصل العلم بان ثبوتها في
بانك فيها رايته وذلك من الجارية لسان ولا يجوز
الحكم بها ولكن لثبوتها في ثباتها راجع الى السامع وذكره ولا راد
عدم ثبوتها في ثباتها في ثباتها وان عرفت لثبوتها في الفعل بعد
بدل العمل لعدم ثبوتها في ثباتها في ثباتها كما لا يخفى واما



۲۲۷

۲۲۶

۲۲۹

۲۲۸



四

۱۵۱۷

خطی
۷